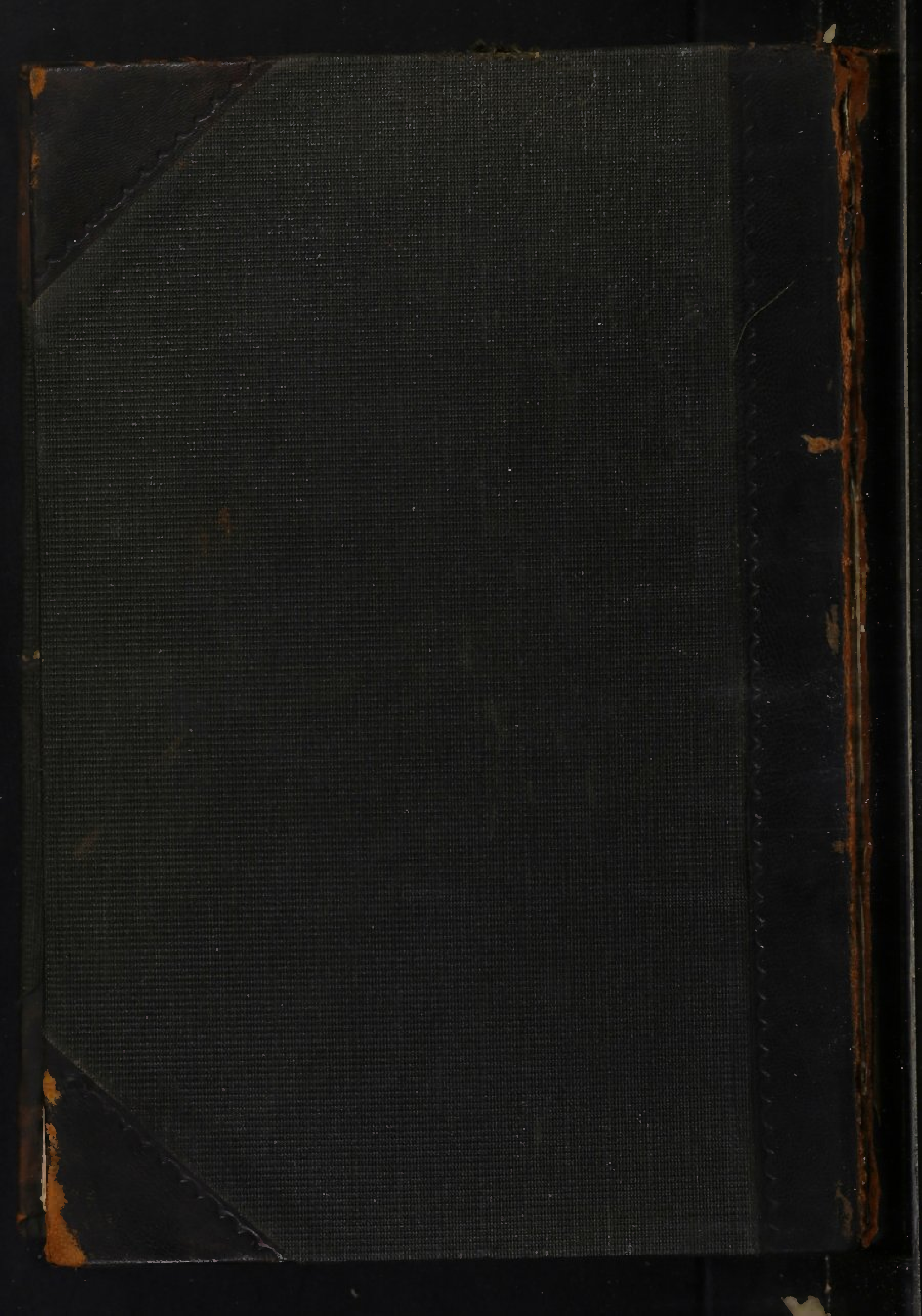
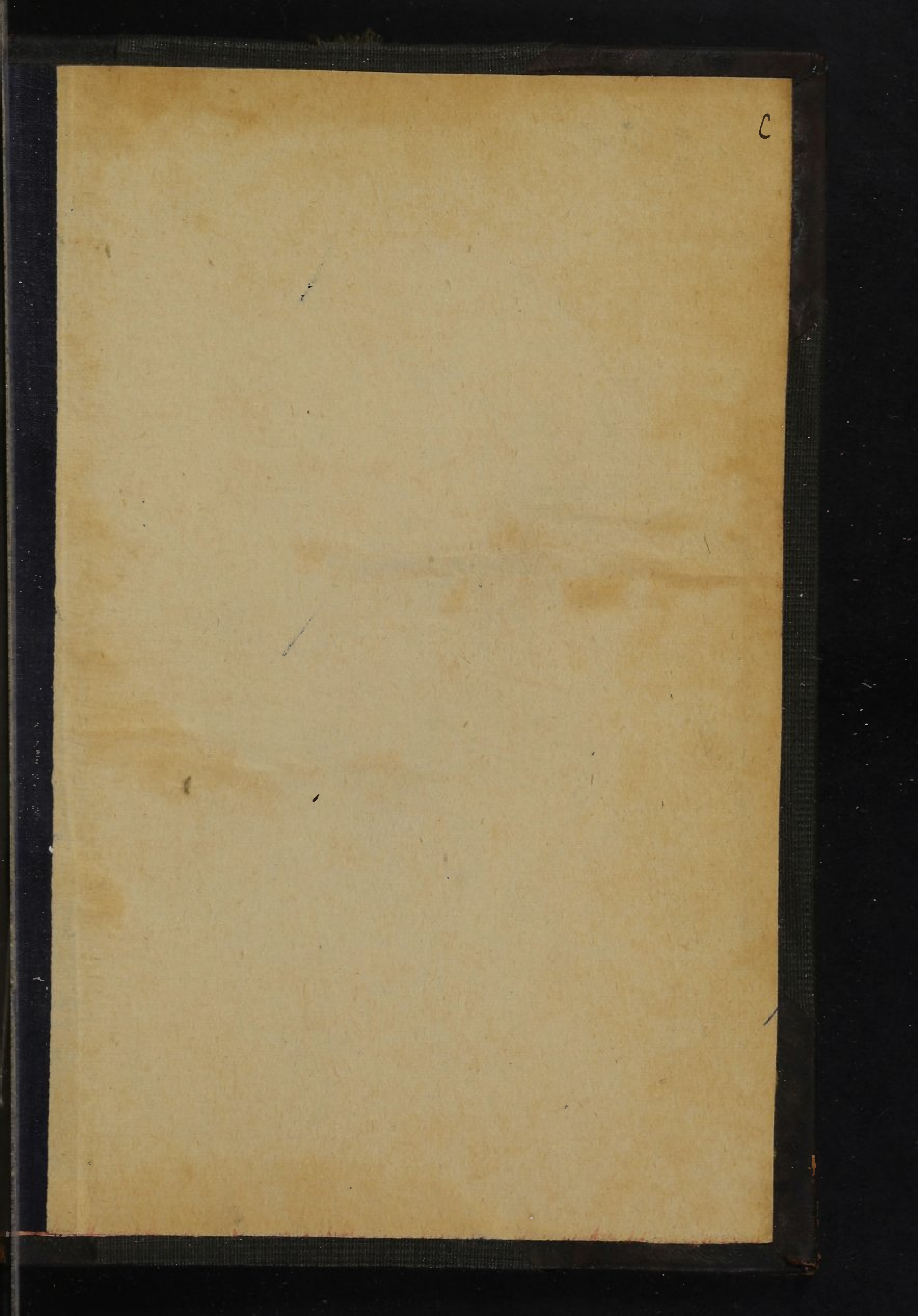
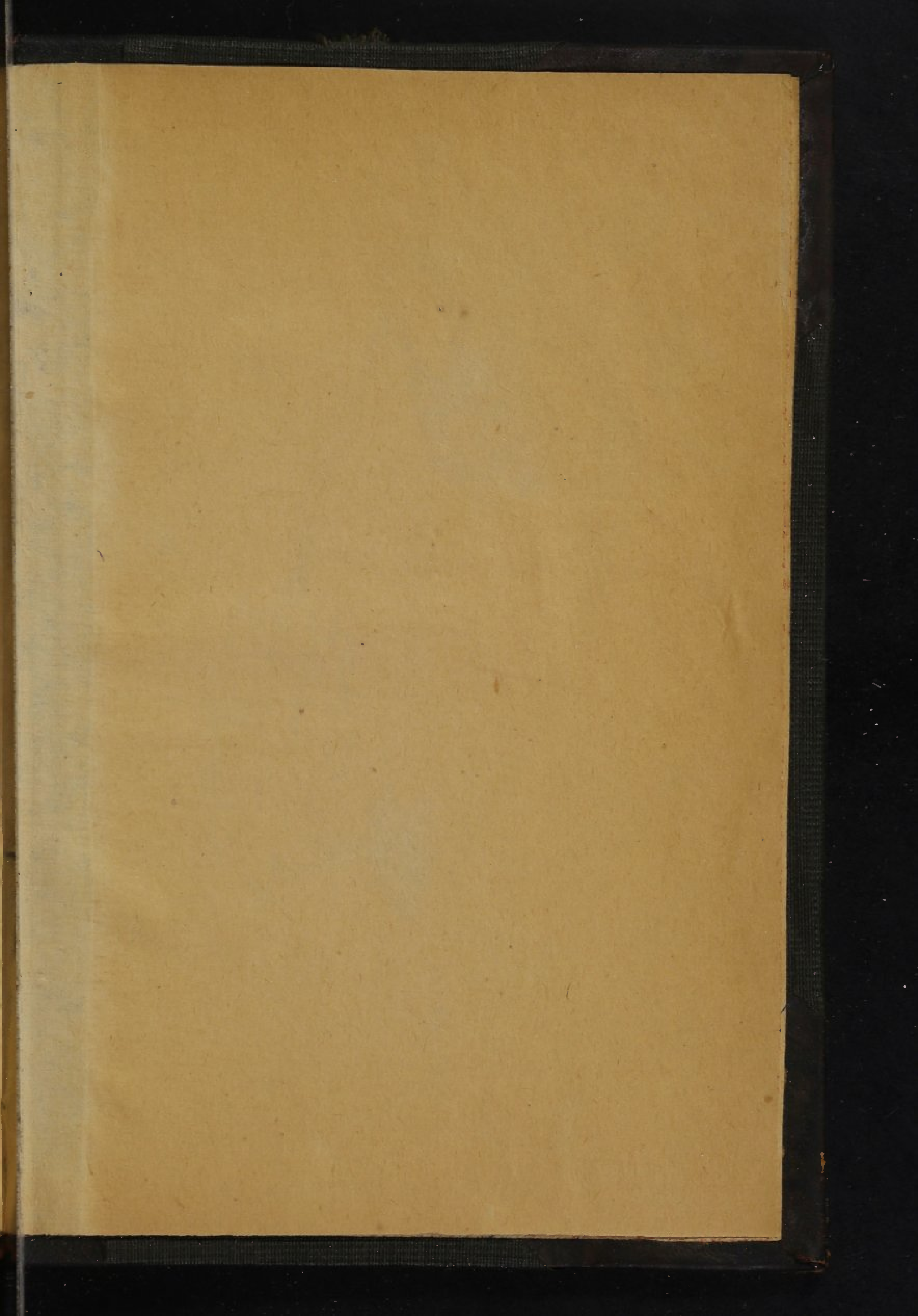
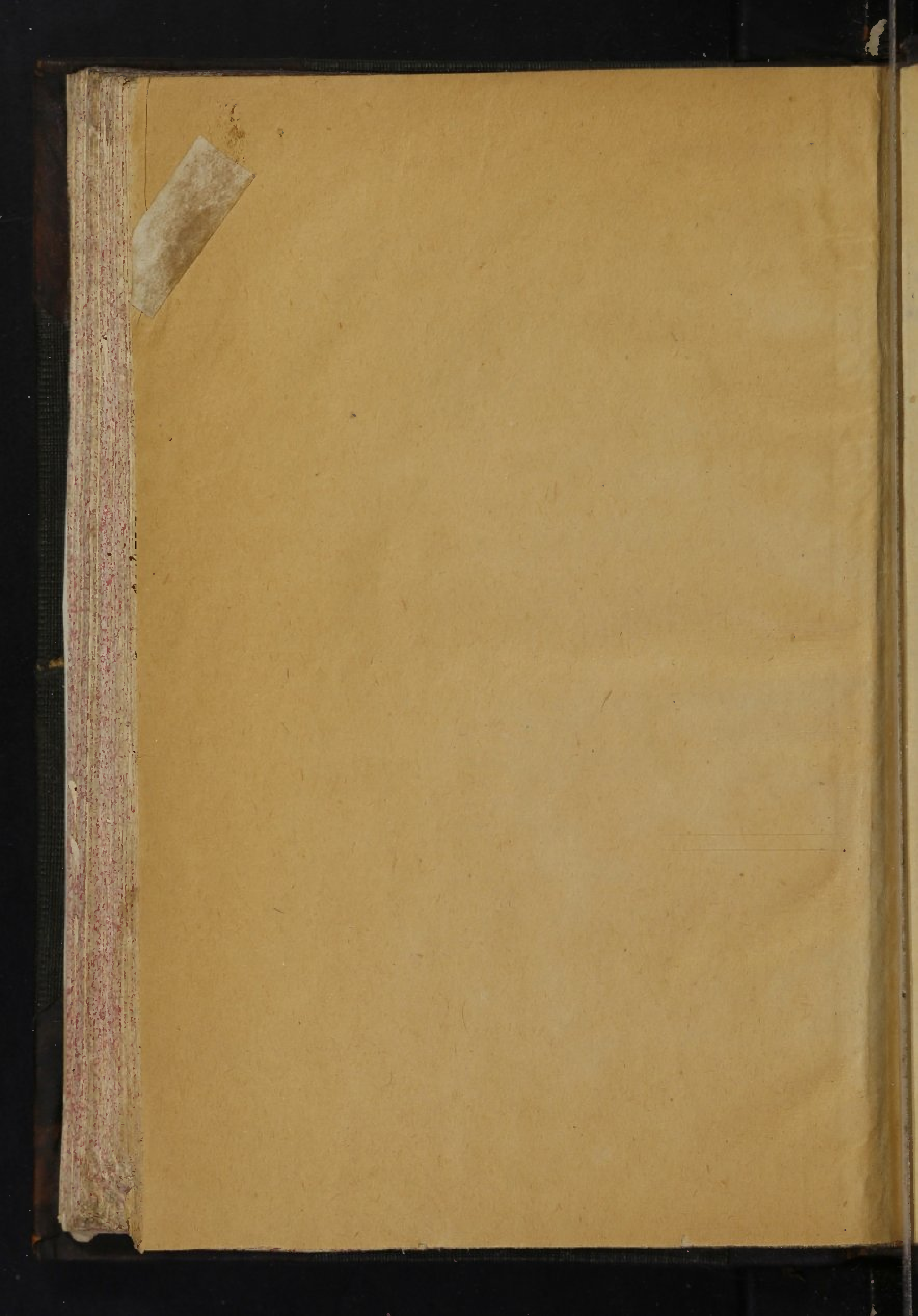


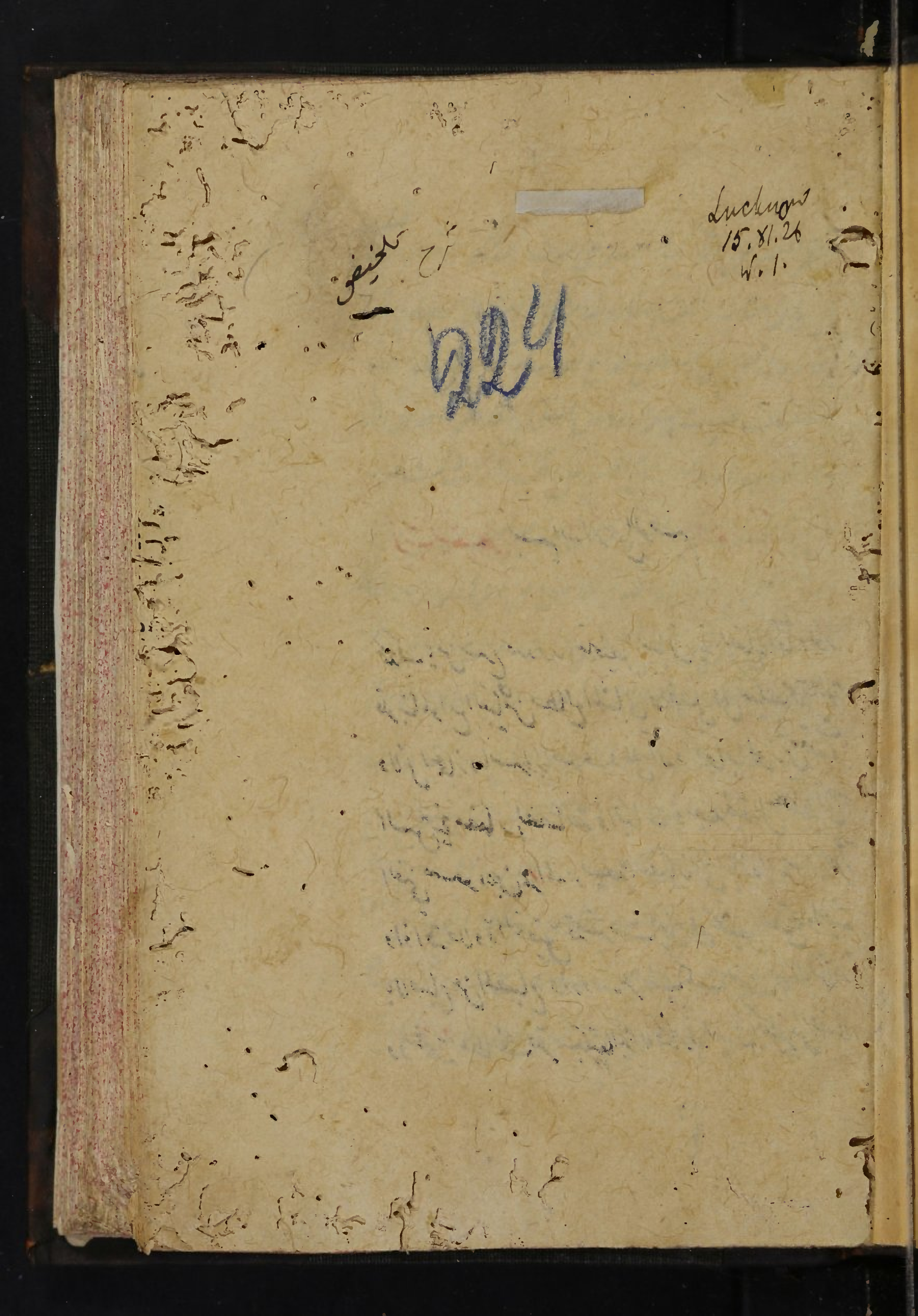


Sharḥ Talkhīṣi'l-Miftāḥ, I half
(Rhetoric).








شرح ملخص
224
Lucknow
15.81.26
W.1.

رب يسر بسم الله الرحمن الرحيم وتمم بالخير

نحمدك يا من شرح صدورنا لتلخيص البيان في ايضاح المعاني ونوّر
قلوبنا بلوامع التبيان من مطالع المثاني ونصلّي على نبيك محمد المؤيد
دلائل اعجازه باسرار البلاغة وعلى آله واصحابه المحرزين قصبات
السبق في مضمار الفصاحة والبراعة وبعد فيقول الفقير الى الله
الغني مسعود بن عمر المدعو بسعد التفتازاني هداه الله سواء الطريق
واذاقه حلاوة التحقيق قد شرحت فيما مضى تلخيص المفتاح واغنيته
بالاصباح عن المصباح واودعته غرائب نكت سمحت بها الانظار
ووشحته بلطائف فقر سبكتها ايدي الافكار ثم رايت الكثير من الفضلاء

والجم الغفير من الأذكياء يسئلونني صرف الهمة نحو اختصاره والاقتصار
على بيان معانيه وكشف أستاره لما شاهدوا من أن المحصلين قد
تقاصرت هممهم عن استطلاع طوالع أنواره وتقاعدت عزائمهم عن
استكشاف خبيات أسراره وأن المنتحلين قد قلبوا أحداق الأخذ
والانتهاب ومدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب وكنت أضرب
عن هذا الخطب صفحا وأطوي دون مرامهم كشحا علما مني بأن
مستحسن الطبائع بأسرها ومقبول الأسماع عن آخرها أمر لا يسعه مقدور
البشر وإنما هو شأن خالق القوى والقدر وأن هذا الفن قد نضب
اليوم ماؤه فصار جدالا بلا أثر وذهب رواؤه فعاد خلافا بلا ثمر
حتى طارت بقية آثار السلف أدراج الرياح وسالت بأعناق
مطايا تلك الأحاديث البطاح وأما الأخذ والانتهاب فأمر يرتاح
له اللبيب فللأرض من كأس الكرام نصيب وكيف ينهر عن الأنهار
السائلون ولمثل هذا فليعمل العاملون ثم ما زادتهم مدافعتي إلا شغفا
وغراما وظمأ في هواجر الطلب وأواما فانتصبت لشرح الكتاب على
وفق مقترحهم ثانيا ولعنان العزيمة نحو اختصار الأول ثانيا مع

القريحة بجر البليات وخمود الفطنة بصرصر النكبات وترامي البلد في الاقطار ونبو الاوطان عني والاوطار حتى طفقت اجوب كل اغبر قاتم الارجاء واحرر كل سطر منه في شطر من الزراء يوما بالحزوى ويوما بالعقيق وبالعذيب يوما ويوما بالخليصاء ولما وقفت للاتمام وقوضت عنه خيام الاختتام بعد ما كشفت عن وجوه خرائده اللثام ووضعت كنوز فرائده على طرف الثمام فجاء بحمد الله كما يروق النواظر ويجلو اصداء الاذهان ويرهق البصائر ويضيء البابا ارباب البيان ومن الله التوفيق والهداية وعليه التوكل في البداية والنهاية وهو حسبي ونعم الوكيل ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم الحمد هو الثناء باللسان على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة او بغيرها والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما سواء كان باللسان او بالجنان او بالاركان فمورد الحمد لا يكون الا اللسان ومتعلقه يكون النعمة وغيرها ومتعلق الشكر لا يكون الا النعمة ومورده يكون اللسان وغيره فالحمد اعم من الشكر باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس لله هو اسم للذات الواجب المستحق لجميع المحامد

الحمد ص

فيكون بين الحمد والشكر عموم من وجه وبين موردهما عموم مطلقا وكذا بين متعلقيهما عموم مطلق صح

والعدول الى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات وتقديم
الحمد باعتبار انه اهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه
صاحب الكشاف في تقديم الفعل في قوله تع اقرا باسم ربك
على ما سيجيء وان كان ذكر الله اهم نظرا الى ذاته على ما انعم اي على
انعامه ولم يتعرض للمنعم به ايهاما لقصور العبارة عن الاحاطة
ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء وعلّم من عطف الخاص
على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيهاً على فضيلة نعمة
البيان من البيان بيان لقوله ما لم نعلم وقدم رعايةً للسجع و
البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير والصلوة على سيدنا
محمد خير من نطق بالصواب وافضل من اوتي الحكمة هي علم الشرائع
وكل كلام وافق الحق وترك فاعل الاتيان لان هذا الفعل
لا يصلح الا لله وفصل الخطاب اي الخطاب المفصول البيّن
الذي يتبيّنه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او الخطاب الفاصل
بين الحق والباطل وعلى اله اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله
في ~~...~~ الاشراف واولى الخطر الاطهار جمع طاهر كصاحب

واصحاب وصحابة الاخيار جمع خيّر بالتشديد اما بعد هو من
الظروف المبنية المنقطعة عن الاضافة اي بعد الحمد والصلوة

الزمانية ح

والعامل فيه اما لنيابتها عن الفعل والاصل مهما يكن من شيء بعد
الحمد والصلوة ومهما ههنا مبتدا والاسمية لازمة للمبتدا ويكن
شرط والفاء لازمة لها غالبا فحين تضمنت اما معنى الابتداء و
الشرط لزمتها الفاء ولصوق الاسم اقامة اللازم مقام الملزوم
وابقاء لاثره في الجملة فلما هو ظرف بمعنى اذا يستعمل استعمال الشرط
يليه فعل ماض لفظا او معنى كان علم البلاغة هو علم المعاني
والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها
سرا اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم كاللغة
والصرف والنحو يعرف دقائق العربية واسرارها فيكون
من ادق العلوم سرا ويكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القران
استارها اي به يعرف ان القران معجز لكونه في اعلى مراتب
البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار الخارجة عن طوق
البشر وهذا وسيلة الى تصديق النبي عليه السلام وهو وسيلة

الى

الى الفوز بجميع السعادات فيكون من اجل العلوم لكون معلومه ٣

وغاية من اجل المعلومات والغايات وتشبيه وجوه الاعجاز

بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات

الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز

بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية

وذكر الاستار ترشيح ونظم القران تاليف كلماته مترتبة المعاني

متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا توالیها في النطق

وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق وكان القسم الثالث من مفتاح

العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة ابو يعقوب يوسف السكاكي

اعظم ما صنف فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة

بيان لما صنف نفعا تمييز من اعظم لكونه اي القسم الثالث احسنها

اي الكتب المشهورة ترتيبا وهو وضع كل شيء في مرتبته ولكونه اتمها

تحريرا هو تهذيب الكلام واكثرها اي اكثر الكتب للاصول

وهو متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا لان معمول المصدر

لا يتقدم عليه والحق جواز ذلك في الظروف لانها مما يكفيه

المشهورة ص

رائحة من الفعل ولكن كان اي القسم الثالث غير مصون اي محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه والتطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وستعرف الفرق بينهما في بحث الاطناب والتعقيد وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر معناه بسهولة قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا اي محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه من الحشو الفت جواب لما مختصرا يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليتعرف احكامها منه كقولنا كل حكم مع منكر يجب توكيده ويشتمل على ما يحتاج اليه من الامثلة وهي الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد والشواهد وهي الجزئيات المذكورة لاثبات القواعد فهي اخص من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا اي اجتهادا وقد استعمل الالو ههنا متعديا الى مفعولين وحذف المفعول الاول والمعنى لم امنعك جهدا في تحقيقه اي المختصر وتهذيبه اي تنقيحه وترتيبه اي المختصر

كان ح

جمع ح

اي المختصر ح

واما الالو بالسكون فهي الاستطاعة ح

يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث ح

ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا من ترتيبه اي ترتيب السكاكي
او القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول
ولم ابالغ في اختصار لفظه تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى
لم ابالغ اي تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه
اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه والضماير للمختصر
وفي وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ تعريض
بانه لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث
واضفت الى ذلك اي المذكور من القواعد وغيرها فوائد
عثرت اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على
تلك الفوائد وزوائد لم اظفر اي لم افز في كلام احد بالتصريح
بها اي بتلك الزوائد ولا بالاشارة اليها بان يكون
كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها
وسميته تلخيص المفتاح ليطابق اسمه معناه وانا اسئل الله تع
قدم المسند اليه قصدا الى جعل الواو للحال من فضله
حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح

نقطه م
كلها م

او القسم الثالث منه انه اي انبه على ذلك الا اي النفع وهو
حسبي اى محسبي وكافي ونعم الوكيل عطف اما على جملة هو
حسبي والمخصوص محذوف واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل
فالمخصوص هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره
في نحو زيد نعم الرجل وعلى كلا التقديرين فقد عطف الانشاء على
الاخبار مقدمة رتب المختصر على مقدمة وثلثة فنون لان
المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن اولا
الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن
الخطأ في تادية المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض
منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو
الفن الثالث وجعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث وهم
كما نبين ان شاء الله تعالى ولما انجر كلامه في آخر هذه المقدمة الى
انحصار المقصود في الفنون الثلثة ناسب ذكرها بطريق
التعريف العهدي بخلاف المقدمة فانه لا مقتضى لايرادها
بلفظ المعرفة في هذا المقام فنكرها وقال مقدمة والخلاف

في ان تنوينها للتعظيم او للتقليل مما لا ينبغي ان يقع بين
المحصلين والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة
منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه
الشروع في مسائله ومقدمة الكتاب لطائفة من الكلام قدمت
امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه وهي ههنا لبيان
معنى الفصاحة والبلاغة والحصار علم البلاغة في علمي المعاني
والبيان وما يلائم ذلك ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد
بذلك والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما خفي
على كثير من الناس الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن الابانة
والظهور يوصف بها المفرد مثل كلمة فصيحة والكلام مثل
كلام فصيح وقصيدة فصيحة قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة
ليعم المركب الاسنادي وغيره فانه قد يكون بيت من القصيدة
غير مشتمل على اسناد يصح السكوت عليه مع انه يتصف بالفصاحة
وفيه نظر لانه انما يصح ذلك لو اطلقوا على مثل هذا المركب انه
كلام فصيح ولم ينقل ذلك عنهم واتصافه بالفصاحة يجوز

ان يكون باعتبار فصاحة المفردات على ان الحق انه داخل
في المفردات لانه يقع على ما يقابل المركب وعلى ما
يقابل المثنى والمجموع وعلى ما يقابل الكلام ومقابلته بالكلام
ههنا قرينة على ان اريد به المعنى الاخير اعني ما ليس بكلام ويوصف
بها المتكلم ايضا يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي
تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران فقط اي الكلام
والمتكلم دون المفرد اذ لم تسمع كلمة بليغة والتعليل بان
البلاغة انما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهي لا يتحقق
في المفرد وهم لان ذلك انما هو في بلاغة الكلام و
المتكلم وانما قسم كلا من الفصاحة والبلاغة اولا لتعذر جمع
المعاني المختلفة الغير المشتركة في امر يعمها في تعريف واحد
وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى الى متصل ومنقطع ثم
عرف كلا منهما على حدة فالفصاحة في المفرد قدم
الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفة
الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريفها ثم قدم فصاحة المفرد

على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها خلوصه اي خلوص

المفرد من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي

المستنبطة من استقراء اللغة وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو

عن تسامح فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان

وعسر النطق بها نحو مستشزرات في قول امرئ القيس

غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع

مستشزرات اي مرتفعات او مرفوعات يقال استشزره

اي رفعه واستشزر اي ارتفع الى العلى تضل العقاص في

مثنى ومرسل تضل اي تغيب العقاص جمع عقيصة وهي

الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول يعني ان ذوائبه

مشدودة على الراس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص

ومثنى ومرسل والاول يغيب في الآخرين والغرض بيان

كثرة الشعر والضابطة ههنا ان كل ما يعده الذوق الصحيح ثقيلا

متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها

او غير ذلك على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر وزعم

والمرسل خلاف المثنى

بعضهم والبعض هو الخلخال اي من الثقل في مستشزرات

هو توسيط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء

التي هي من المهموسة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو

قال مستشرف زال ذلك الثقل وفيه نظر لان راء المهملة

ايضا من المجهورة وقيل ان قرب المخرج سبب للثقل المخل

بالفصاحة وان في قوله تع الم اعهد ثقلا قريبا من المتناهي

فيخل بفصاحة الكلمة لكن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير

فصيحة لا يخرج عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل

على كلمة غير عربية عن ان يكون عربيا وفيه نظر لان فصاحة

الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة

بين الطويل والقصير على ان هذا القائل فسر الكلام بما يسير

بكلمة والقياس على الكلام العربي ظاهر الفساد ولو سلم

عدم خروج السورة عن الفصاحة فيجوز اشتمال القران على كلام

غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل او العجز

الى الله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة

الشديدة

التنافر

العربي

٨

وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال نحو مسرج في
قول العجاج الشاعر ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا
وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي
كالسيف السريجي في الدقة والاستواء وسريج اسم قين
ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان
فان قلت لم لم يجعلوه اسم مفعول من سرّج الله وجهه اي
بهّجه وحسّنه قلت هو ايضا من هذا القبيل او لانهم يتوهمون انه ماخوذ من
السراج على ما صرح به الامام المرزوقي رحمه الله حيث قال
السريجي منسوب الى السراج ويجوز ان يكون وصفه بذلك
لكثرة مائه ورونقه حتى كأن فيه سراجا ومنه ما قيل سرّج الله
امرك اي حسّنه ونوّره والمخالفة ان يكون الكلمة على خلاف
قانون مفردات الالفاظ الموضوعة اعني على خلاف ما
ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله
العلي الاجلل والقياس الاجل فنحو آل وماء وابى يابى
وعور يعور فصيح لانه ثبت عن الواضع كذلك قيل فصاحة المفرد

نسخه
لاحتمال ان يكون مستحدثا
ومولّدا من السراج
او يكون من باب التوابع

خلوصه مما ذكره من الكراهة في السمع بان يكون اللفظ بحيث
تمجّه السمع ويتبرّأ عن سماعه نحو الجرشّى في قول ابي الطيب
مبارك الاسم اغرّ اللقب كريم الجرشّى اي النفس شريف
النسب والاغرّ من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح
معروف وفيه نظر لان الكراهة في السمع انما هي من جهة
الغرابة المفسّرة بالوحشية مثل تكأكأتم وافرنقعوا ونحو
ذلك وقيل لان الكراهة في السمع انما هي وعدمها يرجعان
الى طيب النغم وعدم الطيب لا الى نفس اللفظ وفيه نظر
للقطع باستكراه الجرشّى دون النفس مع قطع النظر عن
النغم والفصاحة في الكلام خلوصه عن ضعف التأليف
وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها هو حال من الضمير
في خلوصه واحترز به عن مثل زيد اجلل وشعره مستشزر
وانفه مسرج وقيل هو حال من الكلمات ولو ذكره بجنبها
لسلم من الفصل بين الحال وذيها بالاجنبي وفيه نظر
لانه يكون قيدا للتنافر لا للخلوص فيلزم ان يكون الكلام

تمام

المشتمل

المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فصيحا لانه يصدق عليه ٩

انه خالص عن تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف

ان يكون التأليف اي تأليف الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور بين

الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما نحو ضرب غلامه

زيداً والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة على اللسان وان

كان كل منها فصيحة كقوله وليس قرب قبر حرب وهو اسم

رجل قبر وصدر البيت وقبر حرب بمكان قفر اي خال عن

الماء والكلاء وذكر في عجائب المخلوقات ان من الجن نوعا

يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب بن امية فمات

فقال ذلك الجني هذا البيت وقوله كريم متى امدحه امدحه والورى

معي واذا ما لمته لمته وحدي والواو في والورى للحال

وهو مبتدأ وخبره قوله معي وانما مثل بمثالين لان الاول

متناه في الثقل والثاني دونه ولان منشأ الثقل في الاول

نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني اجتماع حروف منها

مع تكرار امدحه دون مجرد الجمع بين الحاء والهاء لوقوعه في

التنزيل مثل فسبّحه فلا يصح القول بأن مثل هذا الثقل
مخل بالفصاحة ذكر الصاحب اسمعيل بن عبّاد انه انشد
هذه القصيدة بحضرت الاستاذ بن العميد فلما بلغ هذا البيت
قال له الاستاذ هل تعرف فيه شيئا من الهجنة فقال نعم
مقابلة المدح باللوم وانما يقابل بالذم او الهجاء فقال الاستاذ
غير هذا اريد فقال لا ادري غير ذلك فقال الاستاذ هذا التكرير
في امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج
عن حد الاعتدال نافر كل التنافر فاثنى عليه الصاحب
والتعقيد اي كون الكلام معقدا ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة
على المراد لخلل واقع اما في النظم بسبب تقديم او تاخير او
حذف او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد كقول الفرزدق
في مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام
بن اسمعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه
حي ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد
يشبهه في الفضائل الا مملكا اي رجل اعطي الملك

امدحه

يعني

يعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم
الممدوح اي لا يماثله احد الا ابن اخته وهو هشام ففيه فصل
بين المبتدا اعني ابو امه والخبر اعني ابوه بالاجنبي الذي هو
حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي
الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه
اعني حي وفصل كثير بين وهو حي والمبدل منه وهو مثله فقوله
مثله اسم ما وفي الناس خبره والا مملكا منصوب لتقدمه
على المستثنى منه قيل ذكر ضعف التاليف يغني عن ذكر
التعقيد اللفظي وفيه نظر لجواز ان يحصل التعقيد باجتماع
عدة امور موجبة لصعوبة فهم المراد وان كان كل واحد
منها جاريا على قانون النحو وبهذا يظهر فساد ما قيل انه
لا حاجة في بيان التعقيد في البيت الى ذكر تقديم المستثنى
على المستثنى منه بل لا وجه له لان ذلك جائز باتفاق النحاة
اذ لا يخفى انه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشدة
والضعف واما في الانتقال عطف على قوله اما في النظم

وهو
البدل

اي لايكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل في الانتقال
الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني
المقصود وذلك بسبب ايراد اللوازم البعيدة المفتقرة
الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود
كقول الاخر وهو عباس بن الاحنف ولم يقل كقوله لئلا يتوهم
عود الضمير الى الفرزدق ساطلب بُعد الدار عنكم لتقربوا
وتسكب عيناي الدموع لتجمدا تسكب بالرفع هو الصحيح وبالنصب
وهم جعل سكب الدموع كناية عن الكآبة والحزن واصاب لكنه
اخطأ في جعل جمود العين كناية عما يوجبه دوام التلاقي من الفرح
والسرور فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع
حال ارادة البكاء وهي حالة التحزن لا الى ما قصده من السرور
الحاصل بالملاقات ومعنى البيت اني اليوم اطيب نفسًا
بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق
واتجرع غصصها واتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني
لاتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لاتزول فان الصبر

واقع
على

مفتاح

مفتاح الفرج والى هذا اشار الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز 11

وللقوم ههنا كلام فاسد اوردناه في الشرح قيل فصاحة

الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وتتابع الاضافات

كقوله وتسعدني في غمرة بعد غمرة سبوح اي فرس حسن

الجري لا تتعب راكبها كانها تجري في الماء لها صفة سبوح

منها حال من شواهد عليها متعلق بشواهد شواهد فاعل الظرف

اعني لها يعني ان لها من نفسها علامات دالة على نجابتها

قيل التكرار ذكر الشيء مرة بعد اخرى ولا يخفى انه لا يحصل كثرته

بذكره ثالثا وفيه نظر لان المراد بالكثرة ههنا ما يقابل الوحدة

ولا يخفى حصولها بذكره ثالثا وتتابع الاضافات مثل قوله

حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي فانت بمرأى من سعاد

ومسمع ففيه اضافة حمامة الى جرعى الى حومة وحومة الى

الجندل والجرعى تانيث الاجرع قصرها للضرورة لان اصلها

الجرعاء وهي ارض ذات رمل لا تنبت شيئا والحومة

معظم الشيء والجندل ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام

آواز كبوتر

وجرعى م

ونحوه وقوله فانت بمرأى اي بحيث اراك سعاد وتسمع
صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع اى بحيث أراه
وأسمع كلامه كذا في الصحاح فظهر فساد ما قيل ان معناه
انت بموضع ترين منه سعاد وتسمعين كلامها وفساد ذلك
مما يشهد به العقل والنقل وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار
وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد
حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد
وقع في التنزيل مثل داب قوم نوح وذكر رحمة ربك عبده
ونفس وما سويها فالهمها فجورها وتقويها والفصاحة في المتكلم
ملكة وهي كيفية راسخة في النفس والكيفية عرض لا يتوقف
تعقله على تعقل الغير ولا يقتضي القسمة واللاقسمة
في محله اقتضاء اوليا فخرج بالقيد الاول الاعراض النسبية
مثل الاضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك وبقولنا
لا يقتضي القسمة الكميات وبقولنا واللاقسمة النقطة والاكما
والوحدة وقولنا اوليا ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات

المقتضية

المقتضية للقسمة اذ الا قسمة فقوله ملكة اشعار بانه لو عبر ١٢

عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحا فى الاصطلاح ما

لم يكن ذلك راسخا فيه وقوله يقتدر بها على التعبير عن

المقصود دون ان يقول يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا اذا

وجد فيه تلك الملكة سواء وجد التعبير او لم يوجد وقوله

بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب اما المركب فظاهر واما المفرد

فكما تقول عند التعداد دار غلام جارية ثوب بساط الى

غير ذلك والبلاغة فى الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع

فصاحته اى فصاحة الكلام والحال هو الامر الداعى

الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المراد خصوصية ما

وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال

يقتضى تاكيد الحكم والتاكيد مقتضى الحال وقولنا له ان زيدا

فى الدار مؤكدا بان كلام مطابق لمقتضى الحال وتحقيق

ذلك انه من جزئيات ذلك الكلام الذي يقتضيه الحال

فان الانكار مثلا يقتضى كلاما مؤكدا وهذا مطابق له بمعنى

مفعول ما لم يسم فاعله يعتبر ١٢

اى ان زيدا فى الدار ... كلام مطابق لمقتضى الحال

انه صادق عليه عكس ما يقال ان الكلي مطابق للجزئيات
وان اردت تحقيق هذا الكلام فارجع الى ما ذكرنا في الشرح
في تعريف علم المعاني وهو اي مقتضى الحال مختلف فان
مقامات الكلام متفاوتة لان الاعتبار اللائق بهذا المقام
بهذا المقام يغاير الاعتبار اللائق بذاك وهذا عين
تفاوت مقتضيات الاحوال لان التغاير بين الحال والمقام
انما هو بحسب الاعتبار وهو انه يتوهم في الحال كونه زمانا
لورود الكلام فيه وفي المقام كونه محلا له وفي هذا الكلام
اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وتحقيق لمقتضى
الحال فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر
يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها يعني ان الذي
يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين المقام الذي
يناسبه التعريف ومقام اطلاق الحكم او التعلق او
المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده
بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبه

ذلك ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته

يباين مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه قوله خلافه

شامل لما ذكرنا وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام

الوصل تنبيها على عظم شان هذا الباب وانما لم يقل مقام

خلافه لانه اخصر واظهر لان خلاف الفصل انما هو الوصل

وللتنبيه على عظم الشان فصل قوله ومقام الايجاز يباين

مقام خلافه اي الاطناب والمساوات وكذا خطاب

الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام

الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة و

المعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي ولكل كلمة مع

صاحبتها اي مع كلمة اخرى مصاحبة لها مقام ليس لتلك

الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة في اصل المعنى مثلا

الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع ان مقام ليس

له مع اذا وكذا لكل من ادوات الشرط مع الماضي مقام ليس له

مع المضارع وعلى هذا القياس وارتفاع شان الكلام

لان استعمال كلمة ان مع الفعل يكون في محل التردد
والشك واستعمال كلمة اذا مع
الفعل في محل التحقيق نحو ان اتيتني اكرمك
ونحو اذا جاء زيد فعمرو ...

في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب والانحطاط
اي انحطاط شانه بعدمها اي مطابقة للاعتبار المناسب
والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم
مناسبا للمقام بحسب السليقة او بحسب تتبع خواص تراكيب
البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت
حاله واراد بالكلام الكلام الفصيح وبالحسن الحسن الذاتي
الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لحصوله بالمحسنات
البديعية فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال و
المقام يعني اذا علم ان ليس ارتفاع شان الكلام الفصيح
في الحسن الذاتي الا بمطابقته للاعتبار المناسب على ما
يفيده اضافة المصدر ومعلوم انه انما يرتفع بالبلاغة التي
هي عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فقد علم
ان المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد والا
لما صدق انه لا يرتفع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب ولا يرتفع
الا بالمطابقة لمقتضى الحال فليتامل فالبلاغة صفة راجعة

بعدم ١
ههنا ٥
من ٢

الى

الى اللفظ بمعنى انه يقال كلام بليغ لكن لا من حيث انه
لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى اى الغرض المصوغ
له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك لان البلاغة
كما مر عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر
ان اعتبار المطابقة وعدمها انما يكون باعتبار المعاني و
الاغراض التي يصاغ لها الكلام لا باعتبار الالفاظ المفردة
والكلم المجردة وكثيرا ما نصب على الظرف لانه من صفة
الاحيان وما لتاكيد معنى الكثرة والعامل فيه قوله يسمى
ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة
فحيث يقال ان اعجاز القران من جهة كونه في اعلى طبقات
الفصاحة يراد بها هذا المعنى ولها اي البلاغة الكلام
طرفان اعلى وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في
بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته
وما يقرب منه عطف على قوله هو والضمير في منه عائد
الى اعلى يعني ان الاعلى مع ما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز

هذا هو الموافق لما في المفتاح وزعم بعضهم انه عطف على حد
الاعجاز والضمير عائد اليه يعني ان الطرف الاعلى وقد
اوضحنا ذلك في الشرح واسفل وهو ما اذا غير الكلام
عنه الى ما دونه اي الى مرتبة هي ادنى منه وانزل التحق
الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات
الحيوانات التي تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار
اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اي
بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض
بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد
من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها اي البلاغة الكلام
وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا
وفي قوله تتبعها اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام
عرضي خارج عن حد البلاغة والى ان هذه الوجوه انما تعد
محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة لجعلها تابعة لبلاغة
الكلام لانها ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة والبلاغة

في المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم مما تقدم ان كل بليغ كلاماً او متكلماً على استعمال المشترك في معنييه او على تاويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ فصيح لان الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة مطلقاً ولا عكس بالمعنى اللغوي اي ليس كل فصيح بليغا لجواز ان يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وكذا يجوز ان يكون لاحد ملكة التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال وعلم ايضا ان البلاغة في الكلام مرجعها اي ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما يقال مرجع الجود الى الغنى الى الاحتراز عن الخطاء في تادية المعنى المراد والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون بليغا لوجوب وجود الفصاحة في البلاغة ويدخل في تميز الكلام الفصيح من غيره تميز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها اذ الثاني اي تميز الفصيح من غيره منه اي بعضه ما يبين اي يوضح في علم متن اللغة كالغرابة وانما

15

كان ٢

وانما لم يكن بالمعنى الاصطلاحي وضابطه لان الوجه الكلية تنعكس جزئية في الاصطلاح تجوز تعض البليغ فصيح

اي ليس كل فصيح بليغا لجواز ان يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال ...

قال متن اللغة اي معرفة اوضاع المفردات لان اللغة

اعم من ذلك يعني يعرف به تميز السالم من الغرابة من غيره

بمعنى ان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات

المانوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير

سالم من الغرابة وبهذا تبين فساد ما قيل انه ليس في

علم متن اللغة ان بعض الالفاظ مما يحتاج في معرفته الى ان

يبحث عنه في الكتب المبسوطة في اللغة او في علم التصريف

كمخالفة القياس اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس

دون الاجل او في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد

اللفظي او ما يدرك بالحس كالتنافر اذ به يعرف ان مستشزرا

متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وسواي ما بين

في العلوم المذكورة او يدرك بالحس فالضمير عايد

الى ما ومن زعم انه عائد الى ما يدرك بالحس فقد سهى سهوا

ظاهرا اما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم

ولا بالحس تميز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره فعلم

ان

ان مرجع البلاغة بعضه مبيّن في العلوم المذكورة وبعضه ١٦
يدرك بالحس وبقي الاحتراز عن الخطأ في تادية المعنى
المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوي فمسّت الحاجة
الى علمين مفيدين لذلك فوضعوا علم المعاني للاول
وعلم البيان للثاني واليه اشار بقوله وما يحترز به عن
الاول اي الخطأ في تادية المعنى المراد علم المعاني وما
يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان وسمّوا هذين
العلمين علم البلاغة لمكان مزيد الاختصاص لهما
بالبلاغة وان كانت البلاغة تتوقف على غيرهما
من العلوم ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم
آخر فوضعوا لذلك علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف
به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم
البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في ثلثة فنون وكثير
من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاخيرين
يعني البيان والبديع علم البيان والاول علم المعاني

الاول علم المعاني

والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة الفن الاول في
علم المعاني قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب
لان رعاية المطابقة لمقتضى الحال وهو مرجع علم المعاني
معتبرة في علم البيان مع زيادة شيء آخر وهو ايراد المعنى
الواحد في طرق مختلفة وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات
جزئية ويجوز ان يراد به نفس الاصول والقواعد المعلومة
ولاستعمالهم المعرفة في الجزئيات قال يعرف به احوال اللفظ
العربي اي علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة
كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي
فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم وقوله التي يطابق
بها اللفظ مقتضى الحال احتراز عن الاحوال التي ليست
بهذه الصفة مثل الاعلال والادغام والرفع والنصب
وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية اصل المعنى وكذا المحسنات
البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية
المطابقة والمراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث

انها يطابق بها اللفظ لمقتضى الحال لظهور ان ليس علم
المعاني عبارة عن تصور معاني التعريف والتنكير والتقديم
والتاخير والاثبات والحذف وغير ذلك وبهذا يخرج
عن التعريف علم البيان اذ ليس البحث فيه عن احوال
اللفظ من هذه الحيثية والمراد باحوال اللفظ الامور
العارضة له من التقديم والتاخير والاثبات والحذف
وغير ذلك ومقتضى الحال في التحقيق هو الكلام الكلي
المكيف بالكيفية المخصوصة على ما اشير اليه في المفتاح
وصرح به في شرحه لا نفس الكيفيات من التقديم و
التاخير والتعريف والتنكير على ما هو ظاهر عبارة المفتاح
وغيره والا لما صح القول بانها احوال بها يطابق اللفظ
مقتضى الحال لانها عين مقتضى الحال وقد حققنا ذلك
في الشرح واخر لا الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار
ان التاكيد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة الى
نفس الجملة اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان الصناعة

اي من حيث انها يطابق بها اللفظ لمقتضى الحال بل يبحث فيه عن الحقيقة والمجاز ١٢

المتكيف

فيه جواب عن سوال مقدر وهو ان احوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ بل هو امر عقلي والبحث عنه في احوال اللفظ كيف يكون ١٢

وتخصيص

هذا دفع اعتراض القاضي عضد على المصنف بان تخصيص اللفظ بالعربي لا لمد ١٢

انا وضعت لذلک وتحصر المقصود من علم المعانی فی ثمانیة
ابواب انحصار الکل فی الاجزاء لا الکلی فی الجزئیات
والا لصدق علم المعانی علی کل باب احوال الاسناد
الخبری احوال المسند الیه احوال المسند احوال
متعلقات الفعل القصر الانشاء الفصل والوصل
الایجاز والاطناب والمساوات وانما انحصر فیها لان
الکلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة یشتمل علی نسبة تامة
بین الطرفین قائمة بنفس المتکلم وهی تعلق احد الشیئین
بالآخر بحیث یصح السکوت علیه سواء کان ایجابا او سلبا
او غیرهما مافی الانشائیات وتفسیرها بایقاع المحکوم به
علی المحکوم علیه او سلبه عنه خبط فی هذا المقام لانه یتقسیم
لا یشمل النسبة فی الکلام الانشائی فلا یصح التقسیم
فالکلام ان کان لنسبته خارج فی احد الازمنة الثلثة
ای یکون بین الطرفین فی الخارج نسبة ثبوتیة او سلبیة
تطابقه ای تطابق تلک النسبة ذلک الخارج بان یکونا

ثبوتيتين او سلبيتين او لا تطابقه بان يكون النسبة
المفهومة من الكلام ثبوتية والتي بينهما في الخارج والواقع
سلبية او بالعكس فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن
لنسبته خارج كذلك فانشاء وتحقيق ذلك ان الكلام
اما ان يكون لنسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ
موجدا لها من غير قصد الى كونه دالا على نسبة حاصلة في
الواقع بين الشيئين وهو الانشاء او تكون لنسبته بحيث
يقصد ان لها نسبة خارجية مطابقة او لا مطابقة
وهو الخبر لان النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة في
الذهن لابد ان يكون بين الشيئين ومع قطع النظر
عن الذهن لابد ان يكون بين هذين الشيئين في الواقع
نسبة ثبوتية بان يكون هذا ذاك او سلبية بان لا
يكون هذا ذاك الا ترى انك اذا قلت زيدٌ قائمٌ
فان نسبة القيام حاصلٌ لزيد في الخارج قطعا سواء
قلنا ان النسبة من الامور الخارجية او ليست منها

وهذا معنى وجود النسبة الخارجية والخبر لابد له من مسند
اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات
اذا كان فعلاً او في معناه كالمصدر واسم الفاعل
والمفعول وما اشبه ذلك ولا وجه لتخصيص هذا الكلام
بالخبر وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت
باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ
اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل
على انه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ او غير زائد
هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر و
الوصل والفصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال
الجملة او المسند اليه او المسند مثل التاكيد والتقديم
والتاخير وغير ذلك فالواجب في هذا المقام بيان سبب
افرادها وجعلها ابوابا براسها وقد لخصنا ذلك في الشرح
تنبيه على تفسير الصدق والكذب الذي قد سبق اشارة
اليه في قوله تطابقه او لا تطابقه اختلف القائلون

بالخصار

لان ... ...
...

بانحصار الخبر في الصدق والكذب في تفسيرهما فقيل
صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه للواقع وهو الخارج
الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه اي كذب الخبر
عدمها اي عدم مطابقته للواقع يعني ان الشيئين اللذين
اوقع بينهما نسبة في الخبر لابد ان يكون بينهما نسبة في الواقع
اي مع قطع النظر عما في الذهن وعما يدل عليه الكلام فمطابقة
تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التي في الخارج
بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها بان يكون
احدهما ثبوتية والاخرى سلبية كذب وقيل صدق
الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ
غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته
لاعتقاد المخبر ولو كان صوابا فقول القائل السماء تحتنا
معتقدا لذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب
والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم
والظن وهذا يشكل بخبر الشاك لعدم الاعتقاد فيه فيلزم

اي كذب ص

الواسطة ولا يتحقق الانحصار اللهم الا ان يقال انه كاذب
لانه اذا انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقة الاعتقاد او الكلام
في ان المشكوك خبر او ليس بخبر مذكور في الشرح ملبطلا
نه بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد
انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد
ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم
انك لرسول الله لعدم مطابقته لاعتقادهم وان كان مطابقا
للواقع ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة
وفي ادعاءهم المواطأت فالتكذيب راجع الى الشهادة
باعتبار تضمنها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع وهو ان هذه
الشهادة من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة
ان واللام والجملة الاسمية او المعنى انهم لكاذبون في
المشهود به اعني قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع
بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون انه
غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم وان كان صادقا

فيكون كاذبا

في

في نفس الامر فكانه قيل انهم يزعمون انهم لكاذبون في
هذا الخبر الصادق وح لا يكون الكذب الا بمعنى عدم
المطابقة للواقع فليتامل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف
بكون الصدق والكذب راجعين الى الاعتقاد الجاحظ [اسم رجل من المعتزلة ١٢]
انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة
وزعم ان صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه
مطابق وكذب الخبر عدمها اي عدم المطابقة للواقع معه [للواقع ص]
اي مع اعتقاد انه غير مطابق وغيرهما اي غير هذين القسمين
وهي اربعة اعني المطابقة مع الاعتقاد وعدم المطابقة
او بدون الاعتقاد اصلا وعدم المطابقة مع اعتقاد
المطابقة او بدون الاعتقاد اصلا ليس بصدق ولا كذب
فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بالتفسيرين
السابقين لانه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع و
الاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم مطابقتهما جميعا بناء على
ان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد

ضرورة توافق الاعتقاد الواقع ولذا اعتقاد عدم
المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد وقد اتفق طرفي
التفسيرين السابقين على احد ههنا بسبيل افترى على الله
كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي صم بالحشر
والنشر على ما يدل عليه قوله تعالى اذا مزقتم كل ممزق انكم
لفي خلق جديد في الافتراء او الاخبار حال الجنة على سبيل
منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال
الجنة لا قوله ام به جنة على ما سبق الى بعض الاوهام غير الكذب
لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب
ام اخبر حال الجنة وقسيم الشي يجب ان يكون غيره وغير
الصدق لانهم لم يعتقدوه اي لان الكفار لم يعتقدوا صدقه
فلا يريدون في هذا المقام الصدق الذي هو بمراحل
عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدم صدقه لكان
اظهر فمرادهم بكونه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب
وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون

ن

من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه ٢١

برزخا وعلى هذا لا يتوجه ما قيل انه لا يلزم من عدم اعتقاد

الصدق عدم الصدق لانه لم يجعله دليلا على عدم الصدق

بل على عدم ارادة الصدق فليتأمل ورد هذا الاستدلال

بان المعنى اى معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم

الافتراء بالجنة لان المجنون لا افتراء له لانه الكذب

عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني اي ام به جنة ليس قسيما

للكذب بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون حصر الخبر

الكاذب بزعمهم في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا

عن عمد احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها

الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب ان مفهوم احدهما ثابت

لمفهوم الاخرى او منفي عنه وانما قدم بحث الخبر على الانشاء

لعظم شأنه وكثرة مباحثه ثم قدم احوال الاسناد على

احوال المسند اليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين

لان البحث في علم المعاني انما هو عن احوال اللفظ

بحث احوال الاسناد الخبري

الموصوف بكونه مسندا اليه او مسندا وهذا الوصف انما
يتحقق بعد تحقق الاسناد والمتقدم على النسبة انما هو
ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد مخبر
اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام والا فالجملة الخبرية
كثيرا اما تورد لاغراض اخر غير افادة الحكم او لازمه مثل التحسر
والتحزن في قوله تعالى حكاية عن امراة عمران رب اني
وضعتها انثى وما اشبه ذلك بخبره متعلق بقصد افادة
المخاطب خبر ان اما الحكم مفعول الافادة او كونه المخبر عالما
اي بالحكم والمراد بالحكم ههنا وقوع النسبة او لا وقوعها
وكونه مقصودا للمخبر بخبره لا يستلزم تحققه في الواقع
وهذا مراد من قال ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او
انتفائه والا فلا يخفى ان مدلول قولنا زيد قائم ومفهومه ان
القيام ثابت لزيد وعدم ثبوته له احتمال عقلي لا انه مدلول اللفظ
ومفهوم اللفظ فليفهم ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد
بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به

لازمها

لازمها اي لازم فائدة الخبر لانه كلما افاد الحكم افاد انه عالم بالحكم وليس كلما افاد انه عالم بالحكم
افاد نفس الحكم لجواز ان يكون الحكم معلوما قبل الاخبار
كما في قولنا لمن حفظ التورية قد حفظت التورية وتسمية
مثل هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان يقصد
بالخبر ويستفاد منه والمراد بكونه عالما بالحكم حصول صورة الحكم
في ذهنه وههنا ابحاث شريفة سمحنا بها في الشرح و
قد ينزل اي المخاطب العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها
منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدتين
لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى
علمه هو والجاهل سواء كما تقول للعالم التارك للصلوة الصلوة
واجبة وتنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به لاعتبارات
خطابية كثير في الكلام منه قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتريه
ما له في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو
كانوا يعلمون بل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه كثير منه
قوله تعالى وما رميت اذ رميت فينبغي اي اذا كان قصد

ولكن الله رمى

المخبر بخبره افادة المخاطب ينبغي ان يقتصر من التركيب على
قدر الحاجة حذرا من اللغو فان كان المخاطب خالي الذهن من
الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها
ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا وبهذا يتبين فساد
ما قيل ان الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه فلا حاجة
الى ذكره بل التحقيق ان الحكم والتردد فيه متنافيان
استغنى على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم لتمكن الحكم
في الذهن حيث وجده خاليا وان كان المخاطب مترددا
فيه اي في الحكم طالبا له بان حضر في ذهنه طرفا الحكم وتحير في
ان الحكم بينهما وقوع النسبة او لا وقوعها حسن تقويته
اي تقوية الحكم بمؤكد ليزيل ذلك المؤكد تردده ويتمكن
الحكم ولكن المذكور في دلائل الاعجاز انه انما يحسن التاكيد
اذا كان للمخاطب ظن في خلاف حكمك وان كان المخاطب
منكرا للحكم وجب توكيده اي توكيد الحكم بحسب الانكار اي
بقدره قوة وضعفا يعني يجب زيادة التاكيد بحسب زيادة

تبيين

الانكار

الانكار ازالة له كقوله تعالى حكاية عن رسل عيسى
اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان
واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون
مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة في المبالغة التي
في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل
الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وقوله اذ كذبوا
مبني على ان تكذيب الاثنين تكذيب الثلثة والا فالمكذب
اولا اثنان ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني
طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها
اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول
والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد
بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو
اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر
الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما
في صورة اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فانه

ولم يقل اخراجا اذا جعلت المنكر كغير المنكر
اي يطابق الكلام بمقتضى الحال يصدق عليه
لا بمقتضى الظاهر ١٢

يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر وكثيرا ما
يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر فيجعل
غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح
اي يشير له اي لغير السائل بالخبر فيستشرف غير السائل له
اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع رأسه
ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس
استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين
ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شان قومك واستدفاع العذاب
عنهم بشفاعتك فهذا الكلام يلوح بالخبر تلويحا ما ويشعر بانه
قد حق عليهم العذاب فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب
في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا فقيل انهم مغرقون
موكدا اي محكوم عليهم بالاغراق ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا
لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار
نحو جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه اي واضعا على العرض
فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح

المعنى ولا تخاطبني

عليهم

على

على التعرض من غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا
رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب
خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح موكدا وفي
البيت على ما اشار اليه الامام المرزوقي تهكم واستهزاء كانه
يرميه بانه من الضعف والجبن بحيث لو علم ان فيهم رماحا
لما التفت لفت الكفاح ولم تقو يداه على حمل الرماح على
طريقة قوله فقلت لمحرز لما التقينا تنكب لا يقطرك الزحام
يرميه بانه لم يباشر الشدائد ولم يدفع الى مضائق الجامع
كانه يخاف عليه ان يدس بالقوائم كما يخاف على الصبيان
والنساء لقلة غنائه وضعف بنائه ويجعل المنكر كغير المنكر اذا
كان معه اي مع المنكر ما ان تامله اي شيء من الدلائل و
الشواهد ان تامل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى
كونه معه ان يكون معلوما له مشاهدا عنده كما تقول لمنكر الاسلام
الاسلام حق من غير تاكيد لان مع ذلك المنكر دلائل دالة
على حقيقة الاسلام وقيل معنى كونه معه ان يكون معه

المنزل الذي حل الناس فيه جماعة
وحصل [illegible]
الاتفاق على احد الجانبين الزحام
[illegible] شيخ الاسلام

موجوداً في نفس الامر وفيه نظر لان مجرد وجوده لا يكفي في
الارتداع ما لم يكن حاصلاً عنده وقيل معناه ان تامل شيئاً
من العقل وفيه نظر لان المناسب ح ان يقال ان تامل
به لانه لا يتأمل العقل بل يتامل به فحو لا ريب فيه ظاهر هذا الكلام
انه مثال لجعل منكر الحكم كغيره وترك التاكيد لذلك وبيانه
ان معنى لا ريب فيه ليس القران بمظنة للريب ولا ينبغي
ان يرتاب فيه وهذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين لكن نزل
انكارهم منزلة عدمه بناءً على وجود ما يزيله فانه نزل ريب
المرتابين منزلة عدمه تعويلاً على ما يزيله حتى صح نفي الريب على
سبيل الاستغراق كما نزل الانكار منزلة عدمه لذلك
حتى صح ترك التاكيد وهكذا اي مثل اعتبارات الاثبات
اعتبارات النفي من التجريد عن الموكدات في الابتدائي
وتقويته بموكد استحساناً في الطلبي ووجوب التاكيد بحسب
الانكار في الانكاري تقول لخالي الذهن ما زيد قائماً او ليس
زيد قائماً وللطالب ان زيداً لقائم وللمنكر والله ان زيداً لقائم وعلى

لا معنى لمن الالف على الدلالة على انه ليس مما ينبغي ان يرتاب فيه
والاحسن ان يقال ان النظر الى نظر الشرع بوجود الشيء منزلة عدمه

الفنك

القياس ثم الاسناد مطلقا سواء كان انشائيا او اخباريا
منه حقيقة عقلية ولم يقل اما حقيقة واما مجاز لان بعض
الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز كقولنا الحيوان جسم
والانسان حيوان وجعل الحقيقة والمجاز صفة الاسناد
دون الكلام لان اتصاف الكلام بهما انما هو باعتبار
الاسناد واوردهما في علم المعاني لانهما من احوال اللفظ
فيدخلان علم المعاني وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل
او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة واسم التفضيل والظرف الى ما اي الى شيء
هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما
بني له نحو ضرب زيد عمرا او المفعول فيما بني له نحو ضرب عمرو
فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو عند المتكلم متعلق
بقوله له وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع
في الظاهر وهو ايضا متعلق بقوله له وبه يدخل فيه ما لا يطابق
الاعتقاد والمعنى اسناد الفعل او معناه الى ما يكون هو له

عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب
قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه
قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا
له او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا
كمرض ومات فاقسام الحقيقة العقلية على ما يشمل
التعريف اربعة الاول ما يطابق الواقع والاعتقاد
جميعا كقول المؤمن انبت الله البقل والثاني ما يطابق
الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل
والثالث ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن
لا يعرف حاله وهو يخفيها منه الله خالق الافعال كلها وهذا
المثال متروك في المتن والرابع ما لا يطابق الواقع
والاعتقاد نحو قولك جاءني زيد وانت اي والحال
انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب اذ علمه المخاطب
ايضا لما تعين كونه حقيقة لجواز ان يكون المتكلم قد جعل
علم السامع انه لم يجئ قرينة على انه لم يرد ظاهره فلا يكون

الاسناد

الاسناد اي ما هو له عند المتكلم في الظاهر ومنه اي ومن
الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات
واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه
الى ملابس له اي للفعل او معناه غير ما هو له اي غير الملابس
الذي ذلك الفعل او معناه مبني له يعني غير الفاعل
في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول سواء
كان ذلك الغير غيرا في الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل
انبت الربيع البقل مجازا باعتبار اسناده الى السبب
بتاول يتعلق باسناده ومعنى التاول تطلب ما يؤل
اليه من الحقيقة او الموضوع الذي يؤل اليه من العقل
وحاصله ان ينصب قرينة صارفة عن ان يكون الاسناد
الى ما هو له وله اي للفعل وهذا اشارة الى تفصيل
وتحقيق للتوفيق ملابسات شتى اي مختلفة جمع
شتيت كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به
والمصدر والزمان والمكان والسبب لم يتعرض

للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليهما فاسناده الى الفاعل والمفعول به اذا كان مبنيا له اي للفاعل او المفعول به يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا للفاعل والى المفعول به اذا كان مبنيا للمفعول حقيقة كما مر من الامثلة واسناده الى غيره اي غير الفاعل او المفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل ان ذلك الغير شابه بما هو له في ملابسة الفعل مجاز كقولهم في عيشة راضية فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه يعني فيما بني للمفعول واسند الى الفاعل لان السيل هو الذي يفعم اي يملأ من افعمت الاناء اي ملأته وشعر شاعر في المصدر والاولى التمثيل بنحو جد جده لان الشعر هنا بمعنى المفعول ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في المكان لان الشخص صائم في النهار والماء جار في النهر وبني

الايم

الامير المدينة في السبب وينبغي ان يعلم ان المجاز العقلي
يجري في النسبة الغير الاسنادية ايضا من الاضافية
والايقاعية نحو اعجبني انبات الربيع وجري الانهار
قال الله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار ونومت
الليل واجريت النهر قال الله تعالى ولا تطيعوا امر
المسرفين والتعريف المذكور انما هو للاسنادي
اللهم الا ان يراد بالاسناد مطلق النسبة وههنا مباحث
نفيسة وشحنا بها الشرح وقولنا في التعريف بتاول
يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا
الانبات من الربيع فان هذا الاسناد وان كان الى
غير ما هو له في الواقع لكن لا تاول فيه لانه مراده ومعتقده
وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك قوله بتاول
يخرج ذلك كما يخرج الاقوال الكاذبة فقط وللتنبيه على
هذا تعرض المصنف في المتن لبيان فائدة هذا القيد
مع انه ليس ذلك من دابه في هذا الكتاب واقتصر

على بيان اخراجه بنحو قول الجاهل مع انه يخرج الاقوال الكاذبة
ايضا ولهذا الغداة ومر العشي على المجاز اي على ان
اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر الليالي مجاز ما دام
لم يعلم او لم يظن ان قائله اي قائل هذا القول لم يعتقد
ظاهره اي ظاهر الابتفاء التأول ح الاحتمال ان يكون معتقدا
للظاهر فيكون من قبيل قول الجاهل انبت الربيع البقل
كما استدل يعني ما لم يعلم ولم يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره
مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في
قول ابي النجم ميز عنه اي الراس قنزعا عن قنزع هو الشعر
المجتمع في نواحي الراس جذب الليالي اي مضيها واختلافها
ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول او كون
القول بمعنى الخبر مجاز خبر ان اي استدل على ان اسناد
ميز الى جذب الليالي مجاز بقوله متعلق باستدل اي قول
ابي النجم عقيبه اي عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه
اي ابا النجم او شعر راسه قيل الله اي امره وارادته

للشمس

للشمس الطلبي حتى اذا وادراك افق خارجي فانه يدل ٤٩
على انه فعل الله وانه المبدء والمبيد والمنشا والمفني
فيكون الاسناد الى جذب الليالي تبادل نهار على انه
زمان او سبب واقسامه اي اقسام المجاز العقلي باعتبار
حقيقة الطرفين ومجازيتهما اربعة لان طرفيه وهو المسند
اليه والمسند اما حقيقتان لغويتان نحو انبت الربيع
البقل او مجازان لغويان نحو احيى الارض شباب الزمان
فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث
نضارتها بانواع النباتات والاحياء في الحقيقة اعطاء
الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة وكذا المراد بشباب
الزمان زمان ازديا قوتها النامية وهو في الحقيقة عبارة
عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة
اي قوية مشتعلة او مختلفان بان يكون احد الطرفين
حقيقة والاخرى مجازا نحو انبت البقل شباب الزمان
فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيى الارض

الربيع فی عكسه ووجه الانحصار فی الاربعة علی ما ذهب
اليه المصنف ظاهر لانه اشترط فی المسند ان يكون فعلا
او فی معناه فيكون مفردا او كل منها يستعمل اما حقيقة او مجازا
وهو ای المجاز العقلی فی القران كثير ای كثير فی نفسه لا بالاضافة
الی مقابله حتی يكون الحقيقة العقلية قليلة وتقديم فی القران
علی كثير لمجرد الاهتمام كقوله تعالی واذا تليت عليهم اياته
زادتهم ايمانا اسند الزيادة وهی فعل الله الی الايات
لكونها سببا ويذبح ابناءهم نسب التذبيح الذی هو فعل الجيش الی
فرعون لانه سبب امر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس
عن ادم وحوا وهو فعل الله الی ابليس لان سببه الاكل
من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما
لمن الناصحين يوما نصب علی انه مفعول به لتتقون ای
تتقون يوما وهو القيامة ان بقيتم علی الكفر يوما يجعل
الولدان شيبا نسب الفعل الی الزمان وهو لله حقيقة
وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لان الشيب

مما يتبارع عنه تفاقم الشدائد والمحن او عن طوله لان
الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض
اثقالها اي ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج
الى مكانه وهو انه حقيقة وهو غير مختصة بالخبر وانما قال
ذلك لان تسميته بالمجاز في الاثبات وايراده في
احوال الاسناد الخبري توهم اختصاصه بالخبر بل يجري
في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا فان البناء فعل العملة
وهامان سبب امر وكذا قولك لينبت الربيع ما شاء وليصم
نهارك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند فيه الامر
والنهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه
وكذا قولك ليت النهر جار وقوله تعالى اصلوتك تامرك
ولابد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة
ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة وهو الحقيقة
لغفلته كما مر في قول الى النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية
لاستحالة قيام المسند بالمذكور اي المسند اليه المذكور مع

سح المسند عقلاً اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي
احد من المحققين او المبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل
اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك
لظهور استحالة قيام المجئ بالمحبة او عادة اي من جهة العادة
نحو هزم الامير الجند لاستحالة قيام هزم بالجند بالامير وجعل
عادة وان كان ممكنا عقلا وانما قال قيامه به ليعم الصدور
عنه مثل هزم وضرب وغيره مثل قرب وبعد وصدوره
عطف على استحالة اي وكصدور الكلام عن الموحد في
مثل اشاب الصغير البيت فانه يكون قرينة معنوية وقد
ذهب على ان اسناد شاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي
مجاز لا يقال هذا داخل في الاستحالة لانا نقول لا نسلم ذلك
كيف وقد ذهب اليه كثير من ذوي العقول واحتجنا في
ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته يعني ان الفعل
في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا
اسند اليه يكون حقيقة فمعرفة فاعله او مفعوله الذي

اذا اسند

اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى
فما ربحت تجارتهم واما خفية لا يظهر الا بعد نظر وتامل
كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك
وقوله يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك
الله حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال
يظهر بعد التامل والامعان وفي هذا تعريض بالشيخ عبد القاهر
ورد عليه حيث زعم انه لا يجب في المجاز العقلي ان يكون
للفعل فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة فانه ليس لسرتني
في سرتني رؤيتك وليزيدك في يزيدك وجهه حسنا فاعل
يكون الاسناد اليه حقيقة وكذا اقدمني بلدك حق لي
على فلان بل الموجود ههنا هو السرور والزيادة والقدوم
واعترض عليه الامام فخر الدين الرازي بان الفعل لا بد له
فاعلا حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان
ما اسند اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وزعم
صاحب المفتاح ان اعتراض الامام حق وانه فاعل [illegible]

الافعال هو الله تعالى وان الشيخ لم يعرف حقيقتها لخفائها
وتبعه المصنف والظن ان هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ
وانكره اى المجاز العقلى السكاكى وقال الذى عندى
نظمه فى سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة
بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة فى التشبيه
وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى
قوله ذاهبا الى ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية
وهى عند السكاكى ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة
قرينة وهى ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية
للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر و
تضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول فى الب
المنية تشبث بفلان على ان المراد بالربيع الفاعل
الحقيقى للانبات يعنى القادر المختار بقرينة نسبة الانبات
الذى هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقى اليه
اى الربيع وعلى هذين القياس غيره اى غير هذا المذهب

وحاصله ان يشبه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي
في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد الفاعل المجازي بالذكر
وينسب اليه شيئا من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما
ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد
بعيشة في قوله تعالى في عيشة راضية صاحبها لما سياتي
في الكتاب من تفسير الاستعاره بالكناية على مذهب
السكاكي وقد ذكرناه وهو يقتضي ان يكون المراد بالفاعل
المجازي الحقيقي الفاعل فيلزم ان يكون المراد بعيشة
صاحبها واللازم باطل اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب
عيشة وهذا مبني على ان المراد بعيشة وضمير راضية
واحد وليستلزم ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل
المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان
اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من مذهبه لان المراد
بنهاره ح فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة
لوقوعها كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم وهذا اولى في التمثيل

ويستلزم ان لايكون الامر بالبناء حقيقياً لان ابن لي صرحا
لهامان لان المراد به هو العملة الفهم واللازم باطل
لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف
نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني
رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع
من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية واللازم
باطل لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع عن القائلين
بان اسماء الله توقيفية وغيرهم من سمع من الشارع
اولم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه
من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب
انتفاء الملزوم والجواب ان مبنى هذه الاعتراضات
على ان مذهبه في الاستعارة بالكناية ان يذكر المشبه
ويراد المشبه به حقيقة وليس كذلك بل المشبه ادعاء
ومبالغة لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا اذا
المنية نشبت بفلان هو السبع حقيقة والسكاكي مع

٢٠١

في كتابه والمصنف لم يطلع عليه ولانه اي ما ذهب اليه
السكاكي ينتقض بنحو نهاره صائم وما اشبه ذلك مما
يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي
التشبيه وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة
لما صرح به السكاكي والجواب انه انما يكون مانعا اذا كان
ذكرهما على وجه ينبئ عن التشبيه بدليل انه جعل قوله
قد زر ازراره على القمر من باب الاستعارة مع ذكر
الطرفين وبعضهم لما لم يتوقف على مراد السكاكي
بالاستعارة بالكناية اجاب عن هذه الاعتراضات
بما هو بري عنه وبراينا تركه اولى احوال المسند اليه اي
الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه وقدم المسند
اليه على المسند لما سياتي اما حذفه قدمه على سائر الاحوال
لكونه عبارة عن عدم الاتيان به وعدم الحادث سابق
على وجوده وذكره ههنا بلفظ الحذف وفي المسند بلفظ
الترك تنبيها على ان المسند اليه هو الركن الاعظم

المسند اليه الى حاجة اليه حتى انه اذا لم يذكر فكانه أتى به ثم حذف
بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة فكانه ترك عن
اصله فللاحتراز عن العبث بناء على الظاهر لدلالة القرينة
عليه وان كان في الحقيقة هو ركنا من الكلام او تخييل
العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ فان
الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند
الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لافتقار اللفظ اليه
وانما قال تخييل لان الدال حقيقة عند الحذف هو اللفظ
المدلول عليه بالقرائن كقوله قال لي كيف انت قلت
عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين او
اختبار تنبه السامع بل يتنبه عند القرينة ام لا او اختبار
مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه
اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له او عكسه اي ايهام
صون لسانك عن تحقيره او تاتى الانكار اي تيسره
لدى الحاجة نحو فاجر فاسق عند قيام القرينة على ان المراد

٣٤

زيد يتاتى لك ان تقول ما اردت زيدا بل عمرو او تعينه
والظاهر ان ذكر الاحتراز عن العبث مغنى عن ذلك
لكن ذكره لامرين اهتمام الاحتراز عن سوء الادب فيما ذكروا
ه من المثال وهو خالق لما يشاء فاعل لما يريد الى الله تعالى
والثانى التوطية والتمهيد لقوله او ادعاء التعين نحو وهاب
الالوف اى السلطان او نحو ذلك كضيق المقام عن
اطالة الكلام بسبب ضجر وسامة او فوات فرصة او
محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك
كقول الصياد غزال اى هذا غزال وكالاخفاء عن غير السامع
من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال على تركه مثل
رمية من غير رام او ترك نظائره مثل الرفع على المدح
او الذم او الترحم واما ذكره اى ذكر المسند اليه فلكونه
اى الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول عنه او للاحتياط
لضعف التعويل اى الاعتماد على القرينة او التنبيه
على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير وعليه

قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون
او اظهار تعظيمه اى تعظيم المسند اليه بكونه اسمه مايدل على
التعظيم نحو امير المومنين حاضر او اهانته اى اهانة المسند اليه
بكون اسمه مايدل على الاهانة مثل السارق اللئيم حاضر
او التبرك بذكره مثل النبى صلعم قايل هذا القول او استلذاذه
مثل الحبيب حاضر او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب
اى فى مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته و
شرفه ولهذا ايطال الكلام مع الاحباء نحو قوله تعالى حكاية هى
عصاى اتوكا عليها وقد يكون للتهويل او التعجب او
الاشهاد فى قضية او التسجيل على السامع حتى لايكون
له سبيل الى الانكار واما تعريفه اى ايراد المسند اليه
معرفة وانما قدم ههنا التعريف وفى المسند التنكير لان
الاصل فى المسند اليه التعريف وفى المسند التنكير فبالاضمار
فبالاضمار لان المقام للمتكلم نحو انا ضربت او الخطاب
نحو انت ضربت او الغيبة لتقدم ذكره اما لفظا تحقيقا

او

او تقديرا واما معنى به دلالة عليه لفظ او قرينة حال
واما حكما واصل ان يكون لمعين واحدا كان او اكثر
لان وضع المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب
هو توجيه الكلام الى حاضر وقد يترك الخطاب مع معين
الى غير معين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل
نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا روسهم عند ربهم لا يريد
بقوله تعالى ولو ترى مخاطبا معينا قصدا الى تفضيع حالهم
في الظهور لاهل المحشر اي حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص
بها روية راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به
اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من
يأتي منه الروية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض
النسخ فلا يختص بها اي بروية حالهم مخاطب او بحالهم روية
مخاطب على حذف المضاف وبالعلمية اي تعريف
المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته
لاحضاره اي المسند اليه بعينه او بشخصه بحيث يكون
متميزا عن جميع ما عداه واحترز بها عن احضاره باسم جنسه

نحو رجل عالم جائني في ذهن السامع ابتداء اي اول مرة
واحترز به عن نحو جائني زيد وهو راكب باسم مختص به اي
بالمسند اليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره
واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم او المخاطب او اسم
الاشارة والموصول والمعرف باللام العهد والاضافة
وهذه القيود لتحقيق مقام العلمية والا فالقيد الاخير مغن عما
سبق وقيل احترز بقوله ابتداء عن الاحضار بشرط كما
في مضمر الغائب والمعرف بلام العهد فانه يشترط تقدم
ذكره والموصول فانه يشترط تقدم العلم بالصلة وفيه نظر
لان جميع طرف التعريف كذلك حتى العلم فانه مشروط
بتقدم العلم بالوضع نحو قوله تعالى قل هو الله احد فان اصل
الله اله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم
جعل علما لذات الواجب الوجود الخالق للعالم وزعم
بعضهم انه اسم المفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية
له وكان منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم

ابل

٣٥

جزئي وفيه نظر لانا لانم ان الله اسم لهذا المفهوم الكلي كيف
وقد اجمعوا على ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد ولو كان الله
اسما لمفهوم كلي لما افادت التوحيد لان الكلي من حيث
هو كلي يحتمل الكثرة او تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة
لذلك مثل ركب علي عليه السلام وهرب معاوية او كناية
عن معنى يصلح العلم له نحو ابو لهب فعل كذا الكناية عن كونه جهنميا
بالنظر الى الوضع الاول اعني الاضافي لان معناه ملازم
النار وملابسها ويلزمه انه جهنمي فيكون انتقالا من الملزوم
الى اللازم باعتبار وضع الاول وهذا القدر كاف في
الكناية وقيل في هذا المقام ان الكناية كما يقال جاء حاتم
ويراد لازمه اعني جواد لان الشخص المسمى بحاتم ويقال
رايت ابا لهب اي جهنميا وفيه نظر لانه يكون استعارة
لا كناية على ما سيجيئ ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا
فعل كذا هذا الرجل مشيرا الى كافر وقولنا ابو جهل فعل كذا
كناية عن الجهنمي ولم يقل به احد ومما يدل على فساد ذلك

انه مثل صاحب المفتاح وغيره في هذا الكناية بقوله تعالى
تبت يدا ابي لهب ولا شك ان المراد به الشخص المسمى
بابي لهب لا كافر آخر او ايهام استلذاذه اي وجدان
العلم لزيد نحو قوله تالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي
منكن ام ليلى من البشر او التبرك به نحو الله الهادي ومحمد
الشفيع او نحو ذلك كالتفال او التطير والتسجيل على
السامع وغيره مما يناسب اعتباره في الاعلام وبالموصولية
اي تعريف المسند اليه بايراده اسم موصول لعدم علم
المخاطب بالاحوال المختصة به كقولك الذي كان عندنا
امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم علم بغير
الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم
لقلة جدوى مثل هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان
التصريح بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير الغرض
المسوق له الكلام وقيل تقرير المسند وقيل تقرير المسند اليه
نحو وراودته اي يوسف والمراودة مفاعلة من راد

يرودا اي جاء وذهب لان المعنى خادعته عن نفسه
وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي يريد
ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهي
عبارة عن التمحل لمواقعته اياها والمسند اليه هو قوله
التي هو في بيتها عن نفسه متعلق براودته فالغرض
فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف وطهارة ذيله
والمذكور ادل عليه من امرات العزيز او زليخا لانه
اذا كان في بيتها وتمكن من نيل المراد عنها ولم يفعل
كان غاية في النزاهة وقيل هو تقرير للمراودة لما فيه
من فرط الاختلاط والالفة وقيل تعريف المسند اليه
لامكان وقوع الابهام والاشتراك في امراة العزيز
او زليخا والمشهور ان الاية مثال لزيادة التقرير
وظني انها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم
وقد بينته في الشرح او التفخيم اي للتعظيم والتهويل
نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فان في هذا الابهام من

التفخيم ما لا يخفى او تنبيه المخاطب على خطأ نحو ان الذين
ترونهم اي تظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان
تصرعوا اي تهلكوا او تصابوا بالحوادث ففيه التنبيه
على خطأهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم
الفلاني او الايماء اي الاشارة الى وجه بناء الخبر اي الى
طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك على وجهته
اي طرزه وطريقته يعني تأتي بالموصول والصلة للاشارة
الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واي طريق من الثواب
والعقاب والمدح والذم وغير ذلك نحو ان الذين
يستكبرون عن عبادتي فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني
عليه امر من جنس العقاب والاذلال وهو قوله سيدخلون
جهنم داخرين ومن الخطأ في هذا المقام تفسير الوجه في
قوله الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب وقد استوفينا
ذلك في الشرح ثم انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر لا مجرد
جعل المسند اليه موصولا كما سبق اني الى بعض الاوهام.

ربما جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه
اي لشان الخبر نحو ان الذي سمك اي رفع السماء
بنا لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه
اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك
السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة
والبناء عند من له ذوق ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته
لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء اعظم منها وارفع
او ذريعة الى تعظيم شان غيره اي غير الخبر نحو الذين
كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان
الخبر المبني عليه مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم
لشان شعيب وربما يجعل ذريعة الى الاهانة لشان الخبر
نحو ان الذي لا يحسن معرفة الفقه قد صنف فيه اولشان
غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان خاسر وقد يجعل ذريعة
الى تحقيق الخبر اي جعله محققا ثابتا نحو ان التي ضربت
بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان في

ضرب البيت بكوفه والمهاجرة ايماء الى ان طريق بناء
الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق
زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق
وهو مفقود في مثل ان الذي سمك السماء اذ ليس في
ايمائه الى السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتا فظهر الفرق بين
الايماء وتحقيق الخبر وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده
اسم اشارة لتميزه اي المسند اليه اكمل تميز لغرض من الاغراض
نحو هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او على الحال في محاسنه
من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية
يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر او التعريض
بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اولئك
ابائي فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله
اي المسند اليه في القرب او البعد او التوسط كقولك
هذا او ذلك وذاك زيد اخر ذلك التحقق لانه انما يتحقق
بعد تحقق الطرفين وامثال هذه المباحث تنظر فيها اللغة

لى

من حيث تبين ان هذا مثلا للقريب وذاك للمتوسط ٣٤
وذلك للبعيد وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان
قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زايد على اصل المراد
الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب
تصوره على اي وجه كان او تحقيره اي تحقير المسند اليه
بالقرب نحو هذا الذي يذكر الهتكم او تعظيمه بالبعد نحو
الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة
بعد المسافة او تحقيره كما يقال ذلك اللعين فعل كذا
تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة
بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غايب
عينا كان او معنا وكثيرا ما يذكر المعنى المتقدم بلفظ ذلك
لان المعنى غير مدرك بالحس فكانه بعيدا والتنبيه اي
تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه
باوصاف اي عند ايراد الاوصاف على عقب المشار اليه
يقال عقبه وبهذا ظهر فساد ما قيل ان معناه عند جعل اسم

الاشارة بعقب اوصاف على انه متعلق بالتنبيه اي
للتنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اي بعد الام
الاشارة من اجلها متعلق بجديد اي حقيق بذلك لاجل
الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يومنون
بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدًى
من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو
الذين يومنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب
واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بالاشارة
تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك
وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح اجلا من اجل
اتصافهم بالاوصاف المذكورة وباللام اي تعريف المسند
اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة من الحقيقة
معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او
جماعة يقال عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك
لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اي

٣٩

اي ليس الذكر الذي طلبت امراة عمران كالتي اي كالانثي التي وهبت تلك الانثى لها اي لامراة عمران فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى رب اني وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة لما سبق ذكره كناية في قوله تعالى رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب به نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المراة وقد ياتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد من باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على

وذا ماخوذ من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن جزئيا
من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي
الطبعي على كل جزئي من جزئياته وذلك عند قيام قرينة
على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل
من حيث الوجود ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد
بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج
ومثله في قوله تعالى واخاف ان ياكله الذيب وهذا في المعنى
النكرة وان كان في اللفظ تجري عليه احكام المعارف من
وقوعه مبتدا وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو
ذلك وانما قال كالنكرة لما بينهما من تفاوت ما وهو ان
النكرة معناه بعض غير معين من جملة الحقيقة وهذا معناه
نفس الحقيقة وانما يستفاد البعضية من القرينة كالدخول
والاكل فيما مر فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر
الى انفسهما مختلفان ولكونه في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة
النكرة ويوصف بالجملة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني

٤٠ وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق
نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن
لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها
في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة
الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه
لو سكت عن ذكره فاللام التي لتعريف العهد الذهني او
الاستغراق هي لام الحقيقة حملت على ما ذكر بحسب المقام
والقرينة ولهذا قلنا ان الضمير في قوله وقد ياتي وقد يفيد
عائد الى اللام المشار بها الى الحقيقة ولا بد في لام الحقيقة
من ان يقصد بها الاشارة الى الماهية باعتبار حضورها
في الذهن ليتميز عن اسماء الاجناس النكرات مثل
الرجعى ورجعى واذا اعتبر الحضور في الذهن فوجه امتيازه
عن تعريف العهد ان لام العهد اشارة الى حصة معينة
من الحقيقة واحدا كان او اثنين او جماعة ولام الحقيقة
اشارة الى نفس الحقيقة من غير نظر الى افرادها تأمل

وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد
مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير
الصاغة اي صاغة بلده او اطراف مملكته لانه المفهوم
عرفا لا صاغة الدنيا قيل المثال مبني على مذهب المازني
والا فاللام في اسم الفاعل عند غيره موصول وفيه نظر
لان الخلاف انما هو في اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون
غيره نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل لانهم قالوا هذه
الصلة فعل في صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث
ولم سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف
التعريف او غيره والموصول ايضا مما ياتي للاستغراق
نحو اكرم الذين ياتونك الا زيدا او اضرب القائمين الا
عمروا واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف
او غيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع بمعنى انه
يتناول كل واحد من الافراد والمثنى يتناول كل اثنين
والجمع يتناول كل جماعة بدليل صحة لا رجال في الدار

اذا كان

اذا كان فيهما رجل او رجلان فانه لا يصح اذا كان فيها
رجل او رجلان وهذا فى النكرة المنفية مسلم واما فى
المعرف باللام فلا بل الجمع المعرف باللام الاستغراق
يتناول كل واحد من الافراد على ما ذكره الاكثر ائمة الاصول
والنحو ودل عليه الاستقراء واشار اليه ائمة التفسير
وقد اشبعنا الكلام فى هذا المقام فى الشرح فليطالع
ما ثمة ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم
يدل على وحدة معناه و الاستغراق يدل على تعدده فيتنافيان
اجاب بقوله ولا تنافى بين الاستغراق وافراد الاسم
لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي والتعريف
انما يدخل عليه اى على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة
على معنى الوحدة وامتناع وصفه بنعت الجمع للمحافظة
على التشاكل اللفظي لانه اي المفرد الداخل عليه حرف
الاستغراق بمعنى فردا لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه
بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش فى نحو الدينار

الصغر والدرهم البيض وتأما اضافة اى تعريف المسند اليه
باضافته شئ من المعارف لانها اخصر طريق اي اختصاره
في ذهن السامع نحو هواي مهواي وهذا اخصر من الذي
اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب بضيق المقام وفرط
السامه لكونه في السجن والحبيب في الرحيل مع الركب
اليمانين مصعد اى مبعد ذاهب فى الارض وتمامه جنيب
وجثماني بمكة موثق الجنيب المجنوب المستتبع والجثمان
الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف
وتحسر او لتضمنها اي لتضمن الاضافة تعظيما لشان المضاف
اليه او المضاف او غيرهما كقولك في تعظيم المضاف اليه
عبدي حضر تعظيما لك بان لك عبدا او في تعظيم المضاف
والمضاف اليه عبد السلطان عندي تعظيما للمتكلم بان عبد
السلطان عنده وهو غير المسند اليه المضاف وغير المضاف
اليه المسند وهذا معنى قوله او غيرهما او لتضمنها تحقير المضاف
نحو ولد الحجام حضر او المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر

او

ادغيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد او لاغنائها عن تفصيل
متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد
فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض
على البعض نحو علماء البلد حاضرون الى ذلك من
الاعتبارات واما تنكيره اي تنكير المسند اليه فللافراد
اي للقصد الى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء
رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اي للقصد
الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من
الاغطية وهي غطاء التعامي عن آيات الله وفي المفتاح
انها للتعظيم اي غشاوة عظيمة او التعظيم او التحقير كقوله
له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه اي يعيبه وليس
له عن طالب العرف حاجب اي مانع حقير فكيف بالعظيم
او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو قوله
تعالى ورضوان من الله اكبر والفرق التعظيم والتكثير ان
التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير باعتبار

الكميات والمقادير تحقيقا كما في الابل او تقديرا في
الرضوان وكذا التحقير والتقليل وللاشارة الى ان
بينهما فرقا قال وجاء التنكير للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك
فقد كذبت رسل من قبلك اي ذوو عدد كثير هذا ناظر الى
التكثير وذوو ايات عظام هذا ناظر الى التعظيم وقد يكون
للتحقير والتقليل نحو حصل لي منه شيء اي حقير قليل ومن
تنكير غيره اي غير المسند اليه للافراد او النوعية نحو والله
خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة
معينة هي نطفة ابيه او كل نوع من انواع الدواب من
نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التي تختص بذلك
النوع من الدابة ومن تنكير غيره للتعظيم نحو فاذنوا بحرب
من الله ورسوله اي حرب عظيم وللتحقير وان نظن الا ظنا
اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف
فالمفعول المطلق هنا للنوعية لا للتاكيد وبهذا الاعتبار
صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغا مع امتناع نحو ما ضربته الا

ضربا يعني ان يكون المصدر للتاكيد لان مصدر ضربته لا يحتمل
غير الضرب والمستثنى منه يجب ان يكون متعددا يشمل
المستثنى وغيره وكما ان التنكير الذي في المعنى البعضية
يفيد التعظيم كذلك صريح لفظ البعض كما في قوله تعالى ورفع
بعضهم فوق بعض درجات اراد محمد ام ففي هذا الابهام
من تفخيم شانه واعلاء قدره ما لا يخفى واما وصفه اي وصف
المسند اليه والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص
وقد يطلق بمعنى المصدر وهو الانسب ههنا ليوافق قوله
وراما بيانه واما الابدال منه اي اما ذكر النعت له فلكونه
اي الوصف بمعنى المصدر وهو الانسب والاحسن ان
يكون بمعنى النعت على ان يراد باللفظ احد معنييه وبالضمير
معناه الاخر على ما سيجيء في البديع مبينا له اي للمسند اليه
كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق
يحتاج الى فراغ يشغله فان هذه الاوصاف مما يوضح
الجسم ويقع تعريفا له ونحوه في الكشف اي مثل هذا القول

في كون الوصف للكشف والايضاح وان لم توضح للمسند اليه

الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمعا

فالالمعي معناه الذكي المتوقد والوصف بعده يكشف معناه

ويوضحه لكنه ليس بمسند اليه لانه مرفوع على انه خبر ان في

البيت السابق اعني قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة

والبر والتقى جمعا او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير

اعني او لكون الوصف مخصصا للمسند اليه اي مقللا

اشتراكه او رافعا احتماله وفي عرف النحاة التخصيص

عن تقليل الاشتراك في النكرات والتوضيح عن رفع

الاحتمال في المعارف نحو زيد التاجر عندنا فان وصفه بالتاجر

ترفع احتمال التاجر وغيره او لكون الوصف مدحا او ذما

نحو جاءني زيد العالم او الجاهل حيث يتعين الموصوف اعني

زيد اقبل ذكره اي ذكر الوصف والا لكان الوصف

مخصصا او لكونه تأكيدا نحو امس الدابر كان يوما عظيما

فان لفظ الامس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف

بيان

٢٢

لبيان المقصود و تفسيره كقوله تعالى وما من دابة في الارض
ولا طائر يطير بجناحيه الا امم حيث وصف دابة وطائر
بما هو من خواص الجنسين لبيان القصد منهما اي الجنس
دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة
التعميم والاحاطة واما توكيده اي توكيد المسند اليه
فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله
اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني
زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع من سماع لفظ
المسند اليه او عن حمله على معناه وقيل المراد تقرير الحكم
نحو انا عرفت او المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك
وحدي او لا غيري وفيه نظر لانه ليس من تاكيد المسند
اليه اذ تاكيد المسند اليه لا يكون لتقرير الحكم قط وسيصرح
المصنف بهذا او دفع توهم التجوز الى المتكلم بالمجاز نحو
قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم
ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض

علما انه او لدفع توهم السهو نحو جاني زيد زيد لئلا يتوهم ان بعضهم

المجائي غير زيد وانما ذكر زيد على سبيل السهو او

لدفع توهم عدم الشمول نحو جاني القوم كلهم او اجمعون لئلا

يتوهم ان بعضهم لم يجي الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت

الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم

في حكم شخص واحد واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف

البيان فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك

خالد ولا يلزم ان يكون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح

من اجتماعهما وقد يكون عطف البيان بغير اسم يختص به كقوله

المومن العايذات الطير عطف بيان للعايذات مع

انه ليس اسما يختص بها وقد يجي عطف البيان لغير الايضاح

فكما في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما

للناس ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام عطف

بيان للكعبة جي به للمدح لا للايضاح كما يجي الصفة

لذلك واما الابدال منه اي من المسند اليه فلزيادة

التوكيد

التقرير وهو من اضافة المصدر الى المعمول او من
اضافة البيان الى الزيادة التي هي التقرير وهذا من
عادة افتنان صاحب المفتاح حيث قال في التاكيد للتقرير
وههنا لزيادة التقرير ومع هذا فلا يخلو عن نكتة وهي الايما
الى ان الغرض من البدل هو ان يكون مقصودا بالنسبة
والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا بخلاف التاكيد فان
الغرض منه نفس التقرير والتحقيق نحو جاءني اخوك زيد
في بدل الكل وحصل التقرير بالتكرير وجاءني القوم اكثرهم
في البدل البعض وسلب زيد ثوبه في بدل الاشتمال وبيان
التقرير فيها ان المتبوع يشتمل على التابع اجمالا حتى
كانه مذكور اولا اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال
فلان معناه ان يشتمل المبدل منه على البدل كاشتمال
الظرف على المظروف بل من حيث يكون مشعرا به
اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر
المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له وبالجملة يجب

ان يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو
اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا
ضربت حماره ولهذا صرحوا بان نحو جاءني زيد اخوه بدل
غلط لا بدل اشتمال كما زعم بعض النحاة ثم بدل البعض و
الاشتمال بل بدل الكل ايضا لا يخلو عن ايضاح وتفسير
ولم يتعرض لبدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام واما
العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه
فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو
فان فيه تفصيلا للفاعل بانه زيد وعمرو من غير دلالة
على تفصيل الفعل بان المجيئين كانا معا او مترتبا مع
مهلة او بلا مهلة واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني
زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للمسند اليه مع انه ليس
من عطف الجملة وما يقال من انه احتراز نحو جاءني زيد
جاءني عمرو من غير عطف فليس بشيء اذ ليس فيه
دلالة على تفصيل المسند اليه بل يحتمل ان يكون اضرابا

اي

۴۶

بين الكلام الاول نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز
او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا
وعن الآخر بعده مع مهلة او بلا مهلة كذلك اي مع اختصار
واحترز بذلك عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة
نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاءني القوم حتى خالد
فالثلثة تشترك في تفصيل المسند الا ان الفاء تدل
على التعقيب من غير تراخ وثم على التراخي وحتى مثل ثم
الا ان فيه دلالة على ان اجزاء ما قبلها مترتبة في
الذهن من الاضعف الى الاقوى او بالعكس فمعنى
تفصيل المسند فيها ان يعتبر تعلقه بالمتبوع اولا و
بالتابع ثانيا من حيث انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها
ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي فان قلت في هذه
الثلثة ايضا تفصيل للمسند اليه فلم لم يقل او
لتفصيلهما معا قلت فرق بين ان يكون الشيء حاصلا
من شيء وبين ان يكون مقصودا منه وتفصيل المسند اليه

في هذه الثلثة وان كان حاصلا لكن ليس القصد
بهذه الثلثة لاجله لان الكلام اذا اشتمل على قيد
زائد على مجرد الاثبات او النفي فهو الغرض الخاص و
المقصود الاصل من الكلام ففي هذه الامثلة تفصيل
المسند اليه كانه امر كان معلوما وانما سيق الكلام لبيان
ان مجيء احدهما كان بعد الاخر فليتامل وهذا البحث
مما اورده الشيخ في دلائل الاعجاز وصرح بالمجي فقط عليه
او رد السامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب نحو جاءني
زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمروا جاءك دون زيد
او انهما جاءاك جميعا ولكن ايضا للرد الى الصواب
الا انه لا يقال لنفي الشركة حتى ان ما جاءك زيد لا
عمرو لا لمن اعتقد انهما جاءاك جميعا وفي كلام النحاة
ما يشعر بانه انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجي عنهما جميعا
او صرف الحكم عن المحكوم عليه الى محكوم آخر نحو
جاءني زيد بل عمرو وما جاءني عمرو بل زيد فان بل للاضراب

لي

عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب
عن المتبوع ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه لا
ان ينفى عنه الحكم قطعا خلافا لبعضهم ومعنى صرف الحكم
في المثبت ظاهر وكذا في المنفي ان جعلناه بمعنى نفي
الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه او متحقق
الحكم له حتى يكون معنى ما جاءني زيد بل عمرو ان لم يجئ
كما هو مذهب المبرد وان جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع
حتى يكون معنى ما جاءني زيد بل عمرو ان عمروا جاء كما هو مذهب
الجمهور ففيه اشكال او الشك من المتكلم او التشكيك
للسامع اي ايقاعه في الشك نحو جاء زيد او عمرو
او للابهام نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين
او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو و
الفرق بينهما ان في الاباحة يجوز الجمع بخلاف التخيير
واما فصله اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وجعله
من احوال المسند اليه لانه لا يقترن به اولا ولانه

فى المعنى عبارة عنه وفى اللفظ مطابق له فلتخصصه
اى المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند
اليه لان معنا قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور
على زيد لا يتجاوزه الى عمرو فالباء فى قوله فلتخصصه فى
قولهم خصصت فلانا بالذكر اى ذكرته دون غيره كانك
جعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر والمعنى ههنا
جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا
اليه مختصا بان يثبت له المسند كما يقال فى اياك نعبد
معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك واما تقديمه
اى تقديم المسند اليه فلكون ذكره اهم ولا يكفى فى
التقديم مجرد ذكر الاهتمام بل لابد ان يبين ان اهتمام
من اى جهة وباى سبب فلذا فصله بقوله اما لانه
اى تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولابد من
تحققه قبل الحكم فقصدوا ان يكون فى الذكر ايضا
مقدما ولا مقتضى للعدول عنه اى عن ذلك الاصل

ادل

اذ لو كان يتضمن العدول عنه فلا يقدم كما في الفاعل
فان مرتبة العامل التقدم على المعمول واما ليتمكن
الخبر في ذهن السامع لان في المبتدا تشويقا اليه اى
الى الخبر كقوله والذى حارت البرية فيه حيوان
مستحدث من جماد يعنى تحيرت الخلايق في المعاد
الجسماني والنشور الذى ليس ينقل فيه سبيل
ما قبله بان امر الاله واختلف الناس فداع الى
ضلال وهاد يعنى بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول
به واما التعجيل المسرة او المساءة للتفاول علة لتعجيل
المسرة او التطير علة لتعجيل المساءة نحو سعد في دار
لتعجيل المسرة والسفاح في دار صديقك لتعجيل
المساءة واما للايهام انه اى المسند اليه لا يزول عن
الخاطر لكونه مطلوبا او انه يستلذ به لكونه محبوبا واما
بنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه او تحقيره او ما اشبه ذلك
قال عبد القاهر وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم

الذى

تخصيصه بالخبر الفعلي اي آخر الخبر الفعلي عليه ان وليها
المسند اليه حرف النفي اي وقع بعدها بلا فصل نحو ما
انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم
يفيد نفي الفعل من المتكلم وثبوته لغيره على الوجه
الذي نفي عنه من العموم والخصوص ولا يلزم ثبوته لجميع
من سوى المتكلم لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم
المخاطب اشتراكك معه او انفرادك به دونه و
لهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن
المذكور مع ثبوته للغير لم يصح ما انا قلت ولا غيري لان
بمفهوم ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم
ومنطوق لا غيري نفيها عنه وهما متناقضان ولا ما انا
رايت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم
قد راي كل احد من الناس لانه قد نفي عن المتكلم
الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت
لغيره على وجه العموم في المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم

بهذا النفي ولهذا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون
انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى
منه مقدر عام وكل ما نفيته عن المذكور على وجه الحصر
يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر ان عاما فعام وان
خاصا فخاص وفي هذا المقام مباحث نفيسة وشحنا بها الشرح
والا اي وان لم يلي المسند اليه حرف النفي بان
لا يكون في الكلام حرف نفي او تكون حرف النفي متاخرا
عن المسند اليه فقد ياتي التقديم للتخصيص ردا على من
زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر
الفعلي او زعم مشاركته اي مشاركة الغير فيه اي
في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم انفراد
الغير بالسعي فيكون قصر قلب او زعم مشاركته لك
في السعي فيكون قصر افراد ويؤكد على الاول اي
على تقدير كونه ردا على من زعم انفراد الغير بنحو لا غيري
مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سوى لانه الدال صريحا

على نفي شبهة ان الفعل صدر من الغير ويؤكد على الثاني
اي على تقدير كونه ردا على من زعم المشاركة بنحو وحدي
مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك لانه الدال صريحا
على ازالة شبهة اشتراك الغير في الفعل والتاكيد
انما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع وقد ياتي
لتقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص
نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى تحقيق انه يفعل اعطاء
الجزيل وسيرد عليك تحقيق معنى التقوي وكذا اذا
كان الفعل منفيا فقد ياتي التقديم للتخصيص وقد ياتي
للتقوي فالاول نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا
الى تخصيصه بعدم السعي والثاني نحو انت لا تكذب
وهو لتقوية الحكم المنفي وتقريره فانه اشد لنفي الكذب
من لا تكذب لما فيه من تكرار الاسناد المفقود في لا تكذب
واقتصر المصنف على مثال التقوي ليفرع عليه التفرقة
بينه وبين تاكيد المسند اليه كما اشار اليه بقوله

ولذا

وكذا من لا تكذب انت يعني انه اشد لنفي الكذب ٥٠
من لا تكذب انت مع ان فيه تاكيدا لانه اي لان
لفظ انت او لا تكذب انت لتاكيد المحكوم عليه
بانه هو ضمير المخاطب تحقيقا وليس الاسناد اليه
على سبيل السهو او التجوز او النسيان لا لتاكيد
الحكم لعدم تكرر اسناد هذا الذي ذكر من التخصيص
تارة والتقوي اخرى ان بني الفعل على معرف
وان بني الفعل على منكر افاد التقديم تخصيص
الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي
لا امراة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون
تخصيص واحد وذلك لان الاسم الجنس حاصل
لمعنيين الجنسية والعدد المعين اعني الواحد ان
كان مفردا والاثنين ان كان مثنى والزايد عليه
ان كان جمعا فاصل النكرة المفردة ان تكون لواحد
من الجنس فقد يقصد به الجنس فقط وقد يقصد به الواحد

فعقط والذي بغوبه كلام الشيخ في دلائل الاعجاز ان لا
فرق بين المعرفة والنكرة في ان البناء عليه قد يكون
للتخصيص وقد يكون للتقوى ووافقه اى العبد القاهر
السكاكي على ذلك اى على ان التقديم يفيد التخصيص
لكن خالفه في شرائط وتفاصيل فان مذهب الشيخ
انه ان ولى حرف النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد
يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا كان الاسم
او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا
ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان
لم يمنع منه مانع وان كان معرفة فان كان مظهرا فليس
الا للتقوى وان كان مضمرا قد يكون للتقوى وقد
يكون للتخصيص من غير تفرقة بين ما يلي حرف النفي و
غيره والى هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد
الاختصاص ان جاز تقدير كونه اى المسند اليه في
الاصل موخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت

فان

فانه يجوز ان تقدير ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا
معنى تاكيدا لفظا وقد عطف على جاز يعني ان افادة
التعريف مشروطة بشرطين احدهما جواز التقدير
والآخر ان يعتبر ذلك اى يقدر انه كان في الاصل
مؤخرا والا اى وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد التقوي
الا تقوى الحكم سواء جاز تقدير التاخير كما مر في نحو انا قمت
ولم يقدر او لم يجز تقدير التاخير اصلا كنحو زيد قام فانه
لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره
ولما كان مقتضى هذا الكلام ان لا يكون نحو رجل
جاءني مفيدا للتخصيص لانه اذا اخر فهو فاعل لفظا
ومعنى استثناه السكاكي واخرجه عن هذا الحكم بان
جعله في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى لا لفظا بان
يكون بدلا من الضمير الذي هو فاعل لفظا وهذا معنى
قوله واستثنى السكاكي المنكر بجعله من باب واسروا
النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير

يعني قدر ان اصل رجل جاءني جاءني رجل على ان رجل
ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير في جاءني كما ذكر في
واسروا النجوى الذين ظلموا ان الواو فاعل والذين ظلموا
بدل منه وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ
لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه
مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى ولولا انه تخصيص لـ
لما صح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ
من غير اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد
في المنكر دون المعرف فان قيل يلزمه ابراز الضمير في مثل
جاءني رجلان وجاءني رجال والاستعمال بخلافه قلنا
ليس المراد ان المرفوع في قولنا جاءني رجل بدل لا
فاعل فانه مما لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل بل المراد
ان في مثل قولنا رجل جاءني يقدر الاصل جاءني رجال
فليتأمل ثم قال السكاكي وشرطه اي شرط كون جعل
المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير فيه ان

ان لا مانع من التخصيص بانه تعولك رجل جاءني على امر
ان معناه رجل جاءني لا امراة او لا رجلان دون قولهم
شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على
تقدير الاول يعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد
المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا والتخصيص
يستدعي اشتراك الخير والشر في الاصل واما على
التقدير الثاني يعني تخصيص الواحد فلنبوه عن مظان
استعماله اي لنبو تخصيص الواحد عن موضع استعمال
هذا الكلام لانه لا يقصد به ان المهر شر لا شران
وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تاولوه
بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قولهم
بتخصيصه وقولنا بالمانع من التخصيص شان الشر
بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل ليكون المعنى
شر عظيم فظيع اهر ذا ناب لا شر حقير فيكون تخصيصا
نوعيا والمانع انما كان من تخصيص الجنس او الواحد

وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر اذ الفاعل
اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع
التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا و
التابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى فتجويز تقديم
المعنوي دون اللفظي تحكم وكذا تجويز الفسخ في التابع
دون الفاعل تحكم لان امتناع تقديم الفاعل انما هو
عند كونه فاعلا والا فلا امتناع في ان يقال في نحو زيد
قام انه كان في الاصل قام زيد فقدم زيد وجعل مبتدا
كما يقال في جرد قطيفة ان جرد كان في الاصل
صفة فقدم وجعل مضافا وامتناع تقديم التابع حال
كونه تابعا مما اجمع عليه النحاة الا في العطف في ضرورة
الشعر فمنع هذا مكابرة والقول بان في حالة تقديم
الفاعل ليجعل مبتدا يلزم خلو الفعل عن الفاعل
وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فاسد لان هذا
اعتبار محض ثم لا نسلم انتفاء التخصيص في نحو رجل

جاء

جاء في لولا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره ٥٣

اي بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي من التهويل

وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل والسكاكي وان لم

يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن لزم ذلك

من كلامه في المفتاح حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه

البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء ومن العجائب

ان السكاكي انما ارتكب في مثل رجل جاء في ذلك

الوجه البعيد لئلا يكون المبتدا نكرة محضة وبعضهم

يزعم انه عند السكاكي بدل مقدم لا مبتدا وان الجملة

فعلية لا اسمية ويتمسك في ذلك بتلويحات بعيدة

من كلام السكاكي وبما وقع من السهو للشارح العلامة

في مثل زيد قام وعمرو قعد ان المرفوع يحتمل ان يكون

فاعلا مقدما ولم يلتفت الى تصريحاتهما بامتناع تقديم التوابع

حتى قال الشارح في هذا المقام ان الفاعل هو الذي لا

يتقدم بوجه ما والتوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ

وهو ان يُفسخ كونه تابعا ويقدم واما الا على طريق الفسخ
فيمتنع تقديمهما ايضا لاستحالة تقدم التابع من حيث
هو تابع فافهم ثم لا نسلم امتناع ان يراد المعرف شرا لا
خير كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى
ان الذي اهر من جنس الشر لا من جنس الخير ثم
قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قايم في
التقوى لتضمنه اي لتضمن قايم الضمير مثل قام فيه
يحصل التقوى وشبهه اي شبه السكاكي مثل قايم
المتضمن للضمير بالخالي عنه اي عن الضمير من جهة
عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة نحو انا قايم
وانت قايم وهو قايم كما لا يتغير الخالي عن الضمير نحو
انا رجل وانت رجل وهو رجل وبهذا الاعتبار قال
يقرب ولم يقل نظيره وفي بعض النسخ وشبهه بلفظ
الاسم مجرورا عطفا على تضمنه يعني ان قوله يقرب
مشعر بان فيه شيئا من التقوى وليس مثل التقوى

في

في زيد قام فالاول لتضمن الضمير والثاني لشبهه بالخالي
عن الضمير ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم
بانه اي مثل قايم مع الضمير وكذا مع فاعله الظاهر جملة
ولا عومل قايم مع الضمير معاملتها اي معاملة الجملة
في البناء في مثل رجل قائم ورجلا قائما رجل قائم و
مما يرى تقديمه اي ومن المسند اليه الذي يرى
تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا
على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود
بمعنى انت لا تبخل وانت تجود من غير ارادة تعريض
لغير المخاطب بان يراد بالمثل والغير انسان اخر مماثل
للمخاطب او غير مماثل بل المراد نفي البخل عنه على
طريق الكناية لانه اذا نفي عمن كان على صفته من غير
قصد وجه الى مماثل لزم نفيه عنه واثبات الجود له بنفيه
عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به وانما يرى التقديم
في مثل هذه الصورة كاللازم لكونه اي التقديم

اعون على المراد بها اي بهذين التركيبين لان الغرض
منها اثبات الحكم بطريق الكناية التي هي ابلغ وتقديم
لافادة التقوي اعون على ذلك وليس معنى قوله
كاللازم انه قد يقدم بل المراد انه كان مقتضى القياس
ان يجوز التاخير لكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم
نص عليه في دلائل الاعجاز قيل وقد يقدم المسند اليه
المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي لانه
اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل
فرد نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد
من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان
فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم
يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا
سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي كون التقديم
مفيدا للعموم دون التاخير لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو
ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل على التاسيس

وهو ان يكون لافادة معنى جديد مع ان التاسيس
راجح لان الافادة خير من الاعادة وبيان لزوم ترجيح
التاكيد على التاسيس اما في صورة التقديم فلان قولنا
الانسان لم يقم موجبة مهملة اما الايجاب فلانه حكم فيها
بثبوت عدم القيام بالانسان لا بنفي القيام عنه لان
حرف السلب وقع جزءا من المحمول واما الاهمال فلانه
لم يذكر فيها ما يدل على كمية افراد الموضوع مع ان الحكم
على ما صدق عليه الانسان واذا كان الانسان لم يقم
موجبة مهملة يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة
الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة
المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم
يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق
لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان
اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها وايا ما كان يصدق
نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان

اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها في الجملة فهو في
قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة بين
صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بنفي الحكم عن
كل فرد او نفيه عن البعض مع ثبوته للبعض واياما كان
يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان
يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض واذا كان ان لم
لم يقم بدون كل كان معناه نفي القيام عن جملة الافراد
لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل ايضا معناه كذلك
كان كل لتاكيد المعنى الاول فيجب ان يحمل على نفي عن
كل فرد ليكون كل لتاسيس معنى اخر ترجيحا للتاسيس
على التاكيد واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم ان
سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة
السالبة الكلية المقتضية النفي عن كل فرد لحو لا شيء
من الانسان بقايم ولما كان هذا مما الفاعنه ثم من ان
المهملة في قوة الجزئية بقوله لورود موضوعها اي موضوع

المهملة

المهملة في سياق النفي حال كونه نكرة غير مصدرة بلفظ
كل فمعناه يفيد نفي الحكم عن كل فرد واذا كان لم يقم انسان
بدون كل معناه نفي القيام عن كل فرد فلو كان بعد
دخول كل ايضا كذلك كان كل تاكيد المعنى الاول
فيجب ان يحمل على نفي القيام عن جملة الافراد ليكون
كل لتاسيس معنى آخر وذلك لان كل في هذا المقام
لا يفيد الا احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت
الآخر ضرورة والحاصل ان التقديم بدون كل لسلب
العموم ونفي الشمول والتاخير لعموم السلب وشمول
النفي فبعد دخول كل يجب ان يعكس هذا ليكون كل
للتاسيس الراجح دون التاكيد المرجوح وفيه نظر لان
النفي عن الجملة في الصورة الاولى يعني الموجبة المهملة
المعدولة المحمول نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة
الثانية يعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده
الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان

١

وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد
اليها اي الى كل ايضا لان انسانا صار مضافا اليه
فلم يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير ان يكون
الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد
الى انسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد
لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ اخر وهاهنا ليس كذلك
لان هذا المعنى ح انما افاده الاسناد الى لفظ كل لا
شيء اخر حتى يكون تاكيدا له وحاصل هذا الكلام انا
لا نسلم انه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذي حمل
عليه قبل كل كان كل للتاكيد ولا يخفى ان هذا انما
يصح على تقدير ان يراد التاكيد الاصطلاحي اما لو اريد
بذلك ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه
فاندفاع المنع ظاهر وح يتوجه ما اشار بقوله ولان الصورة
الثانية يعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افاد
النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت

على الثاني

على الثاني اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى
يكون المعنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا
عن كل فرد ولا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا لان هذا
المعنى كان حاصلا بدونه وح لو جعلناه لم يقم كل انسان
لعموم السلب مثل لم يقم انسان لم يلزم ترجيح التاكيد
على التاسيس اذ لا تاسيس اصلا بل انما لزم ترجيح احد
التاكيدين على الآخر وما يقال ان دلالة لم يقم انسان
على النفي عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل
انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا ففيه
نظر اذ لو اشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين لم يكن
كل انسان لم يقم على تقدير كونه لنفي الحكم على الجملة تاكيدا
لان دلالة انسان لم يقم على هذا المعنى التزام ولان
النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان
سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القايل لانه قد
تبين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من الافراد

والبيان لا بد له من مبين ولا محالة هنا شيء يدل على
ان الحكم فيها على الكلية افراد الموضوع ولا نعني بالسور
سوى هذا وح يندفع ما قيل سماها مهملة باعتبار عدم
السور وقال عبد القاهر ان كانت كل داخلة في حيز
النفي بان اخرت عن اداته سواء كان معمولة لاداة
النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا نحو ما كل ما يتمنى المرء
يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل
نحو قولك ما كل ما يتمنى المرء حاصلا او معمولة للفعل المنفي
الظاهر انه عطف على داخلة وليس ببعيد لان الدخول
في حيز النفي ان شامل لذلك وكذا لو عطفتها على
اخرت بمعنى او جعلت معمولة لان التاخير عن اداة
النفي ايضا شامل له اللهم الا ان يخصص التاخير بما
اذا لم تدخل الاداة على فعل عامل في كل على ما يشعر به
المثال والمعمول اعم من ان يكون فاعلا او مفعولا او
تاكيدا لاحدهما او غير ذلك نحو ما جاء القوم كلهم في تاكيد

الفاعل

الفاعل او ما جاء كل القوم فى الفاعل وقدم التاكيد
على الفاعل لان كلا اصل فيه او لم اخذ كل الدراهم
فى المفعول المتاخر او كل الدراهم لم اخذ فى المفعول
المتقدم وكذا لم اخذ الدراهم كلها والدراهم كلها لم اخذ
ففى جميع هذه الصور توجه النفى الى الشمول خاصة
لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او
الوصف لبعض ما اضيف اليه كل ان كان كل فى
المعنى فاعلا للفعل او الوصف المذكور فى الكلام
او افادت تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف المذكور
فى الكلام به اي ببعض ان كانت كل فى المعنى مفعولا
للفعل او الوصف وذلك بدليل الخطاب وشهادة
الذوق والاستعمال والحق ان هذا الحكم اكثرى لا كليا
بدليل قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله
لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين والا
اي وان لم تكن داخلة فى حيز النفى بان قدمت

على النفي لفظا او لم تقع معمولة للفعل المنفي عم النفي كل
فرد مما اضيف اليه كل و الا فنفي اصل الفعل عن كل فرد
كقول النبي صلعم لما قال له ذو اليدين اسمه و واحد من
الصحابة اقصرت الصلوة بالرفع فاعل قصرت ام نسيت
يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لقول النبي صلعم والمعنى لم يقع
احد من القصر و النسيان على شمول النفي وعمومه لوجهين
احدهما ان جواب ام اما بتعيين احد الامرين او بنفيهما
جميعا تخطية للمستفهم لا بنفي الجمع بينهما لانه عارف بان
الكاين احدهما والثاني انه لما قال النبي صلعم كل ذلك
لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان ومعلوم
ان ثبوت البعض انما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي
عن المجموع وعليه اي على عموم النفي لكل فرد قوله قد اصبحت
ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى
لم اصنع شيئا مما تدعيه من الذنوب ولافادة هذا المعنى
عدل عن النصب المستغني عن الاضمار الى الرفع المفتقر

اليه

اليه اي لم اصنعه واما تاخيره اي تاخير المسند اليه فلاقتضاء
المقام تقديم المسند وسيجيئ بيانه هذا الذي ذكر من
الحذف والذكر والاضمار وغير ذلك في المقامات
المذكورة كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام
على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال
اياه فيوضع المضمر موضع المظهر لظهور الحالات كقولهم
نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في
هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر
المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه فهذا الضمير عايد
الى متعقل معهود في الذهن والتزم تفسيره بنكرة
ليعلم جنس المتعقل وانما يكون هذا من وضع المضمر
موضع المظهر في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدا محذوف واما من يجعله مبتدا ونعم رجلا
خبره فيحتمل عنده ان يكون الضمير عايدا الى المخصوص
وهو مقدم تقديرا ويكون التزام افراد الضمير حيث

لم يقل نعما نعموا من خواص هذا الباب لكنه من الافعال
الجامدة وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشان او القصة
فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدير
واعلم ان الاستعمال على ان ضمير الشان انما يؤنث
اذا في كان الكلام مونث بغير فصلة فقوله هي زيد
عالم مجرد قياس ثم علل وضع المضمر موضع المظهر في
الباب بقوله ليتمكن ما يعقبه اي يعقب الضمير اي يجيء
على عقبه في ذهن السامع لانه السامع اذا لم يفهم منه
اي من الضمير معنى انتظره اي انتظر السامع ما يعقب
الضمير ليفهم منه معنى فيتمكن بعد وروده فضل تمكن لان
المحصول بعد الطلب اعز من المساق بلا تعب
ولا يخفى ان هذا لا يحسن في باب نعم لان السامع ما
لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فلا يتحقق فيه
التشوق والانتظار وقد يعكس وضع المضمر موضع
المظهر اي يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر

الذي

الذي وضع موضع المضمر اسم الاشارة فلكمال العناية
بتمييزه اي تميز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله
كم عاقل عاقل هو وصف العاقل الاول بمعنى كامل
العقل تناهت فيه اعيت اي اعيته واعجزته او اعيت
عليه وصعبت مذاهبه اي طرق معاشه وجاهل
جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حايرة
وصير العالم النحرير المتقن من نحر الامور علما يقينا
زنديقا كافرا نافيا للصانع العدل الحكيم فقوله هذا اشارة
الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما
والجاهل مرزوقا فكان القياس فيه الاضمار فعدل
الى اسم الاشارة لكمال العناية بتمييزه ليرى السامعين
ان هذا الشيء المتميز المتعين هو الذي له الحكم العجيب
وهو جعل الاوهام حايرة والعالم النحرير زنديقا فالحكم
البديع هو الذي اثبت للمسند اليه المعبر عنه باسم
الاشارة او التهكم عطف على كمال العناية بالسامع

كما اذا كان السامع فاقد البصر او لا يكون ثمه مشار
اليه اصلا او ابتداء على كمال بلادته اي بلادة السامع
بان لا يدرك غير المحسوس او على كمال فطانته بان
غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال الظهور
اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع اسم الاشارة
موضع المضمر لادعاء كمال الظهور من غير هذا الباب
اي باب المسند اليه تعاللت اي اظهرت العلة
والمرض كي اشجي اي احزن من شجي بالكسر اي
صار حزينا لا من شجي بالعظم بمعنى نشب في حلقه
وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي
كان مقتضى الظاهر ان يقول به لانه ليس بمحسوس
فعدل الى ذلك اشارة الى ان قتله ظهر ظهور المحسوس
بالبصر الذي اثار الله باسم الاشارة وان كان المظهر
الذي وضع موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة
فلزيادة التمكن اي جعل المسند اليه متمكنا عند السامع

كحوقى

نحو قل هو الله احد الله الصمد اى من صمد اليه اذا قصد
الذي يصمد اليه و يقصد فى الحوائج لم يقل هو الصمد
لزيادة التمكن ونظيره اى نظير قل هو الله احد الله الصمد
فى وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غيره
اي غير باب المسند اليه وبالحق اي بالحكمة المقتضيه
للانزال انزلناه اي القران وبالحق نزل حيث لم
يقل وبه نزل وادخال الروع عطف على زيادة
التمكين فى ضمير الشان وتربية المهابة وهذا كالتاكيد
لا دخال الروع او تقوية داعي المامور ومثال لهما اي
مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء
امير المومنين يامرك بكذا مكان انا امرك وعليه
اى على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعى المامور
من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت فتوكل
على الله لم يقل على لما في لفظ الله من تقوية الداعي
الى التوكل لدلالته على ذات موصوفة بالاوصاف

الكاملة من الصورة وغيرها والاستعطاف اي طلب
العفو والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا
بالذنوب وقد دعاكا لم يقل انا لما في لفظ عبدك من التخضع
واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة قال السكاكي هذا
اعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند
اليه ولا النقل مطلقا مختص بهذا القدر اي بان يكون
عن الحكاية الى الغيبة ولا يخلو العبارة عن تسامح بل
كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا اي سواء
كان في المسند اليه او غيره وسواء كان كل منها واردا
في الكلام او كان مقتضى الظاهر ايراده ينقل الى الاخر
فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلثة في الاثنين
ولفظ مطلقا ليس في عبارة السكاكي لكنه مراد بحسب
ما علم من مذهبه في الالتفات بالنظر الى الامثلة وسمي
هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا ماخوذ من التفات
الانسان من يمينه الى شماله وبالعكس كقول امرء

القيس

القيس تطاول ليلك خطابا نفسه التفاتا ومقتضى ٦٢
الظاهر ليلي بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع
والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن
معنى بطريق من الطرق الثلثة التكلم والغيبة والخطاب
بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى باخر منها اي بطريق
اخر من الطرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني
على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع ولابد
من من هذا القيد ليخرج مثل قولنا انا زيد وانت عمرو
ونحن الذين صبحوا الصباحا وقوله تعالى اياك نستعين
واهدنا الصراط وانعمت فان الالتفات انما هو في
اياك نعبد والباقي جاء على اسلوبه ومن زعم ان
في مثل يا ايها الذين امنوا التفاتا والقياس امنتم فقد
سهى على ما يشهد به الكتب النحو وهذا اي الالتفات
بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل
عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الطرق

ثم بطريق اخر ويكون مقتضى الظاهر ان يعبر عنه بطريق
فترك وعدل الى طريق اخر فيتحقق الالتفات بتعبير
واحد عنده وعند الجمهور مختص بالاول حتى لا يتحقق
الالتفات بتعبير واحد فكل التفات عندهم التفات
عنده من غير عكس كما في تطاول ليلك مثال الالتفات
من التكلم الى الخطاب وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه
ترجعون مقتضى الظاهر ارجع والتحقيق ان المراد
ما لكم لا تعبدون لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى
الظاهر السوق اجزاء باقي الكلام على ذلك الطريق فعدل
عنه الى طريق الخطاب فيكون التفاتا على المذهبين و
مثال الالتفات من التكلم الى الغيبة نحو انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك ومقتضى الظاهر لنا ومثال الالتفات
من الخطاب الى التكلم قول الشاعر طحا اي ذهب بك
قلب في الحسان متعلق بقوله طروب ومعنى طروب
في الحسان ان له طربا في طلب الحسان ونشاطا في مراودتها

بعيد الشباب بصعر بعيد للقرب اي حين ولى الشباب
وكان ينصرم عصر طرف زمان مضاف الى الجملة الفعلية
اعني قوله حان اي قرب مشيب يكلفني ليلى منه
التفات من الخطاب في يكب الى التكلم ومقتضى
الظاهر يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى
مفعوله الثاني والمعنى يطالبني القلب بوصل ليلى
والمفعول محذوف اي شديدا فراقها وعلى انه خطاب
للقلب يكون التفاتا آخر من الغيبة الى الخطاب ؂
قد شط اي بعد وليها اي قربها وعادت عواد بيننا
وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون
فاعلت من المعادات كان الصوارف والخطوب
صارت تعادية ويجوز ان يكون من عاد يعود اي عادت
عواد وعوائق وكانت تحول بيننا الى ما كانت عليه
قبل ومثال الالتفات من الخطاب الى الغيبة قوله تعالى
حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم والقياس بكم ومثال

الالتفات من الغيبة الى التكلم قوله تعالى والله الذي
ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه ومقتضى الظاهر ساقه
اى ساق الله ذلك السحاب واجراه الى بلد ميت و
مثال الالتفات من الغيبة الى الخطاب قوله تعالى مالك
يوم الدين اياك نعبد ومقتضى الظاهر اياه و وجهه اى
وجه حسن الالتفات ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى
اسلوب اخر كان ذلك الكلام لان لكل جديد لذة وهذا
وجه حسن الالتفات على الاطلاق وقد تختص مواقعه
بلطائف غير هذا الوجه العام كما في سورة الفاتحة فان العبد
اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه
محركا للاقبال عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى
عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك
الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اى خاتمة الصفات
يعنى مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك الحقيق بالحمد
مالك الامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم

الى

الدين على طريق الاتباع والمعنى على الظرفية اي مالك
في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فح
يوجب ذلك المحرك تناهيه في القوة الاقبال عليه
اي اقبال العبد على ذلك الحقيق والخطاب بتخصيصه
بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات فالبارفي بتخصيصه
متعلق بالخطاب يق خطبته بالدعاء اذا دعوت ثم مواجهة
وغاية الخضوع هو معنى العبادة وعموم المهمات مستفاد من
حذف المفعول لتعين والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول
فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هي ان فيه
تنبيها الى ان العبد اذا اخذ في القرائة يجب ان يكون قرائته
على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك ولما انجر الكلام
الى خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه
وان لم تكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف
المقتضى اي مقتضى الظاهر تلقي المخاطب من اضافة
المصدر الى المفعول اي تلقي المتكلم المخاطب بغير ما

يترقب المخاطب والباء في بغير للتعدية يحمل كلامه للسببية
اي انما تلقا بغير ما يترقبه بسبب ان حمل كلامه اي كلام
الصادر عن المخاطب على خلاف مراده اي مراد المخاطب
وانما حمل كلامه على خلاف مراده تنبيها للمخاطب على
انه اي ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول
القبعثري للحجاج وقد قال الحجاج له اي للقبعثري
حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني
القيد هذا مقول قول الحجاج مثل الامير حمل على الادهم
والاشهب هذا مقول قول القبعثري فابرز واعبد
الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل
الادهم على كلامه على الفرس الادهم اي الذي
غلب سواده حتى ذهب البياض وضم اليه الاشهب
اي الذي غلب بياضه ومراد الحجاج انما هو القيد
فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى
بان يقصده الامير اي من كان مثل الامير في السلطان

الى

الى الغلبة والبسطة اسيد اي الكرام والكمال والنعمة
مجدير اي حقيق بان يصفد اي يعطى من اصفده لا
ان يصفد اي يقيد من صفده او السائل عطف على
المخاطب اي تلقي السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سواله
منزلة غيره اي غيره اي غير ذلك السوال تنبيها للسائل
على انه اي ذلك الغير الاولى بحاله او المهم له كقوله تعالى
يسئلونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج
سئلوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور
ونقصانه بيان الغرض فاجيبوا من هذا الاختلاف
وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم
يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر
ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها
وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى واللايق بحالهم
ان يسالوا عن ذلك لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة
على دقايق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض كقوله تعالى

ويسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين
والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سالوا
عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على
ان المهم هو السوال عنها لان النفقة لا تعتد بها الا
ان تقع موقعها ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر التعبير
عن المعنى المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه
نحو ويوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات و
من في الارض بمعنى يصعق ومثله اي التعبير عن المستقبل
بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى ان الدين لواقع مكان
يقع ونحوه التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله
تعالى ذلك يوم مجموع له الناس مكان يجمع وهنا بحث
وهو ان كلا من اسم الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى
الاستقبال وان لم يكن ذلك بحسب اصل الوضع فيكون
كل منهما هنا في موقعه واردا على مقتضى الظاهر والجواب
ان كلا منهما حقيقة في تحقق فيه وقوع الوصف وقد استعمل

الهنا

ههنا قيل لم يتحقق مجازا تنبيها على تحقق وقوعه ومنه اي
من خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد
اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه نحو عرضت
الناقة على الحوض مكان عرضت الحوض على الناقة
اي اظهرته عليها لتشرب وقبله اي القلب السكاكي مطلقا
مقابل انه مما يورث الكلام ملاحة ورده غيره اي
غير السكاكي مطلقا لانه عكس المطلوب ونقيض المقصود
والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير الملاحة التي
اورثها نفس القلب قبل كقوله ومهمه اي مفازة
مغبرة متلونة بالغبرة ارجاؤه اطرافه ونواحيه جمع
ارجا مقصورا كان لون ارضه سماؤه على حذف
المضاف اي لونها يعني لون السماء فالمصراع الاخير
من باب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها
لون ارضه والاعتبار اللطيف هو المبالغة في وصف
لون السماء بالغبرة حتى صار بحيث يشبه به لون الارض

في ذلك مع ان الارهن اصل فيه والا اي وان لم يتضمن
اعتبار الطيفار ذلك لانه عدول عن الظاهر من غير نكتة يعتد بها
كقوله فلما انجرى سمن عليها كما طينت بالفدن اي القصر
السياعا اي الطين بالطين والمعنى كما طينت الفدن
بالسياع يقال طينت السطح والبيت ولقايل ان
يقول انه يتضمن من المبالغة في وصف الناقة بالسمن
ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لتحد بلغ من
العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة
اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن اما تركه
فقد مر في حذف المسند اليه كقوله ومن يك امسى بالمدينة
رحله فاني وقيار بها لغريب الرجل هو المنزل والماوى
وقيار اسم جمل للشاعر هو ضابي ابن الحرث كذا
في الصحاح ولفظ البيت خبر معناه التحسر والتوجع فالمسند
الى قيار محذوف لقصد الاختصار والاحتراز عن
العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بحسب التحسر

المحافظة

٦٧

ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون قيار عطفا على
محل اسم ان قبل مضى الخبر لفظا او تقديرا واما
اذا قدرنا له خبرا محذوفا فيجوز ان يكون هو عطفا على
محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فلا يكون مثل
ان زيدا وعمرو ذاهبان بل مثل ان زيدا وعمروا
لذاهب وهو جائز ويجوز ان يكون مبتدا والمحذوف
خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمها
وخبرها وكقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض
والراى مختلف فقوله نحن مبتدا محذوف الخبر لما ذكر
اي نحن بما عندنا راضون فالمحذوف ههنا خبر الاول
بقرينة الثانى وفي البيت السابق بالعكس وقولك
زيد منطلق وعمرو اي عمرو منطلق فحذف للاحتراز عن
العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد
اي موجود او حاضر او واقف او بالباب او ما يشبه
ذلك فحذف لما مر مع كثرة الاستعمال لان اذا

المفاجاة تدل على مطلق الوجود وقد يتضمن اليها قراين
على نوع خصوصية كلفظ الخروج المشعر بان المراد فاذا زيد
بالباب او حاضر او نحو ذلك وقوله ان محلا وان
مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا اي ان لنا في الدنيا
حلولا وان لنا عنها الى الاخرة ارتحالا والمسافرون قد توغلوا
في المضي لا رجوع لهم فحذف المسند الذي هو ظرف قطعا
لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعني
العقل ولضيق المقام اعني المحافظة على الشعر ولاتباع
الاستعمال لاطراد الحذف في مثل ان مالا وان
ولدا وقد سيبويه في كتابه لهذا بابا فقال هذا باب
ان مالا وان ولدا وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزاين
رحمة ربي فقوله انتم ليس بمبتدا لان لو انما تدخل
على الفعل بل هو فاعل فعل محذوف فالاصل لو تملكون
تملكون فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر
ثم ابدل من الضمير المتصل ضمير منفصل على ما هو القانون

لذ

٦٨

المسند حذف العامل فالمسند المحذوف ههنا فعل سبق ونيابة
اسم او جملة وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف
المسند والمسند اليه اى فصبر جميل اجمل او فامري
صبر جميل ففي الحذف تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام
على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصًّا
لاحدهما ولابد للحذف من قرينة دالة عليه ليفهم المعنى
كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من
خلق السموات والارض ليقولن الله اى خلقهن
الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تحقق ما فرض
من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سوال محقق والدليل
على ان المرفوع فاعل والمحذوف فعله انه جاء عند
عدم الحذف كذلك كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق
السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم
وقوله تعالى قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها
الذى انشأها اول مرة او مقدر عطف على محقق نحو قول ضرار

ابن نهشل يرثي يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل
من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع ذليل لخصومة
لانه كان ملجأ وملاذا وعونا للضعفاء تمامه ومختبط
مما تطيح الطوائح والمختبط الذي ياتي اليك للمعروف
من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب
والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح
جمع ملقحة ومما متعلق بمختبط وما مصدرية اي سائل
من اجل اذهاب الوقائع ماله او يبكي المقدر اي يبكي
لاجل اذهاب المنايا يزيد ويطيح على التقدير بمعنى
الماضي عدل عنه اليه استحضار الصورة ذلك الامر
الهائل وفضله اي رجحان نحو ليبك يزيد ضارع مبنيا
للمفعول على خلافه يعني ليبك يزيد ضارع مبنيا
للفاعل ناصبا ليزيد ورافعا لضارع بتكرير الاسناد
بان اجمل اولا اجمالا ثم فصل ثانيا تفصيلا اما التفصيل
فظاهر واما الاجمال فلانه لما قيل ليبك علم ان هناك

بابيا

باكينا يسند اليه هذا البكاء لان المسند الى المفعول
لا بد له من فاعل محذوف اقيم المفعول مقامه ولا شك
ان المتكرر اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل
اوقع في النفس وبوقوع نحو يزيد غير فضلة لكونه
مسندا اليه لا مفعولا كما في خلافه ويكون معرفة الفاعل
كحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع
في ذكره اي ذكر الفاعل لاسناد الفعل الى المفعول
وتمام الكلام به بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع
في ذكر الفاعل اذ لا بد للفعل من شئ يسند هو اليه
واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه
من كونه الاصل مع عدم المقتضي للعدول ومن الاحتياط
بمثل خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة
السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم وغير
ذلك او لاجل ان يتعين بذكر المسند كونه اسما
فيفيد الثبوت او فعلا فيفيد التجدد واما افراده اي

جعل المسند غير جملة لكونه غير سببي مع عدم افادة
تقوى الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا
للتقوى نحو زيد قام هو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس
بمفيد للتقوى بل قريب من زيد قام في ذلك وقوله
مع عدم افادة التقوى معناه مع عدم افادة نفس
التركيب تقوى الحكم فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير
نحو عرفت عرفت او بحرف التاكيد نحو ان زيدا عارف
او نقول ان تقوى الحكم في الاصطلاح هو تاكده بالطريق
المخصوص نحو زيد قام فان قلت المسند قد يكون غير سببي
ولا مفيد التقوى ومع هذا لا يكون مفردا كقولنا انا
سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا فعلت هذا
عند قصد التخصيص قلت سلمنا ان ليس القصد في
هذه الصور الى التقوى لكن لا نم انها لا تفيد التقوى
ضرورة حصول تكرر الاسناد الموجب للتقوى ولو
سلم فالمراد ان افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى

لا انه

ولا يلزم منه تحقق الافراد في جميع صور تحقق هذا المعنى
ثم السببي والفعلي من اصطلاحات صاحب المفتاح
حيث سمي في النحو الوصف بحال الشيء نحو رجل كريم
وصفا فعليا والوصف بما هو بحال من سببه نحو رجل
كريم ابوه وصفا سببيا وسمي في علم المعاني المسند
في نحو زيد قام مسندا فعليا وفي زيد قام ابوه مسندا
سببيا وفسرهما بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق فلهذا
اكتفى المص في بيان المسند السببي بالمثال والمراد
بالسببي نحو زيد ابوه منطلق وكذا زيد انطلق ابوه
ويمكن ان يفسر المسند السببي بجملة علقت على مبتدا
بعائد لا يكون مسندا اليه في تلك الجملة فخرج المسند
في زيد منطلق ابوه لانه مفرد وفي نحو قل هو الله احد
لان تعليقها على المبتدا ليس بعائد وفي نحو زيد
قام وزيد هو قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه
نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به و

زيد ضربت عمرو في داره وزيد ضربته ونحو ذلك
من الجمل التي وقعت خبر مبتدا ولا تفيد التقوى والمد
في ذلك تتبع كلام السكاكي لانا لم نجد هذا الاصطلاح
لمن قبله واما كونه اي المسند فعلا فللتقييد اي تقييد
المسند باحد الازمنة الثلثة الماضي وهو الزمان قبل
زمانك الذي انت فيه والمستقبل وهو الزمان الذي
يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء
من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير
مهلة وتراخ وهذا امر عرفي وذلك لان الفعل دال
بصيغته على احد الازمنة الثلثة من غير احتياج الى
قرينة تدل على ذلك بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه
بقرينة خارجية كقولنا زيد قائم الآن او امس او غدا
فلهذا قال على اخصر وجه ولما كان التجدد لازما للزمان
لكونه كما غير قار الذات اي لا يجتمع اجزاؤه في الوجود
والزمان جزء من مفهوم الفعل كان الفعل مع افادته

التقييد

التقييد باحد الازمنة مفيدا للتجدد واليه اشار بقوله ١٤٦
مع افادة التجدد كقوله اوكلما وردت عكاظ هو متسوق
للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون
وكانت فيه وقايع قبيلة بعثوا الي عريفهم وعريف
القوم القيم بامرهم الذي شهر بذلك وعرف يتوسم
اي يصدر عنه تفرس الوجوه وتاملها شيئا فشيئا و
لحظة فلحظة واما كونه اي المسند اسما فلافادة عدمهما
اي عدم التقييد المذكور وافادة يعني لافادة
الدوام والثبوت لاغراض تتعلق بذلك كقوله لا
يالف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق
يعني ان الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دايم قال
الشيخ عبد القاهر موضوع الاسم على ان يثبت به
الشي للشي من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا
فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق
فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما تقييد الفعل

وما يشبهه من اسم الفاعل او المفعول او نحوه كمفعول
مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز
والاستثناء فلتربية الفائدة لان الحكم كلما زاد خصوصا
زاد غرابة وكلما زاد غرابة زاد افادة فكما يظهر بالنظر
الى قولنا شيء موجود فلان بن فلان حفظ التورية
سنة كذا في بلد كذا ولما استشعر سوالا وهو ان خبر كان
من مشبهات المفعول والتقييد به ليس لتربية الفائدة
لعدم الفائدة بدونه اشارة الى جوابه بقوله والمقيد في
نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلق
هو نفس المسند وكان قيد له لدلالته على زمان النسبة
كما اذا قلت زيد منطلق في زمان الماضي واما تركه اي ترك
التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة مثل خوف
انقضاء الفرصة او ارادة ان لا يطلع الحاضرون على
زمان الفعل او مكانه او مفعوله او عدم العلم بالمقيدات
ونحو ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط مثل ان تكرمني

ان

ان تكرمني اكرمك فلاعتبارات او حالات يقتضي
تقييده به لا توقف الا بمعرفة ما بين ادواته يعني حروف
الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل
في علم النحو في هذا الكلام اشارة الى ان الشرط في
عرف اهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه
فقولك ان جئتني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت
مجيئك اياي ولا يخرج الكلام بهذا التقييد عما كان
عليه من الخبرية والانشائية بل ان كان الجزاء خبرا
فالجملة الشرطية خبرية نحو ان جئتني اكرمك وان
كان انشاء فانشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه
واما نفس الشرط فاخرجته الاداة عن الخبرية و
احتمال الصدق والكذب وما يقال من ان كلا من الشرط
والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب
بل الخبرية هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم
الثاني للاول فانما هو اعتبار المنطقيين فمفهوم قولنا

كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار اهل
العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت من اوقات
طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فلم فرق بين
الاعتبارين ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا
ولو لان فيها ابحاثا كثيرة لم يتعرض لها في علم النحو
فان او اذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان
عدم الجزم بوقوع الشرط فلا يقع في كلام الله تعالى
الا حكاية او على ضرب من التاويل واصل اذا الجزم
بوقوعه فان واذا اشتركا في الاستقبال بخلاف
لو ويفترقان بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به واما عدم
الجزم بلا وقوع الشرط فلم يتعرض له لكونه مشتركا بين
ان واذا والمقصود بيان وجه الافتراق ولذلك
اي ولان اصل اذا الجزم بالوقوع غلب لفظ الماضي
لدلالته على الوقوع قطعا نظرا الى نفس اللفظ وان
نقل ههنا الى معنى الاستقبال مع اذا نحو فاذا جاءتهم

اي في

اي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا

هذه اي مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة

اي جدب ابلاء وغراب يطيروا بموسى ومن معه

من المؤمنين جيئ في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع

اذا ايضا والا لكان الجزم بالحسنة لان المراد الحسنة

المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا عرفت الحسنة

تعريف الجنس اي الحقيقة لان وقوع الجنس كالواجب

لكثرته والساعة تتحقق في كل نوع بخلاف النوع و

جيئ في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لما

ذكر بقوله والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي الحسنة

المطلقة ولهذا تكون السيئة لتدل على التقليل

وقد يستعمل انْ في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا

كما اذا سئل العبد عن سيدها هل هو في الدار وهو

يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل

خوفا من سيده او لعدم جزم المخاطب بوقوع الشرط

فيجري الكلام على سنن اعتقاده كقولك لمن يكذبك
ان صدقت فما ذا تفعل مع علمك بانك صادق او جزمه
اي تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل
لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يوذي اباه ان كان
اباك فلا توذيه او التوبيخ اي التعيير المترتب على الشرط
وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن
اصله لا يصلح الا لفرضه اي فرض الشرط كما يفرض المحال
لغرض من الاغراض نحو افنضرب عنكم الذكر اي انهملكم
فنضرب عنكم القران وما فيه من الامر والنهي والوعد
والوعيد صفحا اي اعراضا او للاعراض او معرضين
ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرا ان بالكسر فكونهم مسرفين
امر مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ
وتصوير ان الاسراف من العاقل يجب ان لا
يكون الا على سبيل الفرض والتقدير كالمحالات
لاشتمال المقام على الايات الدالة على ان الاسراف

مما لا

مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال و
المحال وان كان مقطوعا بعدم وقوعه لكنهم يستعملون
فيه ان لتنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة
وارخاء العنان لقصد التبكيت كما في قوله تعالى قل ان
كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف
به اي بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعي
الحصول لزيد غير قطعي لعمرو فتقول ان قمتما كان كذا
وقوله تعالى للمخاطبين المرتابين وان كنتم في ريب مما نزلنا
على عبدنا يحتملهما اي يحتمل ان يكون للتوبيخ والتصوير المذكورين
وان يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين لانه كان
في المخاطبين من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع
كانه لا ارتياب لهم وههنا بحث وهو انه اذا جعل الجميع
بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعي اللاوقوع فلا يصح
استعمال ان فيه كما اذا كان قطعي الوقوع لانها انما تستعمل
في المعاني المحتملة المشكوكة وليس المعنى ههنا على حدوث

الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان
ان ههنا بمعنى اذ ونص المبرد والزجاج على ان ان
لا تقلب كان الى معنى الاستقبال لقوة دلالته
على المضي فمجرد التغليب لا يصح استعمال ان ههنا
بل لا بد من ان يقال لما غلب صار الجميع بمنزلة غير
المرتابين وصار الشرط قطعي الانتفاء فاستعمل فيه
ان على سبيل الفرض والتقدير للتبكيت والالزام
كقوله تعالى فان امنوا بمثل ما امنتم به فقد اهتدوا وقل
ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين والتغليب
باب واسع يجري في فنون كثيرة كقوله تعالى وكانت
من القانتين غلب الذكر على الانثى بان اجري
الصفة المشتركة بينهما على طريقة اجرائها على الذكور
خاصة فان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث
لكن لفظ قانتين انما يجري على الذكور فقط ونحو قوله تعالى
بل انتم قوم تجهلون غلب جانب المعنى الى جانب

اللفظ

٨٥

لان القيان يجيلون بياء الغيبة لان الضمير عايد الى القوم ولفظ لفظ الغايب لكونه اسما ظاهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب الى جانب الغيبة ومنه اي ومن التغليب ابوان للاب والام ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر وذلك ان يغلب احد المتصاحبين او المتشابهين على الآخر بان يجعل الآخر متفقا له في الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اليهما جميعا فمثل ابوان ليس من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين كما توهم بعضهم لان الابوة ليست صفة مشتركة بينهما كالقنوت فالحاصل ان مخالفة الظاهر في مثل القانتين من جهة الهيئة والصيغة وفي مثل ابوان من جهة المادة وجوهر اللفظ بالكلية ولكونها اي ان واذا لتعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق بغيره

على معنى انه يجعل حصول الجزاء مترتبا ومتعلقا على حصول
الشرط فى الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر
لان التعليق انما هو فى زمان التكلم لا فى الاستقبال
الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت
حر فقد علقت فى هذه الحالة حريته على دخول الدار
فى الاستقبال كان كل من ان واذا يقتضى الشرط
والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فلانه معروض
الحصول فى الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء
فلان حصوله معلق على حصول الشرط فى الاستقبال
ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل
فى المستقبل ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة لامتناع
مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة وقوله لفظا اشارة
الى ان الجملتين وان جعلت كلتا او احديهما اسمية
او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان
قولنا ان اكرمتنى الآن فقد اكرمتك امس معناه

ان تعد

ان تعتد باكرامك اياي الان فاعتد باكرامي اياك
امس وتستعمل ان في غير الاستقبال قياسا
مطردا مع كان نحو ان كنتم في ريب وان كنتم في شك
كما مر وكذا اذا جيئ بها في مقام التاكيد بعد واو الحال
لمجرد الوصل والربط دون الشرط نحو زيد وان كثر
ماله بخيل وعمرو وان اعطى جاها لئيم وفي غير ذلك
قليلا كقوله فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر
فلينعم ساكنك البال ثم اشار الى تفصيل النكتة
الداعية الى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله
كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب
المتاخذة في حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال
انعقاد اسباب اشترائه او كون ما هو للوقوع كالواقع
هذا عطف على قوة الاسباب وكذا المعطوفات
بعد ذلك لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل فقد سمي سهوا بينا او التفال او اظهار

الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن
العاقبة فهو المرام هذا يصلح مثالا للتفأل ولاظهار الرغبة
ولما كان اقتصار اظهار الرغبة ابراز غير الحاصل يحتاج
الى شان ما اشار اليه بقوله فان الطالب اذا عظمت
رغبته في حصول امر يكثر تصوره اي الطالب اياه اي
ذلك الامر اليه حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي
وعلى استعمال الماضي مع ان الاظهار الرغبة في الوقوع
ورد قوله ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا
حيث لم يقل ان يردن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه
بارادتهن التحصن يشعر بجواز الاكراه عند انتفائها على
ما هو مقتضى التعليق بالشرط اجيب بان القائلين بان
التقييد بالشرط يدل على نفي الحكم عند انتفائه انما يقولون
به اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون
فائدته في الاية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن
اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها وايضا دلالة

الشرط

الشرط على انتفاء الحكم انما هو بحسب الظاهر والاجماع
القاطع على حرمة الاكراه مطلقا قد عارضه والظاهر
يدفع بالقاطع قال السكاكي او للتعريض اي ابراز غير
الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكروا اما للتعريض
بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى
ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت
ليحبطن عملك فالمخاطب هو النبي ص وعدم
اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابراز الاشراك
في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا
لمن صدر عنهم الاشراك بانهم قد حبطت اعمالهم
كما اذا شتمك احد فتقول والله ان شتمني الامير
لضربته ولا يخفى انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنه
الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه
على اصله ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء وضعف
نسبه الى السكاكي والا فقد ذكر جميع ما تقدم ثم قال

ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض لا في استعال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب ان يقال واليه ارجع على ما هو الموافق للسياق ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق هو المفعول الثاني للاسماع على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على لا يزيد وليس هذا في كلام السكاكي اي على وجه يعين قبوله اي قبول الحق لكونه اي كون ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح لهم حيث لا يزيد المتكلم لهم الا ما يزيد لنفسه ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني اكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء

مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام فهي لامتناع الثاني
اعني الجزاء لامتناع الاولى اعني الشرط يعني ان الجزاء
منتف بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين
الجمهور واعترض عليه ابن الحاجب بان الاول سبب
والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء
المسبب لجواز ان يكون للشي اسباب متعددة بل
الامر بالعكس لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء
جميع اسبابه فهي لامتناع الاول للثاني الا ترى ان
قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا انما سيق
ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة دون
العكس واستحسن المتاخرون راي ابن الحاجب حتى
كادوا يجمعون على انها لامتناع الاول لامتناع الثاني
اما لذكره واما لان الاول ملزوم والثاني لازم وانتفاء
اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز ان
يكون اللازم اعم وانا اقول منشأ هذا الاعتراض قلة

التأمل لانه ليس معنى قولهم لولا امتناع الثاني لامتناع
الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى
يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يوجب انتفاء
المسبب اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء
الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء
لهديكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية
يعني انها تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون
الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات
الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم
لولا امتناع الثاني لوجود الاول كلولا علي لهلك عُمَر
معناه ان وجود علي عليه السلام سبب لعدم هلاك
عُمَر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ولهذا صح
مثل قولنا لو جئتني لاكرمتك لكنك لم تجئ اعني عدم
الاكرام بسبب عدم المجيء قال الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها
لطارت ولكنه لم يطر يعني ان عدم طيران تلك الفرس لما

بسبب

بسبب انه لا يطير ذو جناح وقال المعري ولو دامت
الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام
ولما المنطقيون فقد جعلوا ان ولو اداة للزوم وانما
يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج
فهي عندهم للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة
للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم
من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج
ما هي وقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا وارد
على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة
هو الشايع المستفيض وتحقيق هذا البحث على ما ذكرنا
من اسرار هذا الفن وفي هذا المقام مباحث اخرى
شريفة اوردناها في الشرح واذا كان لو للشرط
في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها اذ
الثبوت ينافي التعليق والاستقبال ينافي المضي
فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة

ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان
وشيوع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين واني
اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط فدخولها على المضارع
في لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في جهد
وهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا
والفعل هو الاطاعة يعني ان امتناع ~~الاطاعة~~ عنتكم امتناع
استمراره على اطاعتكم لانه كما ان المضارع المثبت يفيد
استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي و
الداخل عليه لو يفيد استمرار الامتناع كما ان الجملة الاسمية
المثبتة تفيد تاكيد الثبوت ودوامه والمنفية تفيد
تاكيد النفي ودوامه لا نفي التاكيد والدوام وقوله تعالى
وما هم بمؤمنين ردا لقولهم انا امنا على ابلغ وجه واكده
كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم حيث لم يقل الله مستهزئ
بهم قصدا الى استمرار الاستهزاء وتجدده وقتا فوقتا و
دخولها على المضارع في نحو ولو ترى خطاب لمحمد صلعم او لكل

من يأتي منه الرؤية اذ وقفوا على النار اي اروها
حتى يعاينوها واطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها
فيعرفوا مقدار عذابها وجواب لو محذوف اي لرايت
امرا فظيعا لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره
اي المضارع او الطام عمن لا خلاف في اخباره فهذه
الحالة انما هي في القيمة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق
فاستعمل فيها لو واذ المختصان بالماضي لكن عدل
عن لفظ الماضي ولم يقل لو رايت اشارة الى انه كلام
من لا خلاف في اخباره والمستقبل عنده بمنزلة الماضي
في تحقق الوقوع فهذا الامر مستقبل في التحقيق باص يجب
التاويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته ولو
رايت لرايت امرا فظيعا كما عدل عن الماضي الى
المضارع في قوله ربما يود الذين كفروا لتنزيله منزلة الماضي
لصدوره عمن لا خلاف في اخباره وانما كان الاصل هنا
هو الماضي لانه قد التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح

ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون
ماضيا لانها للتقليل في الماضي ومعنى التقليل ههنا انه
يدهشهم اهوال القيامة فيبهتون فان وجد منهم
افاقة ما تمنوا ذلك وقيل مستعارة للتكثير او للتحقيق
ومفعول يود محذوف لدلالة لو كانوا مسلمين عليه
ولو للتمني لودادتهم واما على راي من جعل لو للتمني
حرف مصدرية فمفعول يود وهو قوله لو كانوا مسلمين
او لاستحضار الصورة عطف على قوله تنزيله يعني
ان العدول الى المضارع في نحو ولو ترى اما لما ذكر واما
لاستحضار صورة روية الكافرين موقوفين على النار
لان المضارع ما يدل على حال الحاضر الذي من شانه
ان يشاهد فكانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة
ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته
لغرابة او فظاعة او نحو ذلك كما قال الله تعالى والله الذي
ارسل الرياح فتثير سحابا بلفظ الماضي بعد قوله تعالى

الذي

الذي ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة
الدالة على القدرة الباهرة يعني صورة اثارة السحاب
مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة
والانقلابات المتفاوتة واما تنكيره اي تنكير المسند
فلارادة عدم الحصر والعهد الدال عليهما التعريف
كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر او للتفخيم نحو هدى
للمتقين على انه خبر مبتدا محذوف او خبر ذلك
الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا واما تخصيصه اي
المسند بالاضافة نحو غلام رجل او الوصف نحو زيد
رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة
الخصوص توجب اتمية الفائدة واعلم ان جعل معمولات
المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الاضافة
والوصف من المخصصات انما هو مجرد اصطلاح و
قيل لان التخصيص عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع
للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده

والوصف يجيء في الاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه و
فيه نظر واما تركه اي ترك التخصيص بالاضافة والوصف
فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة
واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له باحدى
طرق التعريف يعني انه يجب عند تعريف المسند تعريف
المسند اليه اذ ليس في كلامهم مسند اليه نكرة ومسند
معرفة في الجملة الخبرية باخر مثله اي حكما على امر معلوم بامر
آخر مثله في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء
يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او يختلفان نحو
زيد هو المنطلق او لازم حكم عطف على حكما كذلك اي عالما
امر معلوم باخر مثله وفي هذا تنبيه على ان كون المبتدا
والخبر معلومين لا ينافي افادة الكلام للسامع فايدة مجهولة
لان العلم بنفس المبتدا والخبر لا يستلزم العلم بانتساب
احدهما الى الآخر نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون
المنطلق معرفا باعتبار تعريف العهد والجنس وظاهر

لفظ

لفظ الكتاب ان نحو زيد اخوك انما يقال لمن يعرف ان
له اخا والمذكور في الايضاح انه يقال لمن يعرف زيدا بعينه
سواء يعرف ان له اخا او لم يعرف ووجه التوفيق ما ذكر بعض
المحققين من النحاة ان اصل وضع تعريف الاضافة
على اعتبار العهد والا لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد
فلم يكن احدهما معرفة والاخر نكرة ولكن كثيرا ما يقال جاءني
غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو خلاف
وضع الاضافة فما في الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في
الايضاح الى خلافه وعكسهما اي نحو عكس المثالين المذكورين
وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط للتقديم انه اذا
كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع
اتصافه باحدهما دون الاخرى فايهما كان بحيث يعرف
السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك
ان تحكم عليه بالاخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه
وتجعله مبتدا وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به

والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها على امر
نسبي على لان معنى المبتدا المنسوب اليه ومعنى الخبر
المنسوب فالذات هو المنسوب اليه والصفة هي المنسوب
فسوا قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدا
والمنطلق خبر وهذا راي الامام الرازي ورد بان المعنى
الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم يعني ان الصفة
يجعل دالة على الذات ومسندا اليها والاسم يجعل دالا
على امر نسبي ومسندا واما كونه اي المسند جملة فللتقوي نحو
زيد قام او لكونه سببا نحو زيد ابوه قايم كما مر من ان افراده
يكون لكونه غير سببي مع عدم افادة التقوي وسبب التقوي
في مثل زيد قام على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا
لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده
شيء يصلح ان يسند الى ذلك المبتدا صرفه المبتدا
الى نفسه سوا كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد
بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به بان لا يكون

مثلا

متشابها لخلوه عن الضمير كما في زيد قايم صرفه ذلك الضمير ليا
المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما
يكون مسندا اليه الى ضمير المبتدا فيخرج عنه نحو زيد ضربته
ويجب ان تجعله سببيا واما على ما ذكر الشيخ في دلايل
الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل
الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد
اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطية
له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول
المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك
وبالجملة ليس الاعلام بالشي بغتة مثل الاعلام به بعد
التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام
في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت
به وما يكون المسند فيه جملة لا سببية او التقوي خبر ضمير
الشان ولم يتعرض له لشهرة امره وكونه معلوما مما سبق
واما صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني

فهو داخل في التقوي على ما مر واسميتها وفعليتها وشرطيتها
لما مر يعني ان كون المسند جملة للسببية او للتقوي و
كون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت وكونها فعلية
للتجدد والحدوث والدلالة على احد الازمنة على اخصر وجه
ولونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من ادوات
الشرط وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية
مقدرة بالفعل على الاصح لان الفعل هو الاصل في العمل
وقيل مقدرة باسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون
مفردا ورجح الاول بوقوع الظرف صلة للموصول نحو الذي
في الدار اخوك واجيب بان الصلة من مظان الجملة بخلاف
الخبر ولو قال اذ الظرف مقدر بالفعل على الاصح لكان
اصوب لان ظاهر عبارته يقتضي ان الجملة الظرفية مقدرة
باسم الفاعل على القول الغير الاصح ولا يخفى فساده واما
تاخيره اي المسند فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم
المسند اليه واما تقديمه اي المسند فلتخصيصه بالمسند اليه

اي

اي القصر المسند اليه على المسند على ما حققناه في ضمير
الفصل لان معنى قولنا تميمي هو انه مقصور على التميمية
لا يتجاوزها اي القيسية نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور
الدنيا فان فيها غولا فان قلت المسند هو الظرف اعني
فيها والمسند اليه اعني غول ليس بمقصورة عليه بل على
جزء منه اعني الضمير المجرور الراجع الى خمور الجنة قلت
المقصود ان عدم الغول مقصورا على الاتصاف
نفي خمور الجنة لا يتجاوزه اى اتصاف نفي خمور الدنيا
فان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول
مقصور على عدم الحصول في خمور الجنة لا يتجاوزه الى
عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند
قصرا غير حقيقي وكذلك القياس في قوله تعالى لكم دينكم
ولي دين ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى
ان حسابهم الا على ربي من ان المعنى حسابهم مقصور
على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلي

فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس
كما توهمه بعضهم ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص لم يقدم
الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في ريب فيه ولم يقل
لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر
كتب الله بناء على اختصاص عدم الريب بالقران وانما قال
في سائر كتب الله لانه معتبر في مقابلة القران كما ان المعتبر
في مقابلة خمور الجنة هي خمور الدنيا لا مطلق المشروبات
وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه
من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت
لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما
يعلم انه خبر لا نعت بالتامل في المعنى والنظر الى انه لم يرد
في الكلام خبر للمبتدا كقوله هم لا منتهى لكبارها وهمته
الصغرى اجل من الدهر حيث لم يهم له او التفاؤل نحو سعدت
بغرة وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه بان يكون
في المسند المتقدم طول تشوق النفس الى ذكر المسند اليه

فيكون

فيكون له وقع في النفس ومحل من القبول لان الحاصل
بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب كقوله ثلثة هذا
هو المسند المقدم الموصوف بقوله تشرق من اشرق
بمعنى صار مضيا الدنيا فاعل تشرق والعائد الى الموصوف
هو الضمير المجرور في قوله ببهجتها اي بحسنها ونضارتها
اي تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلثة وبهائها والمسند اليه
المتاخر هو قوله شمس الضحى وابو اسحق والقمر
كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند اليه والذي
قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف
وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق
والتقييد وغير ذلك مما سبق وانما قال كثير لان بعضها
مختص بالبابين كضمير الفصل المختص بما بين المسند اليه
والمسند وككون المفرد فعلا فانه مختص بالمسند اذ
كل فعل مسند وانما قيل هو اشارة الى ان جميعها
لا تجري في غير البابين كالتعريف فانه لا يجري في الحال

والتمييز وغيرها كالتقديم فانه لا يجري في المضاف اليه وفيه
نظر لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي
ان تجري شيء من المذكورات في كل واحد من الامور التي
هي غير المسند اليه والمسند فضلا عن ان يجري كل منها
فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في شيء مما يغايرهما
فالفهم والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين
لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات
بها والمضاف اليه قد اشير في التنبيه
الى ان كثيرا من الاعتبارات السابقة تجري في متعلقات
الفعل لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض من ذلك
لاختصاصه بمزيد بحث عنه ثم مهد لذلك مقدمة فقال
الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض
من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع
الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما افادة تلبسه به اي
تلبس الفعل بكل منهما اما بالفاعل فمن جهة وقوعه عنه

واما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه لافادة وقوعه مطلقا ٨٧

اي ليس الغرض من ذكره معه افادة وقوع الفعل
وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى
من وقع اذ لو اريد ذلك لقيل وقع الضرب او وجد
او ثبت من غير ذكر الفاعل والمفعول لكونه عبثا فاذا
لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي المسند
الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك
الفعل لفاعله او نفيه عنه مطلقا اي من غير اعتبار
عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او بعضها ومن غير اعتبار
تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه
نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم ولم يقدر له
مفعول لان المقدر كالمذكور في ان السامع يفهم
منها ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل عن الفاعل
باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فان قولنا فلان
يعطي الدنانير يكون لبيان جنس ما يتناوله الاعطاء

لا لبيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء
غير الله انما يرد مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اى
هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل
الفعل حال كونه مطلقا اى من غير اعتبار عموم او خصوص
فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اى عن
ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت
عليه اى على ذلك المفعول قرينة او لا يجعل كذلك
الثاني كقوله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين
لا يعلمون والمعنى لا يستوي من يوجد له حقيقة العلم
ومن لا يوجد له وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه
اشد اهتماما بحاله السكاكي ذكر في بحث افادة اللام
الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا
كقوله صلى الله عليه وسلم المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف
باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام
ان القصد الى فرد دون اخر مع تحقق الحقيقة فيهما

ترجيح

ترجيح لاحد المتساويين على الاخر ثم ذكر في بحث حذف
المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل
المتعدي منزلة اللازم وههنا في نحو فلان يعطي الى
معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة
بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق فجعل المص
قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام
خطابيا لا استدلاليا حمل المعرف باللام على الاستغراق
والية اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت
اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية
اذا كان المقام خطابيا يكتفي فيه بمجرد الظن لا استدلاليا
يطلب فيه اليقين البرهاني افاد اي المقام او الفعل
ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا
مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله
على فرد دون آخر وتحقيقه ان المعنى يعطي ح يفعل الاعطاء
فالاعطاء المعرف بلام الحقيقة يحمل على المقام الخطابي

علی استغراق الاعطاآت وشمولها مبالغة لئلا یلزم ترجیح
احد المتساویین علی الآخر بل یقال افادة التعمیم ینافی
کون الغرض الثبوت او النفی مطلقا ای من غیر اعتبار
عموم او خصوص لانا نقول لا نسلم ذلک فان عدم
کون الشیء معتبرا فی الغرض لا یستلزم عدم کونه معا
غیر مقصود وللبعض فی هذا المقام تخیلات فاسدة
لا طایل تحتها فلم یتعرض لها والاول وهو ان یجعل
الفعل مطلقا کنایة عنه متعلقا بمفعول مخصوص کقول
البحتری فی المعتز بالله تعریضا بالمستعین بالله شجو
حساده وغیظ عداه ان یری مبصر ویسمع واع خ
ای یکون ذو رؤیة وذو سمع فیدرک بالبصر محاسنه
وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة علی استحقاقه الامامة
دون غیره فلا یجد النصب عطف علی یدرک المنصوب
قبله ای فلا یجد اعداؤه وحساده الذین یتمنون الامامة
الی منازعته سبیلا فان قیل انه نزل یری ویسمع منزلة

اللازم

٨١٩

اللازم اي من يصدر عنه السماع والروية من غير تعلق
بمفعول مخصوص ثم جعلها كنايتين عن الروية والسماع
المتعلقين بمفعول مخصوص وهو محاسنه واخباره بادعار
الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية اثاره ومحاسنه وكذا
بين مطلق السماع وسماع اخباره للدلالة على ان
اثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث
يمتنع خفاؤها فابصرها كل راي ويسمعها كل واع بل لا يبصر
الرائي الا تلك الاثار ولا يسمع الواعي الا تلك الاخبار
فذكر اللازم واراد الملزوم على ما هو طريق الكناية ففي ترك
المفعول والاعراض عنه اشعار بان فضائله قد بلغت من
الظهور والكثرة الى حيث يكفي فيها بدان يكون ذو سمع
وذو بصر حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل ولا يخفى انه يفوت
هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره والا اي وان لم يكن
الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى
فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول

غير مذكور وجب التقدير بحسب القراين الدالة على تعيين
المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص ولما وجب
تقدير المفعول تعين انه مراد ومحذوف من اللفظ لغرض
فاشار الى تفصيل الغرض بقوله ثم الحذف اما للبيان
بعد الابهام كما في فعل المشية والارادة ونحوهما اذا
وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه لكنه انما يحذف ما لم يكن
تعلقه به اي تعلق فعل المشيه بالمفعول ~~لكنه مبهم فاذا جيء بجواب~~
غريبا نحو فلو شاء لهديكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم لهديكم اجمعين
فانه لما قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشيه
عليه لكنه مبهم فاذا جيء الجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في
النفس بخلاف ما اذا كان تعلق فعل المشيه غريبا فانه لا يحذف
كما في نحو قوله شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة
الصبر اوسع فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم غريب فذكر
ليتقرر في نفس السامع وليانس السامع به واما قوله
فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت

تفكراً فليس منه اي مما ترك فيه حذف المفعول المشية
بناء على غرابة تعلقها به على ما ذهب اليه صدر الافاضل في ضرام
السقط من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكراً ابكيت تفكراً
فلم يحذف مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكراً الا ان
تعلق المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم وانما
لم يكن من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا
البكاء التفكري لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكراً ابكيت
تفكراً بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر
تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني
ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء
الذي اراد بقيام المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى
التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح
تفسيراً للاول وبياناً كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهماً
اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجاز ومما نشا في هذا المقام
وقلة التدبر ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان ابكيت

ليس من قبيل ما حذف منه المفعول للبيان بعد الابهام بل
انما حذف لغرض آخر وقيل يحتمل ان يكون المعنى لو شئت
ان ابكي تفكرا لبكيت تفكرا اي لم يبق في مادة الدمع فصرت
بحيث اقدر على بكاء التفكر فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشية
لغرابته وفيه نظر لان ترتب هذا الكلام على قوله لم يبق مني الشوق
غير تفكري يأبى هذا المعنى عند التامل الصادق لان القدرة
على بكاء التفكر لا يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فافهم
واما الدفع توهم ارادة غير المراد عطف على اما للبيان ابتداء
متعلق بتوهم كقوله وكم ذدت اي دفعت عني من تحامل
حادث يق تحامل فلان على اذا لم يعدل وكم خبرية مميزها
قوله من تحامل قالوا واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد
وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بالمفعول ومحل كم النصب
على انها مفعول ذدت وقيل المميز محذوف اي كم مرة ومن في
من تحامل زايده وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة
بما ذكرناه وسورة ايام اي شدتها وصولتها حززن اي قطعن اللحم

الى

الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم
قبل ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم يعني الى العظم ان الحز لم ينته
الى العظم وانما كان في بعض اللحم فحذف دفعا لهذا التوهم
واما لانه اريد ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن
ايقاع الفعل على صريح لفظه لا على الضمير العايد اليه اظهار
لكمال العناية بوقوعه اي الفعل عليه اي على المفعول حتى كانه
لا يرضى ان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله قد
طلبنا فلم نجد لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا اي قد
طلبنا لك مثلا فحذف مثلا اذ لو ذكره لكان المناسب
فلم نجده فيفوت الغرض اعني ايقاع عدم الوجدان على صريح
لفظ المثل ويجوز ان يكون السبب في حذف مفعول طلبنا
ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة
في التادب معه حتى كانه لا يجوز وجود المثل له ليطلبه فان
لا يطلب الا ما يجوز وجوده واما للتعميم في المفعول مع الاختصار
كقولك قد كان منك ما يؤلم كل احد بقرينة ان المقام

مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر
المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار ح وعليه اى
على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورود قوله تعالى والله
يدعوا الى دار السلام اى جميع عباده فالمثال الاول يفيد
العموم مبالغة والثاني تحقيقا واما لمجرد الاختصار من غير
ان تعتبر معه فايدة اخرى من التعميم وغيره وفي بعض النسخ
عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق فلا حاجة اليه وما يقال
من ان المراد عند قيام قرينة دالة على ان الحذف
لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا المعنى معلوم ومع هذا
جار في ساير الاقسام فلا وجه لتخصيصه لمجرد الاختصار نحو
اصغيت اليه اي اذني اى على الحذف لمجرد الاختصار
قوله تعالى رب ارني انظر اليك اي ذاتك وههنا بحث
وهو ان الحذف للتعميم مع الاختصار ان لم يكن فيه قرينة
دالة على ان المقدر عام اصلا وان كانت فالتعميم من عموم
المقدر سواء حذف او لم يحذف فالحذف لا يكون الا لمجرد

الاختصار

الاختصار واما سرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى
والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي ما قلاك وفي
حصول الاختصار ايضا ظاهر واما الاستهجان ذكره اي ذكر
المفعول كقول عائشة عليها السلام ما رايت منه اي النبي
صلى الله عليه وسلم ولا راى مني اي العورة واما النكتة
اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره والظرف واما او ما
اشبه ذلك عليه اي الفعل لرد الخطأ في التعيين كقولك
زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا واصاب في
ذلك واعتقد انه غير زيد واخطأ فيه وتقول لتاكيده اي
تاكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غير وقد يكون لرد الخطأ في
الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت
زيدا او عمرا او غيرهما وتقول لتاكيده زيدا عرفت وحده و
كذا في نحو زيدا اكرمه وعمرا لا تكرم امرا او نهيا فكان الاحسن
ان يقول لافادة الاختصاص وهذا اي ولان التقديم
لرد الخطا في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل

على مفعول تا مايقال ما زيدا ضربت ولا غيره لان التقديم
يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص
وقولك ولا غيره ينفي ذلك فيكون مفهوم التقديم مناقضا
لمنطوق لا غيره نعم لو كان التقديم لغرض اخر غير التخصيص جاز ما زيدا
ضربت ولا غيره وكذا زيدا ضربت وغيره ولا ما زيدا ضربت
ولكن اكرمته لان مبنى الكلام ليس على ان الخطاء واقع في
الفعل بانه الضرب حتى ترده الى الصواب بانه الاكرام وانما
الخطاء في تعيين المضروب فالصواب ان يقال ما زيدا ضربت
ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف
المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب اي عرفت زيدا عرفته
والا فتخصيص اي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل
بعده فتخصيص نحو زيدا عرفت عرفته لان المحذوف المقدر
كالملفوظ فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور في افادة الاختصاص
كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للمعنيين والرجوع في التعيين الى
القراين وعند قيام القرينة على انه للتخصيص يكون اوكد من

قوله

قولنا زيدا عرفت سيجيء بما فيه من التكرار وفي بعض النسخ واما
نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص لامتناع ان يقدر
الفعل مقدما نحو اما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين
اما والفاء بل التقدير اما ثمود فهديناهم بتقديم المفعول وفي
كون هذا التقديم للتخصيص لا ان يكون مع الجهل بثبوت اصل
الفعل كما اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت
بهما فتقول اما زيدا فضربته واما عمرو فاكرمته فليتامل وكذلك
اي مثل زيدا عرفت في افادة الاختصاص كقولك بزيد
مررت في المفعول بواسطة لمن اعتقد انك مررت بانسان
وانه غير زيد وكذلك يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت
وتاديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا
اي لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه في اكثر الصور بشهادة
الاستقراء وحكم الذوق وانما قال غالبا لان اللزوم الكلي
غير متحقق اذ التقديم قد يكون لاغراض أخر كمجرد الاهتمام و
التبرك والاستلذاذ وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر

والسجع ونحو ذلك قال الله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه
ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال تعالى
ان عليكم لحافظين وقال واما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر
وقال وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون الى غير ذلك
مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة باساليب
الكلام ولهذا اي ولان التخصيص لازم للتقديم غالبا يقال
في اياك نعبد واياك نستعين نخصك بالعبادة والاستعانة
بمعنى نجعلك من بين الموجودات مخصوصا بذلك لا نعبد ولا نستعين
غيرك وفي لالى الله تحشرون معناه اليه تحشرون لا الى غيره
ويفيد التقديم في الجميع اي جميع صور التخصيص وراء التخصيص
اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه اهم وهم
ببيانه اعني ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله الرحمن الرحيم
موخرا اي باسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام
لان المشركين كانوا يبدءون باسماء آلهتهم فيقولون باسم
اللات وباسم العزى فقصد الموحد تخصيص باسم الله بالابتداء

لا اهتمام

للاهتمام ورد منبهم بها ورد اقرأ باسم ربك يعني لو كان
التقديم مفيدا للاختصاص و الاهتمام لوجب ان يوخر الفعل
ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب
رعايته واجيب بان الاهم فيها القراءة لانها اول سورة
نزلت فكان الامر بالقراءة اهم باعتبار هذا العارض و
ان كان ذكر الله اهم في نفسه هذا جواب في الكشاف وبانه
اي باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ
الذي بعده ومعنى اقرأ الاول اوجد القراءة من غير اعتبار
تعديته الى مقروٍّ به كما في فلان يعطي كذا في المفتاح وتقديم
بعض معمولاته اي معمولات الفعل على بعض اما لان اصله
اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الاخر ولا مقتضى
للعدول عنه اي عن الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا
لانه عمدة في الكلام وحقه ان يلي الفعل وانما قال في نحو
ضرب زيد عمرا لان في نحو ضرب زيدا غلامه مقتضيا للعدول
عن الاصل والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهماً

فان اصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاطا اي آخذ
للعطاء او لان ذكره اتى ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم جعل
الاهمية ههنا قسما لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه
شاملا له ولغيره من الاحوال المقتضية للتقديم وهو الموافق للمفتاح
ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم
شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان
يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس
انه يكفي ان يقال قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من
اين كانت تلك العناية وبم كان اهم فمراد المصنف بالاهمية
ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم والسامع بشانه
والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان
لان الاهم في تعلق القتل هو الخارجي المقتول ليتخلص الناس
من شره او لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو قوله تعالى
وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر قوله
من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم اي يكتم

ايمانه

ايمانه من ال فرعون فلم يفهم انه اي ذلك الرجل كان منهم
اي من ال فرعون والحاصل انه ذكر لرجل ثلثة اوصاف
قدم الاول اعني مومن لكونه اشرف ثم الثاني لئلا يتوهم
خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا بالتناسب
كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم
الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الاي
على الالف القصر في اللغة الحبس وفي الاصطلاح تخصيص
شيء بشيء بطريق مخصوص وهو حقيقي وغير حقيقي لان
تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة وفي
نفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او
بحسب الاضافة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه الى ذلك الشيء
وان امكن ان يتجاوزه الى شيء آخر في الجملة وهو غير
حقيقي بل اضافي كقولك ما زيد الا قايم بمعنى انه لا يتجاوز القيام
الى القعود لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا
وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون

التخصيص مطلوب من قبيل الاضافات وكل منهما اي من الحقيقي
وغيره نوعان قصر الموصوف على الموصوف الصفة وهو
ان لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة الى صفة اخرى لكن
يجوز ان تكون تلك الصفة لموصوف آخر وقصر الصفة
على الموصوف وهو ان لا تتجاوز الصفة ذلك الموصوف
تلك الصفة الى صفة اخرى الى موصوف آخر لكن يجوز ان
يكون لذلك الموصوف صفات أُخر والمراد بالصفة ههنا
المعنوية اعني المعنى القائم بالغير لا النعت النحوي اعني التابع
الذي على معنى في متبوعه غير الشمول وبينهما عموم من وجه
لتصادقهما في مثل اعجبني هذا العلم وتفارقهما في مثل العلم حسن
ومررت بهذا الرجل واما نحو قولك ما زيد الا اخوك وما الباب
الا الساج وما هذا الا زيد فمن قصر الموصوف على الصفة تقديرا
اذ المعنى انه مقصور على الاتصاف بكونه اخا او ساجا او زيدا
والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد
الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة وهو لا يكاد

يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء حتى يمكن اثبات شيء
منها ونفي ما عداها بالكلية بل هذا محال لان للصفة المنفية
نقيضا وهو من الصفات التي لا يمكن نفيها ضرورة امتناع
ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلنا ما زيد الا كاتب واردنا انه
لا يتصف بغيره لزم ان لا يتصف بالقيام ولا بنقيضه وهو
محال والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي
كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الحصول في الدار
المعينة مقصور على زيد وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم
الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان
جميع من في الدار ممن عدا زيدا في حكم العدم فيكون قصرا
حقيقيا ادعائيا واما في القصر الغير الحقيقي فلا يجعل غير المذكور
بمنزلة العدم بل يكون المراد ان الحصول في الدار مقصور
على زيد بمعنى انه ليس حاصلا لعمرو وان كان حاصلا لبكر وخالد
والاول اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص
امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها والثاني اي قصر

الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر
آخر او مكانه وقوله دون اخرى معناه متجاوزا من الصفة الى اخرى
فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصه باحدهما
ويتجاوز الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من
الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلا ثم
استعير للتفاوت في الاحوال والرتب ثم اتسع فيه فاستعمل
في كل تجاوز الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان
اريد بقوله دون اخرى ودون اخر دون صفة واحدة
اخرى ودون امر واحد اخر فقد خرج عن ذلك ما اذا اعتقد
المخاطب اشتراك ما فوق الاثنين كقولنا ما زيد الا كاتب
لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما الكاتب الا زيد لمن اعتقد
الكاتب زيدا وعمرا وبكرا وان اريد اعم من الواحد وغيره
فقد دخل في هذا التفسير القصر الحقيقي وكذا الكلام على قوله
مكان اخرى ومكان اخر فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام و
من استعمال لفظ او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على

الصفة

الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول تخصيص
بشيء دون شيء والثاني تخصيص بشيء مكان شيء والمخاطب
بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة
وشركة موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف
فالمخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالشعر
والكتابة وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو
في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة التي
اعتقدها المخاطب والمخاطب بالثاني اعني التخصيص بشيء
مكان شيء من ضربي كل من القصرين من يعتقد العكس اي
عكس الحكم الذي اثبته المتكلم فالمخاطب بقولنا ما زيد الا قائم
من اعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا
زيد من اعتقد ان الشاعر عمرو لا زيد ويسمى هذا القصر قصر
قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده عطف على قوله
يعتقد العكس على ما يفصح عنه لفظ الايضاح اي المخاطب بالثاني
اما من يعتقد العكس واما من تساوي عنده الامران اعني

الا اتصاف بالصفة المذكورة وغيرها في قصر الموصوف وانفراد
الامر المذكور وغيره بالصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب
بقولنا ما زيد الا قايم من يعتقد اتصافه بالقيام او القعود من
غير علم بالتعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر
زيد او عمرو من غير ان يعلم على التعيين ويسمى هذا القصر قصر
تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان التخصيص
لشيء دون شيء قصر افراد والتخصيص بشيء مكان شيء ان
اعتقد المخاطب فيه العكس فقصر قلب وان تساويا عنده فقصر
تعيين وفيه نظر لانا لو سلمنا ان في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء
مكان آخر فلا يخفى ان تخصيص شيء لشيء دون آخر فان قولنا
ما زيد الا قايم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام
دون القعود ولهذا جعل السكاكي التخصيص بشيء دون شيء
مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر
تعيين وجعل التخصيص بشيء مكان شيء قصر قلب فقط وشرط قصر
الموصوف افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب

احتمالهما

اجتماعهما في الموصوف حتى يكون الصفة المنفية في قولنا
ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما اي غير شاعر لان
الافحام وهو وجدان الرجل غير شاعر ينافي الشاعرية وشرط
قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين
حتى يكون المنفي في قولنا ما زيد الا قائم كونه قاعدا او مضطجعا
او نحو ذلك مما ينافي القيام ولقد احسن صاحب المفتاح في
اهمال هذا الاشتراط لان قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد
انه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به في المفتاح
مع عدم تنافي الشعر والكتابة ومثل هذا خارج عن اقسام القصر
على ما ذكره المصنف لا يقال هذا الشرط الحسن او المراد التنافي
في اعتقاد المخاطب لانا نقول اما الاول فلا دلالة للفظ عليه
مع انا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده
كاتبا غير شاعر واما الثاني فلان التنافي بحسب اعتقاد المخاطب
معلوم مما ذكر في تفسيره فيكون هذا الاشتراط ضايعا وايضا
وايضا لم يصح قول المص ان السكاكي لم يشترط في قصر القلب

تنافي الوصفين وعلل المص اشتراط تنافي الوصفين بقوله ليكون
اثبات الصفة مشعرا بانتفاء غيرها وفيه نظر بين في الشرح وقصر التعيين
اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او لا فكل مثال يصلح لقصر
الافراد او القلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق
والمذكور هنا اربعة وغيرها قد سبق ذكره فالاربعة المذكورة هنا
منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا
زيد شاعر لا كاتب وما زيد كاتبا بل شاعر مثل بمثالين اولهما الوصف
المثبت فيه معطوف عليه والمنفي معطوف والثاني بالعكس
وقلبا زيد قائم لا قاعد وما زيد قائما بل قاعد فان قلت اذا تحقق
تنافي الوصفين في قصر القلب فاثبات احدهما يكون مشعرا
بانتفاء الغير فما فائدة نفي الغير واثبات المذكور بطريق الحصر
قلت الفائدة فيه التنبيه على رد الخطأ فيه وان المخاطب
اعتقد العكس فان قولنا زيد قائم وان دل على نفي القعود
لكنه خال عن الدلالة على ان المخاطب اعتقد انه قاعد وفي
قصرها اي قصر الصفة على الموصوف افرادا او قلبا بحسب

المقام

المقام زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد ويجوز ما شاعر
عمرو بل زيد بتقديم الخبر لكنه يجب ح رفع الاسمين لبطلان العمل
ولما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد صالحا للقلب لاشتراط
عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه اورد للقلب
مثالا يتنافي فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحد
يصلح لهما ولما كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض
لذكره وهكذا في سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في
قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا
وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما
هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما
زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما قائم
زيد وفي دلائل الاعجاز ان انما ولا العاطفة انما يستعملان في
الكلام المعتد به لقصر القلب دون الافراد واشار الى سبب
افادة انما القصر بقوله لتضمنه المعنى ما ولا واشار بلفظ التضمن
الى انه ليس بمعنى ما ولا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بينه

ان يكون فى النفى معنى النفى وان يكون النفى على الاطلاق
فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما صرح بذلك الشيخ
في دلايل الاعجاز ولما اختلفوا في افادة القصر وفي تضمنه
معنى ما والا استدل فيه بثلثة ادلة فقال لقول المفسرين
انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة
وهذا المعنى هو المطابق لقرائة الرفع اي رفع الميتة وتقرير
هذا الكلام ان في الآية ثلث قراءات حرم مبنيا للفاعل مع
نصب الميتة ورفعها وحرم مبنيا للمفعول مع رفع الميتة
كذا في تفسير الكواشي فعلى القراءة الاولى ما في انما كافة اذ
لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عايد وعلى
الثانية موصولة لتكون الميتة خبرا اذ لا يصح ارتفاعها
بحرم المبني للفاعل على ما لا يخفى والمعنى ان الذي حرمه الله
عليكم هو الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند من
ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد
فاذا كان انما متضمنا لمعنى ما والا وكان معنى القراءة الاولى

ما حرم الله عليكم الا الميتة كانت مطابقة بقراءة الثانية والا
لم يكن مطابقة لها لافادتها القصر فمراد السكاكي والمص بقراءة
النصب والرفع هو القراءة الاولى وهذا الامر يتوضح للاختلاف
في لفظ حرم بل في لفظ الميتة رفعا ونصبا واما على القراءة
الثالثة اعني رفع الميتة وحُرّم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون
ما كافة اي ما حرم عليكم الا الميتة وان يكون موصولا اي الذي
حرم عليكم هو الميتة ويرجح هذا ابقاء ان عاملة على ما هو اصلها
وبعضهم توهم ان مراد السكاكي والمص بقراءة الرفع هذه القراءة
الثالثة فطالبهما بالسبب في كونها موصولة مع ان الزجاج
اختار انها كافة ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفيه
عما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما
زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه
واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي
ما سواه من قيام عمرو وغيرهما ولصحة انفصال الضمير معه
اي مع انما نحو انما يقوم انا فان الانفصال انما يجوز عند تعذر

الا لاستعمال ولا تعذر ههنا الا بان يكون المعنى ما يقوم الا انا فيقع
بين الا والضمير وعامله فصل لغرض ثم استشهد على صحة هذا الانفصال
ببيت من هو ممن يستشهد بشعره ولهذا صرح باسمه فقال قال
الفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي الذمار اي العهد
وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من
حماه وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه
ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما
ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب
غيرهم وهو ليس بمقصود ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة
لانه كان يصح ان يقال وانما ادافع عن احسابهم انا على ان يكون
انا تاكيدا وليست ما موصولة وانا خبرها اذ لا ضرورة في العدول
عن لفظ من الى لفظ ما ومنها التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كتقديم
الخبر على المبتدا والمعمولات على الفعل كقولك في قصر
قصر الموصوف على الصفة تميمي انا كان الانسب ذكر مثالين
لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح هذا مثالا لقصر

الافراد

للافراد واللام يصلح لقصر القلب وفي قصرها انما كفيت مهمك
افرادا او قلبا او تعيينا بحسب اعتقاد المخاطب وهذه الطرق
الاربعة بعد اشتراكها في افادة القصر تختلف من وجوه فدلالة
الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل
صاحب الذوق السليم فيه فهم القصر وان لم يعرف اصطلاح
البلغاء في ذلك ودلالة الثلثة الباقية بالوضع لان الواضع
وضعها لمعان يفيد القصر الاصل اي الوجه الثاني من وجوه
الاختلاف ان الاصل في الاول اي طريق العطف النص
على المثبت والمنفي كما مر فلا يترك النص عليهما الا لكراهة
الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض
او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فيقول فيهما اي في هذين المقامين
زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو اي لا التصريف
ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد اي لا عمرو ولا بكر
وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات
وذكر بعض النحاة ان لا في لا غير ليست عاطفة بل لنفي الجنس

او نحوه اي نحو لا غير مثل الا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك
والاصل في الثلثة الباقية النص على المثبت فقط
دون المنفي وهو ظاهر والنفي اي الوجه الثالث من
وجوه الاختلاف ان النفي بلا العاطفة لا يجامع الثاني
اعني النفي والاستثناء فلا يصح ما زيد الا قائم لا قاعد و
قد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين لان شرط المنفي بلا
العاطفة ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات
النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان
تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي
والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت
عنه كل صفت وقع فيه التنازع حتى قلت لا قاعد فقد نفيت
بلا العاطفة شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا الكلام
في ما يقوم الا زيد وقوله بغيرها يعني من ادوات النفي على
ما صرح به في المفتاح وفايدته الاحتراز عما اذا كان منفيا
بفحوى الكلام او علم المتكلم او السامع او نحو ذلك كما سيجيء في

انما

وانما لا يقال هذا يقتضي جواز ان يكون منفيا قبلها بلا العاطفة
الاخرى نحو جاءني الرجال لا النساء ولا هند لانا نقول الغير
لذلك المشخص اي بغير لا العاطفة انما نفي بها ذلك
المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها لامتناع ان ينفي
شيء بلا قبل الاتيان بها وهذا كما يقال داب الرجل
الكريم ان لا يؤذي غيره فان المفهوم منه انه لا يؤذي
غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم ويجامع النفي بلا
العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم فيقال انما انا تميمي
لا قيسي وهو ياتيني لا عمرو لان النفي فيهما اي في الاخيرين
غير مصرح به كما في النفي والاستثناء فلا يكون المنفي بلا
العاطفة منفيا بغيرها من ادوات النفي وهذا كما يقال
امتنع زيد عن المجيء لا عمرو فانه يدل على نفي المجيء عن زيد
لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء
عن زيد فتكون لا نفيا لذلك الايجاب والتشبيه بقوله
امتنع زيد عن المجيء من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم

النفي الصريح لا من جهة ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي
الضمني كما في انما تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد
عن المجي على نفي مجي عمرو لا ضمنا ولا صريحا قال السكاكي شرط
مجامعته اي شرط مجامعة النفي بلا العاطفة الثالث اي انما
ان لا يكون الوصف مختصا بالموصوف الفايده نحو انما
يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين
لا يسمعون لان الاستجابة لا تكون الا ممن يسمع بخلاف
انما يقوم زيد لا عمرو اذ القيام ليس مما يختص بزيد وقال
عبد القاهر لا يحسن مجامعته الثالث في الوصف المختص
كما تحسن في غيره وهذا اقرب الى الصواب اذ لا دليل
على الامتناع عند قصد التحقيق والتاكيد واصل الثاني اي
الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء
ان يكون ما استعمل له اي الحكم الذي استعمل النفي والاستثناء
مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي انما فان
اصله ان يكون الحكم المستعمل هو الذي مما يعلمه المخاطب

ولا ينكره

ولا ينكره كذا في الايضاح نقلا عن دلائل الاعجاز وفيه بحث
لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطاء
لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وجوابه ان مرادهم
ان انما يكون لخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره
حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لعدم الاصرار عليه وعلى هذا
القياس يكون موافقا لما في المفتاح كقولك لصاحبك وقد رايت
شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقد غيره اي اذا اعتقد
صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل
المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك
المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه
قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة
لا يتعداها الى التبرأ من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة
رضوان الله عليهم اجمعين كانوا عالمين بكونه غير جامع بين الرسالة
والتبرأ عن الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما
نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك

ويستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بتعظيم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقائهم عليه او قلبا عطف على قوله افراد الخ وان انتم الا بشر مثلنا فالمخاطبون وهم الرسل عليهم السلام لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرا لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين وهم الكفار بان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة فنزلهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقد والاعتقاد فاسد من التنافي بين الرسالة والبشرية فقلبوا هذا الحكم وقالوا ان انتم الا بشر مثلنا اي انتم مقصور على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي يدعونهم ولما كان ههنا مظنة السوال وهو ان القائلين قد دعوا التنافي بين البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجارات الخصم وارخاء العنان اليه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من

العناد وهو ظاهر وانما يعقل ذلك حيث يراد تبكيته اي اسكات
الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فكانهم قالوا ان ما ادعيتم
من كوننا بشرا حق فنحن لا ننكره ولكن هذا لا ينافي ان يمن الله علينا
بالرسالة فلهذا اثبتوا البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر
فليكون على وفق كلام الخصم وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك
وهذا مثال لاصل انما اي الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره
المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقربه وانت تريد
ان ترققه عليه اي ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على اخيه
والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على
مقتضى الظاهر وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره
فيستعمل له الثالث اي انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن
مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله
المخاطب ولا ينكره وكذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم
موكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الاثبات
وتعريف الخبر الدال على الحصر وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك

وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام
مما له خطر وبه عناية ثم التأكيد بان ثم تعقيبه بما يدل على التعريض
والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون ومزية انما على العطف
انه يعقل منها اي من انما الحكمان اي الاثبات للمذكور والنفي
نحو زيد قائم لا قاعد او بالعكس نحو زيد قائم بل قاعد واحسن مواقعها
اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض
بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر منهم كطمعه منها اي
كطمع النظر من البهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر على
ما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل
والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا او ما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين
على الفاعل قيل ما ضرب عمرا الا زيد ولو اريد القصر اما نحو ما اعطيت
زيدا الا درهما وغير ذلك من المتعلقات ففي الاستثناء يؤخر المقصور
عليه مع اداة الاستثناء حتى لو اريد القصر على الفاعل قيل ما
ضرب زيد الا عمرا ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر
الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا القياس

البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر
الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا وقلبا
وتعيينا ولا يخفى اعتبار ذلك وقل اي جاز على قلة تقديمهما اي
تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كونهما
بحالهما وهو ان يلي المقصور عليه الاداة نحو ما ضرب الا عمروا زيد
في قصر الفاعل على المفعول وما ضرب الا زيد عمروا في قصر المفعول
على الفاعل وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما
عن حالهما بان يوخر الاداة عن المقصور عليه كقولك في
ما ضرب زيد الا عمروا وما ضرب عمروا الا زيد فانه لا يجوز ذلك لما فيه
من اختلال المعنى وانعكاس المقصود وانما قل تقديمهما بحالهما لاستلزامه
قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على الفاعل مثلا
هو الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل فلا يتم المقصور
قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره وعلى هذا فقس البواقي وانما
جاز على قلة نظرا الى انها في حكم التام باعتبار ذكر المتعلق في
الآخر ووجه الجميع اي السلب غير افادة النفي والاستثناء القصر

فيما بين المبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرها كذلك ان النفي في
الاستثناء المفرغ الذي حذف فيه المستثنى منه واعرب ما بعد الا
بحسب العوامل يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه لان الا للاخراج و
هو يقتضي مخرجا منه عام يتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج مناسب
للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي
نحو ما كسوته الا جبة ما كسوته لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا ما جاء كائنا
على حال من الاحوال وفي نحو ما سرت الا يوم الجمعة ما سرت
وقتا من الاوقات وعلى هذا القياس وفي صفته يعني الفاعلية
والمفعولية والحالية ونحو ذلك واذا كان النفي متوجها الى
هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب
منه اي من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عداه
على صفة الانتفاء وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب
زيد عمروا فيكون القيد الاخير بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو
المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه بانما على
غيره للالتباس كما اذا قلنا في انما ضرب زيد عمروا انما ضرب

عمرو ازيد بخلاف النفي والاستثناء فانه لا التباس فيه اذ المقصور ١٠٢
عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم او اخر وههنا ليس الا مذكورا
في اللفظ بل متضمنا وغير كالا في افادة القصرين قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا
وفي امتناع مجامعته لا العاطفة كما سبق فلا يصح ما زيد غير شاعر
لا كاتب ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو والله اعلم الانشاء قد يطلق
على نفس الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه
وقد يقع على ما هو فعل المتكلم اعني القاء مثل هذا الكلام كما ان
الاخبار كذلك والاظهر ان المراد ههنا هو الثاني بقرينة تقسيمه
الى الطلب وغير الطلب وتقسيم الطلب الى التمني والاستفهام
وغيرهما والمراد بها معانيها المصدرية بقرينة قوله واللفظ الموضوع
له ليت وكذا الظهور ان لفظ ليت مثلا مستعمل لمعنى التمني
لا لقولنا ليت زيدا قايم فافهم فالانشاء ان لم يكن طلبا كافعال
المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ورب
ونحو ذلك فلا يبحث عنها ههنا لقلة المباحث البيانية المتعلقة

الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني ووقع في بعض النسخ لتضمنهما
على لفظ التفعل وهو لا يوافق معنى كلام المفتاح وانما ذكرها
بلفظ كان لعدم القطع بذلك وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت
وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك
بالنصب لبعد المرجو عن الحصول وبهذا اشبه المحالات والممكنات
التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه معنى التمني ومنها اي من انواع
الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة في الذهن فان
كانت وقوع نسبة بين امرين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق
والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي
وكم وكيف واين وانى ومتى وايان فالهمزة لطلب التصديق اي
انقياد الذهن واذعانه لوقوع نسبة تامة بين الشيئين كقولك
اقام زيد في الجملة الفعلية وازيد قائم في الاسمية او لطلب التصور
اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس
في الاناء ام عسل عالما بحصول شيء في الاناء طالبا تعيينه وفي طلب
تصور المسند افي الخابية دبسك ام في الذق عالما بكون الدبس

في

فی واحد من الجابیة والذی طالبا التعیین ذلک ولهذا ای ولمجئ ۱۰۸

الهمزة لطلب التصور لم یقبح فی طلب تصور الفاعل ازید قام کما

قبح هل زید قام ولم یقبح فی طلب تصور المفعول اعمروا عرفت کما

قبح هل عمروا عرفت وذلک لان التقدیم یستدعی حصول التصدیق

بنفس الفعل فیکون هل لطلب حصول الحاصل وهذا فی اعمروا

عرفت لا فی ازید قام فلیتامل والمسئول عنه بها ای بالهمزة هو ما

یلیها کالفعل فی اضربت زیدا اذا کان الشک فی نفس الفعل

اعنی الضرب الصادر من المخاطب الواقع علی زید واردت

بالاستفهام ان تعلم وجوده فیکون لطلب التصدیق ویحتمل ان

یکون لطلب تصور المسند بان تعلم انه قد تعلق فعل من المخاطب

بزید ولکن لا تعرف انه ضرب او اکرام والفاعل فی ءانت

اذا کان الشک فی الضارب والمفعول فی ازیدا ضربت

اذا کان الشک فی المضروب وکذا قیاس سائر المتعلقات

وهل لطلب التصدیق فحسب وتدخل علی الجملتین نحو هل قام زید

وهل عمرو قاعد اذا کان المطلوب حصول التصدیق بثبوت

القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي ولاختصاصها بطلب التصديق
امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد ههنا دليل على ان ام
متصلة وهي لطلب التعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل
الحكم وهل انما يكون لطلب الحكم ولو قلت هل زيد قام بدون
ام عمرو يقبح ولا يمتنع لما سيجي ولهذا ايضا قبح هل زيدا ضربت
لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل
لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون
زيدا مفعول فعل محذوف او يكون التقديم لا لطلب التخصيص
بل لمجرد الاهتمام لكن ذلك خلاف الظاهر دون هل زيدا
ضربته فانه لا يقبح لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اي هل ضربت زيدا
ضربته وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم
يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من مذهبه
من ان الاصل عرف رجل على ان رجل بدل من الضمير في عرف
قدم للتخصيص ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم
المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعي حصول التصديق

بنفس

بنفس الفعل مع انه قبيح باجماع النحاة وفيه نظر لان ما ذكره من
اللزوم ممنوع لجواز ان يقبح لعلة اخرى وعلل غيره اي غير السكاكي
قبحهما اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد
في الاصل واصله أهل وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في
الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة وقد تطفلت عليها في
الاستفهام وقد من خواص الافعال فكذا ما هي بمعناها وانما لم
يقبح هل زيد قائم لانها اذا لم تر الفعل في حيزها ذهلت عنه ونسيت
بخلاف ما اذا راته فانها تذكرت العهود وحنت الى الالف
المالوف فلم ترض بافتراق الاسم بينهما وهي اي هل تخصص
المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل
تضرب زيدا في ان يكون الضرب واقعا في الحال على ما يفهم عرفا
من قوله وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك قصدا الى
انكار الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يكون ذلك لان
هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع
في الحال بخلاف الهمزة وقولنا في ان يكون الضرب واقعا في

الحال ليعلم ان هذا الامتناع جائز في كل ما يوجد فيه قرينة على ان
المراد انكار الفعل الواقع في الحال سواء عمل ذلك المضارع في
جملة حالية او لا كقوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك
اتؤذي اباك وتشتم الامير ولا يصح وقوع هل في هذه المواضع
ومن العجايب ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضع من ان هذا الامتناع
بسبب ان الفعل المستقبل لا تقييده بالحال واعماله فيها و
لعمري ان هذه قرينة ما فيها مرية اذ لم ينقل عن احد من النحاة
امتناع مثل سيجيء زيد راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدي الامير
وقد قال الله تعالى سيدخلون جهنم داخرين وانما يؤخرهم ليوم
تشخص فيه الابصار مهطعين وفي الحماسة ساغسل عني العار
بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا وامثال هذه اكثر
من ان تحصى والعجب من هذا انه لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد
صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال
بحسب الظاهر على ما سنذكره حتى لا يجوز يأتيني زيد سيركب او
لن يركب فهم منه انه يجب تجريد الفعل العامل في الحال عن علامة

الاستقبال

الاستقبال حتى لا يصح تقييده مثل هل تضرب وستضرب ولن
تضرب بالحال واورد هذا المثال دليلا على ما ادعاه ولم ينظر
في صدر هذا المثال حتى يعرف انه لبيان امتناع تقدير الجملة
الحالية بعلم الاستقبال ولاختصاص التصديق بها اي لكون هل
مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما ذكر فيما
سبق وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص
بما كونه زمانيا اظهر وما موصولة وكونه مبتدا خبره اظهر وزمانيا خبرا
لكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء
مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه
له اما اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل
فظاهر واما اقتضاء كونها لطلب التصديق فقط لذلك فلان
التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان
الى المعاني والاحداث التي هي مدلولات الافعال لا الى
الذوات التي هي مدلولات الاسماء ولهذا اي لان لها مزيد
اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر

من فهل تشكر وفهل انتم تشكرون مع انه موكد بالتكرير اذ انتم
فاعل فعل محذوف لان ابراز ماسيتجدد في معرض الثابت
ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل
تشكرون وهل انتم تشكرون لان هل في هل تشكرون وهل
انتم تشكرون على اصلها لكونها داخلة في الفعل تحقيقا في الاول
وتقديرا في الثاني وفهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر
من افانتم شاكرون ايضا وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة
اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها اي ترك
الفعل مع هل ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصول
ماسيتجدد ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن
هل زيد منطلق الامن البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبوت
وابراز ماسيوجد في معرض الوجود وهي اي هل قسمان بسيطة
وهي التي يطلب بها وجود الشيء اولا وجوده كقولنا هل الحركة
موجودة اولا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود الشيء
لشيء اولا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة اولا دائمة فان

المط

المطا وجود الدوام للحركة اولا وجوده لها وقد اعتبر في هذه شيئان
غير الوجود وفي الاولى شيء واحد وكانت مركبة بالنسبة الى
الاولى وهي بسيطة بالنسبة اليها والباقية من الفاظ الاستفهام
تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان المط
بكل منها تصور شيء آخر فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقا
طالبا ان لشرح هذا الاسم وبين مفهومه فيجاب بايراد لفظ
اشهر او ماهية المسمى اي حقيقة التي هو بها هو كقولنا ما الحركة
اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد اتيانه ويقع هل البسيطة
في الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية
يعني ان الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود
المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم
اللفظ استحال منه ان يطلب وجود ذلك المفهوم ومن لا يعرف
انه موجود استحال منه ان يطلب حقيقته وماهيته اذ لا حقيقة
للمعدوم ولا ماهية له والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة و
بين الماهية التي يفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من طلب

باسم فهم فهما ما و وقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا
كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة
المنطق فالموجودات لها حقايق ومفهومات فلها حدود حقيقية
واسمية واما المعدومات فليس لها الا المفهومات فلا حد
لها الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان
تعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اول التعاليم
من حدود الاشياء التي يبرهن عليها في اثنا التعاليم انما هي حدود
اسمية ثم اذا ابرهن عليها واثبت وجودها صارت تلك
الحدود بعينها حدودا حقيقية جميع ذلك مذكور في الشفاء و
يطلب بمن العارض المشخص اي الامر الذي يعرض لذي العلم
فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من في الدار فيجاب بزيد ونحوه مما يفيد
تشخيصه وقال السكاكي يسئل بما عن الجنس تقول ما عندك اي
اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه
السوال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ
هي وجوابه لفظ مفرد موضوع او عن الوصف تقول ما زيد وجوا

الكريم

الكريم ونحوها ويسال بمن عن الجنس من ذوي العلم تقول من
جبرئيل اي البشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه
للسوال عن الجنس وانه يصح في جواب من جبرئيل ان يقال
ملك بل جوابه ملك ياتي بالوحي كذا وكذا مما تفيد تشخصه ويسال
باي عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما وهو مضمون ما اضيف
اليه اي نحو اي الفريقين خير مقاما اي الكفار ام اصحاب محمد صلى الله
عليه وآله وسلم فالمومنون والكافرون قد اشتركا في الفريقية و
سالوا عما يميز احدهما عن الآخر مثل كون كافرين قائلين لهذا
القول ومثل كون اصحاب محمد عليه السلام ويسال بكم عن العدد
نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة اي كم آية آتيناهم
اعشرين ام ثلثين فمن آية مميز كم بزيادة من لما وقع من الفصل
بفعل متعد بين كم ومميزه كما ذكرنا في الخبرية فكم ههنا للسوال عن
العدد لكن الغرض من هذا السوال هو التقريع والتوبيخ ويسال
بكيف عن الحال وباين عن المكان وبمتى عن الزمان ماضيا
كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل

في مواضع التفخيم مثل يسال ايان يوم القيمة وانى يستعمل تارة
بمعنى كيف ويجب ان يكون بعدها فعل نحو فاتوا حرثكم انى شئتم
اي على اي حال ومن اي شق اردتم بعد ان يكون المأتي
موضع الحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من
اين نحو انى لك هذا اي من اين لك هذا الرزق الآتي
كل يوم وقوله يستعمل اشارة الى انه يحتمل ان يكون مشتركا
بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا
ويحتمل ان يكون معناه اين الا انه في الاستعمال يكون مع من
ظاهرة كما في قوله من انى عشرون لنا اي من اين او مقدرة
كقوله تعالى انى لك هذا اي من انى اي من اين على ما ذكره بعض
النحاة ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما يستعمل في غير
الاستفهام ما يناسب المقام بحسب معونة القراين كالاستبطاء
نحو كم دعوتك والتعجب نحو ما لي لا ارى الهدهد لانه كان لا
يغيب عن سليمان عليه السلام بلا اذنه فلما لم يبصره في مكانه تعجب
من حال نفسه في عدم ابصاره اياه ولا يخفى انه لا معنى لاستفهام

الغافل

الغافل عن حال نفسه وقول صاحب الكشاف في نظر سليمان الى مكان الهدهد
فلم يبصره فقال ما لي لا اراه على معنى انه لا يراه وهو حاضر لساتر
ستره او غير ذلك ثم لاح له انه غائب فاضرب عن ذلك فاخذ
يقول اهو غائب كانه يسأل عن صحة ما لاح له لا يدل على ان الاستفهام
على حقيقته والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك
لمن يسيء الم اؤدب فلانا اذا علم المخاطب ذلك وهو انك
ادبت فلانا فيفهم معنى الوعيد والتخويف ولا يحمله على السؤال و
التقرير اي حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه بايلاء
المقرر به الهمزة اي بشرط ان يذكر بعد الهمزة ما حمل المخاطب على
الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام من ايلاء المسئول عنه الهمزة
تقول اضربت زيدا في تقريره بالفعل وا انت ضربت في تقريره
بالفاعل وازيدا ضربت في تقريره بالمفعول وعلى هذا القياس وقد
يقع التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت فيقال اضربت زيدا بمعنى
انك ضربته البتة والانكار كذلك اي بايلاء المنكر الهمزة كالفعل
في ايقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال و

الفاعل في قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك و المفعول في قوله تعالى
نحو اغير الله تدعون وقوله تعالى اغير الله اتخذ وليا واما غير الهمزة فيجيء
للتقرير والانكار لكن لا يجري فيه هذه التفاصيل ولا يكثر كثرة الهمزة
فلهذا لم يبحث عنه ومنه اي مجيء الهمزة للانكار اليس الله بكاف
عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات
وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة للتقرير اي بحمل المخاطب
على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس بكاف
فالتقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة بل بما يعرف
المخاطب من ذلك الحكم اثباتا او نفيا وعليه قوله تعالى اانت قلت
للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله فان الهمزة فيه
للتقرير اي بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بانه قد
قال ذلك وقوله والانكار كذلك دل على ان صورة انكار
الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى وهي نحو
ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما اي من غير
ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته عن

اصله لانه لابد له من محل يتعلق به والانكار اما للتوبيخ اي ما كان
ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك
فان العصيان واقع البتة لكنه منكر وما يق انه للتقرير فمعناه
التحقيق والتثبيت او لا ينبغي ان يكون اي يحدث ويحقق
المستقبل مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك المستقبل
نحو اتعصي ربك يعني لا ينبغي ان يتحقق العصيان او
للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو افاصفكم ربكم بالبنين
اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها
اي انلزمكم تلك الهداية او الحجة بمعنى انكرهكم على قبولها و
نقسركم على الاهتداء والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا
الالزام منا والتهكم عطف على الاستبطاء او على الانكار وذكر
انهم اختلفوا في انه اذا ذكر معطوفات كثيرة ان الجميع معطوف
على الاول او كل واحد عطف على ما قبله اصلوتك تامرك
ان نترك ما يعبد اباؤنا وذلك ان شعيبا عليه السلام كان
كثير الصلوة وكان قومه اذا راوه يصلي فتضاحكوا فقصدوا

بقولهم اصلوتك تامرك الهزء والسخرية لاحقيقة الاستفهام
والتحقير نحو من هذا استحقار الشانه مع انك تعرفه والتهويل كقراءة
ابن عباس رضي الله عنه ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب
المهين من فرعون بلفظ الاستفهام اي بفتح الميم ورفع فرعون
على انه مبتداء ومن الاستفهامية خبرها او بالعكس على اختلاف
الرائين فانه لامعنى لحقيقة الاستفهام فيها وهو ظاهر بل المراد
انه لما وصف العذاب بالشدة والفضاعة زادهم تهويلا بقوله
من فرعون اي هل تعرفون من هو في فرط عتوه وشدة شكيمته
فما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله ولهذا قال انه كان عاليا
من المسرفين زيادة لتعريف حاله وتهويل عذابه والاستبعاد
نحو انى لهم الذكرى فانه لايجوز حمله على حقيقة الاستفهام وهو
ظاهر بل المراد استبعاد ان يكون لهم الذكرى بقرينة قوله وقد جاءهم
هم رسول مبين ثم تولوا عنه اي كيف يذكرون ويتعظون
ويفون بما وعدوه من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد
جاءهم ما هو اعظم وادخل في وجوب الاذكار من كشف الدخان

وهو ماكان

وهو ما ظهر على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الآيات والبينات
من الكتاب المعجز وغيره فلم يذكروا واعرضوا عنه ومنها اي من
انواع الطلب الامر وهو طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء
وصيغته تستعمل في معان كثيرة فاختلفوا في حقيقته الموضوعة
هي لها اختلافا كثيرا ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع
قال المصنف والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر
زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا فالمراد بصيغته ما دل على
طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان اسما او فعلا موضوعة
لطلب الفعل استعلاء اي على طريق طلب العلو وعد الامر نفسه
عاليا سواء كان عاليا في نفسه ام لا لتبادر الفهم عند سماعها
اي سماع الصيغة الى ذلك المعنى اعني الطلب استعلاء والتبادر
الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة وقد تستعمل صيغة الامر
لغيره اي غير طلب الفعل استعلاء كالاباحة نحو جالس الحسن
وابن سيرين فيجوز ان يجالس احدهما او كليهما وان لا
يجالس احدا اصلا والتهديد اي التخويف وهو اعم من الانذار
لانه ابلاغ مع التخويف وفي الصحاح الانذار تخويف مع دعوة
نحو اعملوا ما شئتم لظهور ان ليس المراد الامر بكل عمل شاءوا

والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله اذ ليس المراد طلب اتيانهم
بسورة من مثله لكونه محالا والظرف اعني قوله من مثله متعلق
بفاتوا والضمير لعبدنا او صفة لسورة والضمير لما نزلنا او لعبدنا
فان قلت لم لا يجوز على الاول ان يكون الضمير لما نزلنا قلت
لانه يقتضي ثبوت مثل القران في البلاغة وعلو الطبقة لشهادة
الذوق اذ التعجيز انما يكون على الماتي به فكان مثل القران
ثابت لكنهم عجزوا عن ان ياتوا بسورة بخلاف ما اذا كان وصفا
للسورة فان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء
الوصف فان قلت فليكن التعجيز باعتبار انتفاء الماتي به قلت
احتمال عقلي لا يسبق الى الفهم ولا يوجد له مساغ في اعتبارات
البلغاء واستعمالاتهم فلا اعتداد به ولبعضهم ههنا كلام طويل لا
طائل تحته والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا
حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة
او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل اعني
صيرورتهم قردة وفي الاهانة لا يحصل اذ المقصود قلة المبالاة
بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا ففي الاباحة كان المخاطب
توهم ان الفعل محظور عنه فاذن له في الفعل مع عدم الحرج في

الترك

الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك
انفع له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو
الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل
اذ ليس الغرض طلب الانجلاء منه من الليل اذ ليس ذلك
في وسعه لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى
والاستطالة تلك الليلة كانه لا طماعية له في انجلائها فلهذا يحمل
على التمني دون الترجي والدعاء اي الطلب على سبيل التضرع
نحو رب اغفر لي والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة
افعل بدون الاستعلاء والتضرع فان قيل اي حاجة الى قوله
بدون الاستعلاء مع قوله لمن يساويك قلت قد سبق ان
الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز ان يتحقق من المساوي
بل من الادنى ايضا ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر
من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر
الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون
الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده

قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه
غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع ولم يرد الجمع بين القيام و
الاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو
المقام عن القرائن ومنها اي من انواع الطلب النهي وهو
طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة
في نحو قولك لا تفعل وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم
وقد يستعمل في غير طلب الكف كما هو مذهب البعض او طلب
الترك كما هو مذهب البعض كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري
وكالدعاء والالتماس وهو ظ وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام
والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما
بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه
اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي
ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني
اكرمك وفي النهي لا تشتمني يكن خيرا لك اي ان لا تشتمني
يكن خيرا لك وذلك لان الحامل للمتكلم على الكلام الطلبي كون

المطلوب

المط مقصود المتكلم اما لذاته او لغيره يتوقف ذلك الغير على
حصوله وهذا معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب وذكرت بعده
ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون
المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن
معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا ولما جعل
النحاة الاشياء التي يضمر حرف الشرط بعدها خمسة اشار
المص الى ذلك بقوله واما العرض كقولك الا تنزل فتصب
خيرا فمولد من الاستفهام وليس شيئا اخر برأسه لان
الهمزة للاستفهام دخلت على فعل منفي امتنع حملها على حقيقة
الاستفهام للعلم بعدم النزول مثلا وتولد عنه بمعونة قرينة الحال
عرض النزول على المخاطب وطلبه منه ويجوز تقدير الشرط في غيرها
اي في غير هذه المواضع لقرينة تدل عليه نحو ام اتخذوا من دونه
اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الذي
يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه هو المولى والسيد وقيل لا
شك ان قوله ام اتخذوا انكار توبيخ بمعنى انه لا ينبغي ان يتخذ

من دونه اولياء وح يترتب عليه قوله فانه هو الولي من غير
تقدير شرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فانه هو المستحق
للعبادة وفيه نظر اذ ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك
الشيء والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا لا تضرب
زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام
انكار فانه لا يصح الا بالواو الحالية ومنها اي من انواع الطلب
النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او
تقديرا وقد يستعمل صيغته اي صيغة النداء في غير معناه وهو
الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل عليك يتظلم يا مظلوم
قصدا الى اغراء موحشه على زيادة التظلم وبث الشكوى لان الاقبا
حاصل والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فقولنا
ايها الرجل اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل
مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله
بما نسب اليه اذ ليس المراد باي ووصفه المخاطب بل ما
دل عليه ضمير المتكلم فايها مضموم والرجل مرفوع والمجموع في

محل

محل النصب على انه حال وبهذا قال اي متخصصا اي مختصا
من بين الرجال وقد يستعمل صيغة النداء في الاستغاثة نحو
يا لله والتعجب يا للماء والتحسر والتوجع كما في نداء الاطلال و
المنازل والمطايا وما اشبه ذلك ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء
اما للتفاؤل بلفظ الماضي دلالة على انه كانه وقع نحو وفقك الله
للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان
الطالب اذا عظم رغبته في شيء يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه
حاصلا نحو رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ
كقولك رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص واما غير
البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة
الامر كقول العبد للمولى الي ساعة دون انظر لانه في صورة
الامر وان قصد الدعاء والشفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب
على المط بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب
اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب
تكذيبك تاتيني غدا مقام ائتني لحمله بالطف وجه على الاتيان

لانه لم يأتك غدا ضرب كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة
الخبر تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة
يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات
الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه
الانشاء الخبر الناظر بنور البصيرة في لطائف الكلام مثلا الكلام
الانشائي ايضا اما موكد او غير موكد والمسند اليه اما محذوف
او مذكور الى غير ذلك الفصل والوصل بدا بذكر الفصل لانه الاصل
والوصل طار عارض عليه حاصل بزيادة حرف لكن لما كان
الوصل بمنزلة الملكة والفصل بمنزلة عدمها والاعدام انما تعرف
بملكاتها بدا في التعريف بذكر الوصل فقال الوصل عطف بعض
الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطفه عليه فاذا اتت
جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا
على الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب
ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي في حكم الاعراب
الذي كان لها مثل كونها خبر مبتدا او حالا او صفة او نحو ذلك

عطفت

عطفت الثانية عليها اي على الاولى ليدل العطف على التشريك
المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه بما قبله في حكم اعرابه من
كونه فاعلا او مفعولا ونحو ذلك وجب عطفه عليه وشرط كونه اي
كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون
بينهما اي بين الجملتين جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة
والشعر من التناسب الظاهر او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع
من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يعطي ويشعر وذلك لئلا
يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون وقوله ونحوه اراد به
ما يدل على التشريك كالفاء وثم وحتى وذكره حشو مفسد لان هذا
الحكم مختص بالواو ولان لكل من الفاء وثم وحتى معنى محصلا غير
التشريك والجمعية فان تحقق هذا المعنى حسن العطف وان
لم يوجد جهة جامعة بخلاف الواو ولهذا اي ولانه لابد في الواو
من جهة جامعة عيب على ابي تمام في قوله لا والذي هو عالم ان
النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي
الحسين ومرارة النوى فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف

مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع

مفعولي عالم لان وجود الجامع شرط في الصورتين وقوله لا نفي لما

ادعته الحبيبة عليه من اندراس هواه بدلالة البيت السابق

والا اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت

الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي هو ليس بمقصود

نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله

يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم

فلو عطف عليه لزم تشريكه له في كونه مقول قالوا فيلزم ان يكون

مقول قالوا قول وليس كذلك وانما قال على انا معكم لان قوله

انما نحن مستهزؤن بيان لقوله انا معكم فحكمه حكمه وايضا العطف على

المتبوع هو الاصل وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى

محل من الاعراب ان قصد ربطها اي ربط الثانية بالاولى على معنى

عاطف سوى الواو عطفت الثانية على الاولى به اي بذلك العاطف

من غير اشتراط امر آخر نحو دخل زيد فخرج او ثم خرج عمرو اذا قصد

التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف

يفيد مع الاشتراك معاني محصلة مفصلة في علم النحو فاذا عطفت
الثانية على الاولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة اعني حصول
معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد الا مجرد الاشتراك
وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي واما في غيره ففيه خفاء واشكال و
هو السبب في صعوبة باب الفصل والوصل حتى حصر بعضهم البلاغة
في معرفة الفصل والوصل والا اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى
على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه
للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك
الحكم نحو واذا خلوا الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه
في الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف
وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم مختصا
بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك فان قيل اذا شرطية
لا ظرفية قلنا اذا الشرطية هي الظرفية استعملت استعمال الشرط و
لو سلم فلا ينافي ما ذكرناه لانه اسم معناه الوقت لا بد له من عامل وهو قالوا
انا معكم بدلالة المعنى واذا قدم متعلق الفعل وعطف فعل اخر عليه

نعم اختصاص الفعلين به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا بجامع
الفحوى والذوق والا اي وان لا يقصد التشريك فعطف على قوله فان كان للاولى حكم اي وان لم
يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم
زايد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان
بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون
في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احد هما اي
احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل لان الوصل يقتضي مغايرة و
مناسبة والا اي وان لم يكن كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال
الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين لوجود الداعي وعدم المانع
والحاصل ان للجملتين اللتين لا محل لهما في الاعراب ولم يكن للاولى
حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة احوال الاول كمال الانقطاع بلا
ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه
كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع ايهام السادس التوسط
بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل فاخذ
المص في تحقيق الاحوال الستة وقال اما كمال الانقطاع بين الجملتين

فلا اختلاف فيها

فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى بان يكون احدهما خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا كقوله وقال رائدهم هو الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء ارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة حبستها بالمرساة نزاولها اي نحاول تلك الحرب وتعالجها فكل حتف امرئ يجري بمقدار اي اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بقدر الله تعالى لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه لم يعطف نزاولها على ارسوا لانه خبر لفظا ومعنى وارسوا انشاء لفظا وهذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى مع قطع النظر عن كون الجملتين مما ليس له محل من الاعراب والا فالجملتان في محل النصب على انه مفعول قال او لاختلافهما خبرا وانشاء معنى فقط بان يكون احدهما خبرا والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبرين او انشائين لفظا كموات فلان رحمه الله لم يعطف رحمه الله على مات لانه انشاء معنى ومات خبر لفظا ومعنى وان كانا جميعا خبرين لفظا او لانه عطف على لاختلافهما والضمير للشان لا جامع بينهما كما سياتي بيان الجامع فلا يصح العطف في مثل زيد طويل وعمرو قايم واما كمال الاتصال بين

الجملتين فلكون الثانية موكدة للاولى تاكيدا معنويا لدفع توهم تجوزا وغلط نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب اذا جعلت الم طائفة من الحروف او جملة مستقلة و ذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة بخلافه لما بولغ في وصفه اي وصف الكتاب ببلوغه متعلق بوصفه اي في ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ يتعلق الباء في قوله بجعل المبتدا ذلك الدال على كمال العناية بتمييزه والتوسل ببعده الى التعظيم وعلو الدرجة وتعريف الخبر باللام الدال على الانحصار مثل حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل الذي يستاهل ان يسمى كتابا كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص بل ليس بكتاب جاز جواب لما اي جاز بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل انه اعني قوله ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا من غير صدوره عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائدا الى لا ريب فيه والمنصوب البارز الى ذلك الكتاب اي جعل لا ريب فيه تابعا لذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه اي وزان لا ريب فيه مع ذلك الكتاب وزان نفسه مع زيد في جاءني زيد نفسه فظهر ان لفظ وزان ليس بزايد كما توهم او تاكيدا

لفظا

لفظاً كما انه نزّل بقوله وتحو هدى اي هو هدى للمتقين اي للضالين
الصائرين الى التقوى فان معناه انه اي الكتاب في الهداية بالغ درجة
لا يدرك كنهها اي غايتها لما في تنكير هدى من الابهام والتفخيم حتى كانه
هداية محضة حيث قيل هدى ولم يقل هادٍ وهذا معنى ذلك الكتاب لان
معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية
بحسبها اي بقدر الهداية واعتبارها تتفاوت في درجات الكمال لا
بحسب غيرها لانها المقصد الاصلي من الانزال فوزانه اي وزان هدى
للمتقين وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقرراً لذلك الكتاب
مع اتفاقهما في المعنى بخلاف لا ريب فيه فانه يخالفه معنى او لكون
الجملة الثانية بدلا منها اي من الاولى لانها اي الاولى غير وافية بتمام
المراد او كغير الوافية حيث يكون في الوفاء قصور ما او خفاء بخلاف
الثانية فانها وافية كمال الوفاء والمقام يقتضي اعتناء بشانه اي بشان
المراد لنكتة لكونه اي كون المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او
لطيفا فتنزل الثانية من الاولى منزلة بدل او الاشتمال فالاول نحو
امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه

على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتنا ان بشانه لكونه مطلوبا في نفسه ذريعة
الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام الى آخره اي على نعم الله تعالى
بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان
وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل
الانعام وغيرها والثاني اعني المنزل منزلة بدل الاشتمال نحو قوله
له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما فان المراد به
اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اي المخاطب وقوله لا تقيمن
عندنا اوفى بتاديته لدلالته اي لدلالة لا تقيمن عليه اي على كمال
اظهار الكراهة بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من النون وكونها
مطابقة باعتبار الوضع العرفي حيث يقال لا تقم عندي ولا يقصد كفه
عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره فوزانه اي وزان لا تقيمن
عندنا وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير
للارتحال فلا يكون تاكيدا وغير داخل فيه فلا يكون بدل البعض ولم
يعتد ببدل الكل لانه انما يتميز عن التاكيد بمغايرة اللفظين وكون
المقصود هو الثاني وهذا لا يتحقق في الجمل لا سيما التي ليس محل من الاعراب

مع ان بينهما هي بين عدم الاقامة وبين الارتحال من الملابسة اللزومية فيكون
بدل اشتمال والكلام في ان الجملة الاولى اعني ارحل ذات محل من
الاعراب مثل لا مرني ارسو بنزاو لهاوانما قال في المثالين ان الثانية
اوفى لان الاولى وافية مع ضرب من القصور باعتبار الاجمال وعدم
مطابقة الدلالة فصارت كغير الوافية او لكون الثانية بيانا لها اي
للاولى لخفائها اي الاولى نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم
هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اي وزان
قال يا آدم وزان عمر في اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب
ولا دبر حيث جعل الثاني بيانا وتوضيحا للاول فظاهر ان ليس
لفظ قال بيانا وتفسيرا للفظ وسوس حتى يكون هذا من باب بيان
الفعل دون الجملة بل المبين هو مجموع الجملة واما كونها اي الجملة
الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي
الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها مما ليس بمقصود وشبه
هذا بكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف الا انه لما
كان خارجيا يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع

ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها
في الضلال تهيم فبين الجملتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين لان
معنى اراها اظنها وكون المسند اليه في الاولى محبوبا وفي الثانية
محبا لكن ترك العطف لئلا يتوهم انه عطف على ابغي فيكون من مظنونات
سلمى ويحتمل الاستيناف كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها
تتحير في اودية الضلال واما كونها اي الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى
فلكونها اي الثانية جوابا لسوال اقتضته الاولى فتنزل الاولى
منزلته اي السوال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية
عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السوال لما بينهما من الاتصال
قال السكاكي فينزل ذلك السوال الذي يقتضيه الاولى وتدل عليه
بالفحوى منزلة السوال الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له
فيقطع من الكلام الاول لذلك وتنزيله منزلة السوال الواقع انما
يكون لنكتة كاغناء السامع عن ان يسال او مثل ان لا يسمع منه
اي من السامع شيء تحقيرا له وكراهة لكلامه او مثل ان لا ينقطع
كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير

السوال

الى السوال بترك العاطف او بغير ذلك وليس في كلام السكاكي ان
الاولى تنزل منزلة السوال وكان المص نظر الى ان قطع الثانية
عن الاولى مثل قطع الجواب عن السوال انما يكون على تقدير
تنزيل الاولى منزلة السوال وتشبيهها به والاظهر انه لا حاجة الى ذلك
بل مجرد كون الاولى منشأ السوال كاف في ذلك اشير اليه في الكشاف
ويسمى الفصل لذلك اي لكونه جوابا لسوال اقتضته الاولى
استينافا وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى استينافا ومستانفة وهو
اي الاستيناف ثلثة اضرب لان السوال الذي تضمنته الاولى
اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل
سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك
بقرينة العرف والعادة لانه اذا قيل فلان مريض فانما يسال
عن مرضه وسببه لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا لا سيما
السهر والحزن حتى يكون السوال عن السبب الخاص واما عن
سبب خاص لهذا الحكم نحو قوله تعالى وما ابرئ نفسي ان النفس
لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء بقرينة التاكيد

وهذا الضرب يقتضي تاكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد ومن الى الخاتمة
اذا كان طالبا مترددا احسن تقوية الحكم بموكد ولا يخفي ان المراد
بالاقتضاء ههنا الاقتضاء استحسانا لا وجوبا والمستحسن في باب
البلاغة بمنزلة الواجب واما من غيرهما اي السبب المطلق والخاص
نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال ابراهيم في جواب
سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن لكونها بالجملة الاسمية
الدالة على الدوام والثبوت وقوله زعم العواذل جمع عاذلة
بمعنى جماعة عاذلة انني في غمرة اي في شدة صدقوا اي الجماعات
العواذل في زعمهم انني في غمرة ولكن غمرتي لا تنجلي ولا تنكشف
بخلاف اكثر الغمرات والشدائد كانه قيل اصدقوا ام كذبوا فقيل
صدقوا وايضا منه اي من الاستيناف وهذا اشارة الى تقسيم
آخر له ما ياتي باعادة اسم ما استونف عنه اي اوقع عنه الاستيناف
واصل الكلام استونف عنه الحديث فحذف المفعول وتنزل
الفعل منزلة اللازم نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان
باعادة اسم زيد ومنه ما بني على صفته اي صفة ما استونف عنه

دون

دون اسمه والمراد صفة تصلح للترتب الحديث علته نحو احسنت الى
زيد صديقك القديم اهل لذلك والسوال المقدر فيهما لماذا احسن
اليه او هل هو حقيق بالاحسان وهذا اي الاستيناف المبني على
الصفة ابلغ لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كالصداقة
القديمة في المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على
على الوصف الصالح للعلية انه علة له وههنا بحث وهو ان السوال
اذا كان عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة والا فلا وجه
لاشتماله عليه كما في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل
ووجه التفصي عن ذلك مذكور في الشرح وقد يحذف صدر الاستيناف
فعلا كان او اسما نحو قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال
كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال فيمن قراها مفتوح
الباء وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول اي قول من
يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا
جوابا للسوال عن تفسير الفاعل المبهم وقد يحذف الاستيناف
كله اما مع قيام شي مقامه نحو قول الحماسي زعمتم ان اخوتكم قريش

لهم الف اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة

في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الاف

اي موالفة في الرحلتين المعروفتين كانه قيل اصدقنا ام كذبنا فقيل

كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم

ايلاف مقامه لدلالته عليه او بدون ذلك اي قيام شيء مقامه

اكتفاء بمجرد القرينة نحو فنعم الماهدون او نحن على قول الي على قول

من يجعل المخصوص خبر المبتدا اي هم نحن ولما فرغ عن بيان الاحوال

الاربعة المقتضية للفصل شرع في بيان الحالتين المقتضيتين للوصل

فقال واما الوصل لرفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد

لكلام سابق كما اذا قيل هل الامر كذلك فقالوا لا اي ليس الامر

فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية دعائية فبينهما كمال

الانقطاع لكن عطفت عليها لان ترك العطف يوهم انه دعاء على المخاطب

بعدم التاييد مع ان المقصود دعاء له بالتاييد فاينما وقع هذا الكلام فالمعطوف

عليه هو مضمون قوله لا وبعضهم لما لم يقف على المعطوف عليه في هذا

الكلام فالمعطوف نقل عن الثعالبي حكاية مشتملة على قوله قلت

رجلا تحرى

لا وايدك

الا وايدك الله وزعم ان قوله وايدك الله عطف على قوله قلت ولم يعرف
انه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول وانه لم يحك الحكاية بعين
ما قال للمخاطب الا وايدك الله فلا بد له من معطوف عليه واما للتوسط
عطف على قوله واما الوصل لدفع الايهام اي اما الوصل للتوسط
الجملتين بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد صحفه بعضهم اما
بكسر الهمزة فركب متن عمياء وخبط خبط عشواء فاذا اتفقتا اي
الجملتان خبرا وانشاء لفظا ومعنى ومعنى فقط بجامع اي يكون بينهما
جامع بدلالة ما سبق من انه اذا لم يكن جامع فبينهما كمال الانقطاع
ثم الجملتان المتفقتان خبرا وانشاء لفظا ومعنى قسمان لانهما
اما انشائيتان او خبريتان والمتفقتان معنى فقط ستة اقسام
لانهما ان كانتا انشائيتين معنى فاللفظان اما خبران او الاولى خبر
والثانية انشاء او بالعكس وان كانت خبريتين معنى فاللفظان
اما انشاءان او الاولى انشاء والثانية خبر او بالعكس فالمجموع ثمانية
اقسام والمصنف اورد للقسمين الاولين مثاليهما كقوله
يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان

الفجار لفي جحيم في الخبريتين لفظا ومعنى الا انهما في المثال الثاني
متناسبتان في الاسمية بخلاف الاول وكقوله تعالى كلوا واشربوا و
لا تسرفوا في الانشائيتين لفظا ومعنى واورد للاتفاق معنى
فقط مثالا واحدا اشارة الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من اقسامه
الستة واعاد لفظ الكاف فيه تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى
فقط فقال وكقوله واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله
وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتمى والمساكين وقولوا
للناس حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون مع اختلافهما لفظا
لكونهما انشائيتين معنى لان قوله لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء
اي لا تعبدوا وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان
يقدر خبر في معنى الطلب اي وتحسنون بالوالدين بمعنى احسنوا فتكون
الجملتان خبرا لفظا انشاء معنى وفائدة تقدير الخبر ثم جعله بمعنى الانشاء
اما لفظا فالملائمة مع قوله لا تعبدون واما معنى فالمبالغة باعتبار ان
المخاطب كانه سارع الى الامتثال فهو يخبر عنه كما تقول تذهب الى فلان
تقول له كذا تريد الامر او يقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو

الظاهر

انشاء اي واحسنوا بالوالدين احسانا فيكونان انشائيتين معنى مع ان
اللفظة الاولى اخبار واللفظة الثانية انشاء والجامع بينهما اي بين
الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما وبالمسندين جميعها
اي باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية
وكذا اعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد و
يكتب لمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابها
ويعطي زيد ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما
واما عند تغايرهما فلا بد من تناسبهما كما اشار بقوله وزيد شاعر و
عمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اي بين زيد وعمرو
كالاخوة والصداقة والعداوة او نحو ذلك وبالجملة يجب ان يكون
احدهما مناسبا من الآخر وملابسا له ملابسة لها نوع اختصاص بخلاف
زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اي بدون المناسبة بين زيد وعمرو
فانه لا يصح وان اتحد المسندان ولهذا حكموا بامتناع نحو خفي ضيق
وخاتمي ضيق بخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان
بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن لعدم تناسب الشعر وطول القامة

السكاكي ذكر انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة
المفكرة جمعا من جهة العقل وهو الجامع العقلي او من جهة الوهم وهو
الجامع الوهمي او من جهة الخيال وهو الجامع الخيالي والمراد بالعقل
القوة العاقلة المدركة للكليات وبالوهم القوة المدركة للمعاني
الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان يتادى اليها من طرق
الحواس كادراك الشاة معنى في الذئب وبالخيال القوة التي تجمع
فيها صور المحسوسات ويبقى فيها بعد غيبتها من الحس المشترك و
هي القوة التي يتادى اليها صور المحسوسات من طرف الحواس
الظاهرة وبالمفكرة التي شانها التفصيل والتركيب بين الصور
الماخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع
بعض ونعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني
ما لا يمكن فقال السكاكي الجامع بين الجملتين اما عقلي وهو ان يكون
بين الجملتين اتحاد في تصور ما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في
قيد من قيودهما وهذا ظاهر في ان المراد بالتصور الا المتصور ولما
كان مقرر انه لا يكفي في عطف الجملتين وجود الجامع بين المفردين

متوا مبغو وانها باعتراف السكاكي ايضا غير المقبض عبارة السكاكي وقال
الجامع بين الشيئين اما عقلي وهو امر بسببه يقتضي العقل اجتماعهما
في المفكرة وذلك بان يكون بينهما اتحاد في التصور او تماثل فان
العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما فيصيران
متحدين وذلك لان العقل يجرد الجزئي عن عوارضه المشخصة
الخارجية وينزع منه المعنى الكلي فيدركه على ما تقرر في موضعه
وانما قال في الخارج لانه لا يجرده عن المشخصات العقلية لان كل
ما هو موجود في العقل فلا بد له من تشخص عقلي به يمتاز عن سائر
المعقولات وههنا بحث وهو ان التماثل هو الاتحاد في النوع
مثل اتحاد زيد وعمرو مثلا في الانسانية واذا كان التماثل جامعا
لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على اخوة زيد وعمرو او صداقتهما
او نحو ذلك لانهما متماثلان لكونهما من افراد الانسان والجواب
ان المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص
بهما على ما سيتضح في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين
بحيث لا يمكن تعقل كل منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر كما بين

العلة والمعلول فان كل منهما بالقياس الى تعقل الآخر امر يصدر
عنه امر آخر بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة و
الآخر معلول والاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل
عدد آخر فهو اقل من الآخر والآخر اكثر منه او وهمي وهو امر بسببه
يحتال الوهم في اجتماعهما عند المفكرة بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه
لم يحكم بذلك وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني
بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق
الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه
يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون
ولذلك ترى ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين حسن الجمع بين
الثلثة التي في قوله ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق
والقمر فان الوهم يتوهم ان هذه الثلثة من نوع واحد وانما اختلفت
بالعوارض والعقل يعرف انها امور متباينة او يكون بين تصوريهما
تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد
كالسواد والبياض في المحسوسات والكفر والايمان في المعقولات

والي

والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لان الايمان هو تصديق
النبي عليه السلام في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس
لذلك والاذعان به على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند
المحققين مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه
ان يكون مؤمنا وقد يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون وجوديا
فيكونان متضادين وما يتوصف بها اي بالمذكورات كالاسود
والابيض والمؤمن والكافر وامثال ذلك فانه قد تعد من المتضادين
باعتبار الاشتمال على الوصفين المتضادين او شبه تضاد كالسماء
والارض في المحسوسات فانهما وجوديان احدهما في غاية الارتفاع
والآخر في غاية الانحطاط وهذا معنى شبه التضاد وليسا متضادين
لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض و
لا من قبيل الاسود والابيض لان الوصفين المتضادين ههنا
ليسا بداخلين في مفهومي السماء والارض والثاني فيما يعم
المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون
سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون

مسبوقا بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين

لا يمكن اجتماعهما ولم يجعلا متضادين كالاسود والابيض لانه قد اشترط

في التضاد ان يكون بينهما غاية الخلاف ولا يخفى ان مخالفة الثالث

والرابع وغيرهما للاول اكثر من مخالفة الثاني له مع ان العدم معتبر

في مفهوم الاول فلا يكون وجوديا فانه اي انما جعل التضاد وشبهه

جامعا وهميا لان الوهم ينزلهما منزلة التضايف في انه لا يحضره

احد المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضره الآخر ولذلك تجد

الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات الغير

المتضادات يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل

كلا منهما ذاهلا عن الآخر او خيالي وهو امر بسببه يقتضي الخيال

اجتماعهما في المفكرة وذلك بان يكون بين تصوريهما تقارن

في الخيال سابق على العطف لاسباب مودية الى ذلك و

اسبابه اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت

الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم من صور لا انفكاك

بينهما في خيال وهي في خيال آخر مما لا يجمع اصلا وكم من صور لا تغيب

عن خيال وهي في خيال آخر مما لا يقطع فقط ولصاحب علم المعاني

بفضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابوابه الفصل والوصل

وهو مبني على الجامع لا سيما الجامع الخيالي فان جمعه على مجرى الالف

والعادة تحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال

وبيان الاسباب مما يفوته الحصر فظهر ان ليس المراد بالجامع

العقلي ما يدرك بالعقل وبالوهمي ما يدرك بالوهم وبالخيالي مما

يدرك بالخيال لان التضاد وشبهه ليسا من المعاني التي يدركها

الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال

بل جميع ذلك معان معقولة وقد خفي هذا على كثير من الناس

فاعترضوا بان السواد والبياض مثلا في المحسوسات دون

الوهميات واجابوا بان الجامع كون كل واحد منهما متضادا

للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وفيه نظر لانه ممنوع و

ان ارادوا ان تضاد هذا السواد وهذا البياض معنى جزئي فتماثل

هذا مع ذلك وتضايفه معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين

التماثل والتضايف وشبههما في انها ان اضيفت الى الكليات

كانت كليات وان اضيفت الى جزئيات كانت جزئيات فكيف
يصح حمل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع
الخيالي هو تقارن الصور في الخيال فقط انه ليس بصورة ترتسم
في الخيال بل هو من المعاني فان قلت كلام صاحب المفتاح مشعر
بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من
مفرداتها وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع صحة نحو
خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس ومرارة الارنب والف
باذنجانة محدثة قلت كلامه هنا ليس الا في بيان الجامع بين
الجملتين واما ان اي قدر من الجامع يجب لصحة العطف فموكول
الى موضع آخر وقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين المسندين
والمسند اليهما جميعا والمص لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع
سهو منه واراد اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين
الشيئين ومكان قوله اتحاد في تصورهما اتحاد في التصور فوقع
الخلل في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد
او شبه تضاد والخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان

التضاد

التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما
اعني العلم بهما وكذا التقارن في الخيال انما هو بين نفس
التصور فلا بد من تاويل كلام المص وحمله على ما ذكره السكاكي
بان يراد بالشيئين الجملتان وبالتصور تصور مفرد من مفردات
الجملة مع ان ظاهر عبارته يابي ذلك وبحث الجامع زيادة
تفصيل وتحقيق اوردناه في الشرح وانه من المباحث التي
ما وجدنا احدا حام حول تحقيقها ومن محسنات الوصل بعد
وجود المصحح تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية وتناسب
الفعليتين في المضي والمضارعة فاذا اردت مجرد الاخبار
من غير تعرض للتجدد في احديهما والثبوت في الاخرى قلت
قام زيد وقعد عمرو وكذا زيد قايم وعمرو قاعد الا لمانع مثل ان
يراد في احديهما التجدد وفي الاخرى الثبوت فنقول قام زيد
وعمرو قاعد او يراد في احديهما المضي وفي الاخرى المضارعة
فنقول قام زيد وعمرو يقعد او يراد في احديهما الاطلاق وفي
الاخرى التقييد بالشرط كقوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك

ولو انزلنا ملكا لقضي الامر ومنه قوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون
ساعة ولا يستقدمون فعندي ان قوله ولا يستقدمون
~~عندي ان قوله~~ عطف على الشرطية قبلها لا على جزاء
اعني قوله لا يستاخرون اذ لا معنى لقولنا اذا جاء اجلهم لا
يستقدمون تذنيب هو جعل الشيء ذنابة للشيء شبه به
ذكر بحث الجملة الحالية وكونها بالواو وبدونها اخرى عقيب
بحث الفصل والوصل لمكان التناسب اصل الحال المنتقلة
اي الكثير الراجح فيها كما يقال الاصل في الكلام هو الحقيقة ان
يكون بغير واو واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة المقررة لمضمون
الجملة فانها يجب ان يكون بغير واو البتة لشدة ارتباطها
بما قبلها وانما كان الاصل بالمنتقلة الخلو عن الواو لانها
في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدا فان قولك
جاء زيد راكبا اثبات الركوب لزيد كما في زيد راكب الا
انه في الحال على سبيل التبعية وانما المقصود اثبات
المجيء وجئت بالحال لتزيد في الاخبار عن المجيء هذا المجيء وصف

له اي ولانها في المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة
الى المنعوت الا ان المقصود في الحال كون صاحبها على هذا
الوصف حال مباشرة الفعل فهي قيد الفعل وبيان لكيفية
وقوعه بخلاف النعت فانه لا يقصد به ذلك بل مجرد اتصاف
المنعوت واذا كانت الحال مثل الخبر والنعت فكما انهما
يكونان بدون الواو فكذلك الحال واما ما ورده بعض
النحويين من الاخبار والنعوت المصدرة بالواو كالخبر في باب
كان والجملة الوصفية المصدرة بالواو التي تسمى واو التأكيد
لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف فعلى سبيل التشبيه والالحاق
بالحال لكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة فانها
اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة
من غير ان تتوقف على التعليق بما قبلها وانما تحتاج الى
من حيث هي جملة لا انها من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة
على التعليق بكلام سابق قصد تقييده بها فتحتاج الجملة الواقعة
حالا الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه فكل من

الضمير والواو صالح للربط والاصل الذي لا يعدل عنه بالم تمس
الحاجة الى زيادة ارتباط هو الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال
المفردة والخبر والنعت فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن
ضمير صاحبها الذي تقع هي حالا عنه وجب الواو ليحصل الارتباط
فلا يجوز خرجت زيد قايم ولما ذكر ان كل جملة خلت عن الضمير
وجب فيها الواو واراد ان يبين ان اي جملة ذلك فيها واي
جملة لا يجوز فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي
يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا
معرفا او منكرا مخصوصا لا نكرة محضة او مبتدا او خبرا فانه لا يجوز
ان ينتصب عنه حال على الاصح وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لما
قوله كل جملة مبتدا خبره قوله يصح ان يقع تلك الجملة حالا عنه
ليدخل اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو ولما لم يثبت
هذا الحكم له اعني وقوع الحال عنه لم يصح اطلاق اسم صاحب الحال
عليه الا مجازا وانما قال ينتصب عنه حال ولم يقل يجوز ان
يقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير

المصدر

المصدرة بالمضارع المثبت فيصح استثناؤها بقوله الا المصدرة
بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يجعل
ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سياتي من ان ربطها يجب
ان يكون بالضمير فقط ولا يخفى ان المراد بقوله كل جملة الجملة
الصالحة للحالية فالجملة الخبرية بخلاف الانشائيات فانها لا تقع
حالا البتة لا مع الواو ولا بدونها والا عطف على قوله ان خلت
اي وان لم يخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها فان كانت فعلية
والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي الواو نحو ولا تمنن
تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل
في الحال هي الحال المفردة لموافقة المفرد في الاعراب وتطفل
الجملة عليه بوقوعها موقعه وهي المفردة تدل على حصول صفة
اي معنى قائم بالغير لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او
المفعول والهيئة معنى قائم بالغير غير ثابتة لان الكلام في
الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا
له يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها

بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو اي المضارع
المثبت كذلك اي دال على حصول صفة غير ثابتة مقارن
لما جعلت قيدا له كالمفرد فيمتنع الواو فيه كما في المفردة اما الحصول
اي اما دلالة المضارع المثبت على حصول صفة غير ثابتة فلكونه
مضارعا فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال وفيه نظر لان الحال
التي يدل عليها المضارع هو زمان التكلم وحقيقته اجزاء متعاقبة
قبلية من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال التي نحن بصددها
تجب ان تكون مقارنا لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا
كان او حالا او استقبالا فلا دخل للمضارع في المقارنة فالاولى
ان يعلل امتناع الواو في المضارع المثبت بانه على وزن اسم
الفاعل لفظا وبتقديره معنى واما جاء من نحو قول بعض العرب
قمت واصك وجهه وقوله فلما خشيت اظافيرهم اي اسلحتهم
نجوت وارهنهم مالكا فقيل انما جاز الواو في المضارع المثبت
الواقع على اعتبار حذف المبتدا ليكون الجملة اسمية اي وانا
انا اصك وانا ارهنهم كما في قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني

الحول

رسول الله اي وانتم تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك ١٣٤٣ ١

وجهه شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر
رحمه الله هي اي الواو فيها للعطف لا للحال اذ ليس المعنى قمت
صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل
قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل عن لفظ الماضي الى
المضارع لحكاية الحال الماضية ومعناها ان يفرض ما كان في الزمان
الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع فان كان
الفعل مضارعا منفيا فالامر جائز ان الواو وتركه كقراءة ابن
ذكوان فاستقيما ولا تتبعا بالتخفيف اي بتخفيف النون
فيكون لا للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة
الرفع فيكون اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فيكون الواو
للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بالتشديد فانه نهي
مؤكد معطوف على الامر وكقوله لنا اي اي شيء ثبت لنا
لا نؤمن بالله اي حال كوننا غير مؤمنين فالفعل المنفي حال بدون
الواو وانما جاز فيه الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا

دون الحصول لكونه منفيا والمنفي انما يدل مطابقة على
عدم الحصول وكذا يجوز الواو وتركه ان كان الفعل ماضيا
لفظا او معنى كقوله تعالى اخبارا انى يكون لي غلام وقد بلغني
الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو
وهذا في الماضي لفظا واما في المنفي معنى فالمراد به المضارع المنفي
بلم او لما فانهما يقلبان معنى المضارع الى الماضي فاورد للمنفي
بلم مثالين احدهما مع الواو والآخر بدونه واقتصر في المنفي
بلما على ما هو بالواو وكانه لم يطلع على مثال ترك الواو الا انه
مقتضى القياس فقال وقوله انى يكون لي غلام ولم يمسسني
بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء
وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا
من قبلكم اما المثبت اي اما جواز الامرين في الماضي المثبت
فلدلالته على الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا
دون المقارنة لكونه ماضيا فلا يقارن الحال وبهذا الرأي
ولعدم دلالته على المقارنة شرط ان يكون مع قد ظاهرة

او

كما في قوله تعالى وقد بلغني الكبر وهو مقدرة كما في قوله حصرت صدورهم
لان يقرب الماضي الى الحالية والاشكال المذكور وارد
ههنا وهو ان الحال التي نحن بصددها غير الحال التي تقابل
المقابل الماضي وتقرب قد الماضي ههنا فيجوز المقارنة
اذا كان الحال والعامل ماضيين وتحفظ قد انها تقرب
الماضي من الحال التي هي زمان التكلم وربما يبعده عن
الحال التي نحن بصددها كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية
وقد ركب فرسه والاعتذار عن ذلك مذكور في الشرح
واما المنفي واما جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته
على المقارنة دون الحصول اما الاول اي دلالته على المقارنة
فلان لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء
الى زمان التكلم وغيرها اي غير لما مثل لم وما لانتفاء متقدم
على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك
الانتفاء لما سيجيء حتى تظهر قرينة تدل على الانقطاع كما في قولنا
لم يضرب ذلك امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اي بالنفي او

بان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة
عند الاطلاق وترك التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الاستمرار
بخلاف المثبت فان وضع القول على افادة التجدد من غير
ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى في صدقه
وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب استغرق
النفي لجميع اجزاء زمان الماضي لكن لا قطعيا بخلاف لما وذلك
لانهم قصدوا ان يكون الاثبات والنفي في طرفي نقيض ولا شك
ان الاثبات في الجملة انما ينافيه النفي دائما وتحقيقه اي تحقيق
هذا الكلام ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود
يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود
لانه وجود عقيب وجود ولابد للموجود الحادث من السبب بخلاف
استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفيه مجرد انتفاء
سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم حتى توجد عللها فنفي
الجملة لما كان الاصل في النفي الاستمرار حصل من اطلاق الدلالة
على المقارنة واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه

منفيا

فيقال اذا كانت الجملة فعلية وان كانت اسمية فالمشهور ١٣٦٠
جواز تركها اي الواو لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لان
الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير
ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى في بمعنى
مشافها وايضا المشهور ان دخولها اي الواو اولى من تركها
لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور
الاستيناف فيها فحسن زيادة رابطة نحو قوله تعالى فلا تجعلوا
الله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او
وانتم ما بينهما من التفاوت وقال عبد القاهر ان كان المبتدا
في الاسمية الحالية ضمير ذي الحال وجبت الواو سواء كان
خبره فعلا نحو جاء في زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء في زيد
وهو مسرع وذلك لان الجملة لا يترك فيها الواو حتى في
صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدير العهد لمؤكد
في ان لا يستانف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء في
زيد وهو يسرع او هو مسرع لانك اذا عادت ذكر زيد و
جئت بضمير المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا

في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه
في الاثبات لان اعادة ذكره لا يكون حتى يقصد استيناف
الخبر عنه بانه يسرع والا فكنت تركت المبتدا بمضيعة وجعلته
لغوا في البين وجرى مجرى ان يقول جاءني زيد وعمرو يسرع
امامه ثم يزعم انك لم تستانف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا
وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع
الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه
واصله بضرب من التاويل ونوع من التشبيه هذا كلامه في دلائل
الاعجاز وهو مشعر بوجوب الواو في نحو جاءني زيد وزيد يسرع او
مسرع وجاءني زيد وعمرو يسرع ومسرع امامه بالطريق الاولى
ثم قال الشيخ وان جعل على كتفه سيف حالا كثر فيها اي في
تلك الحال تركها اي ترك الواو نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة
او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد اي بقية من الليل
يعني اذا لم يعرف قدري اهل البلدة او لم اعرفهم خرجت
منهم مصاحبا للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا علي شيء من
ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله علي سواد حال تركت

فيها

فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل
هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدا وينبغي
ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل
دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعل ماض هذا كلامه وفيه بحث
والظاهر ان مثل على كتفه سيف يحتمل ان يكون في تقدير
المفرد وان يكون جملة اسمية قدم خبرها وان يكون فعلية
مقدرة بالماضي او المضارع فعلى تقدير يمتنع الواو وعلى
تقدير يجب الواو فمن اجل هذا كثر تركها وقال الشيخ
ايضا ويحسن الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية
تارة لدخول حرف على المبتدا يحصل بذلك الحرف نوع
من الارتباط كقوله فقلت عسى ان تبصريني كانما بني
حوالي الاسود الحوارد من حرد اذا غضب فقوله بني
الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني و
لولا دخول كانما عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله
حوالي اي اكنافي وجوانبي حال من بني لما في حرف التشبيه

من معنى الفعل ويحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية
الواقعة حالا بعقب مفرد حالا كقوله والله يبقيك لنا سالما
برداك تبجيل وتعظيم فقوله برداك تبجيل وتعظيم حال ولو لم
يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو
الايجاز والاطناب والمساوات قال السكاكي اما الايجاز
والاطناب فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية التي
يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان الموجز انما يكون
موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما مطنبا
بالنسبة الى ما هو انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك
التحقيق والتعيين اي لا يمكن التنصيص على ان هذا المقدار
من الكلام ايجاز وذلك اطناب اذ رب موجز يكون مطنبا
بالنسبة الى كلام آخر وبالعكس والبناء على امر عرفي اي والا
بالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف الاوساط
اي الناس الذين ليسوا في مرتبة البلاغة ولا في غاية الفهاهة
اي كلامهم في مجرى عرفهم في تادية المعاني عند المعاملات

والمحاورات

والمحاورات وهو اي هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب
البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا
منهم لان غرضهم تادية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ
كيف كانت ومجرد تاليف يخرجها عن حكم النعيق فالايجاز
اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه
باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ما
سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة
اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اي من الكلام
الذي ذكره المتكلم وتوهم بعضهم ان المراد بما ذكر متعارف الاوساط
وهو غلط لا يخفى على من له قلب او القى السمع وهو شهيد يعني
كما ان الكلام يوصف بالايجاز لكونه اقل من المتعارف
كذلك يوصف به لكونه اقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر
وانما قلنا بحسب الظاهر لانه لو كان اقل مما يقتضيه المقام ظاهرا
وتحقيقا لم يكن في شيء من البلاغة مثاله قوله تعالى قل رب
اني وهن العظم مني فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف

اعني قولنا يارب شبخت والايجاز بالنسبة الى مقتضى المقام ظاهر الا انه مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط فلا يجاز معنيان بينهما عموم وخصوص من وجه وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه الا كثيرا تحقق معاني الامور النسبية وتعرف تعريفا يليق بها كالابوة والاخوة وغيرها والجواب انه لم يرد تعسر بيان معناهما لان ما ذكره بيان لمعناهما بل اراد تعسر التحقيق والتعيين في ان هذا القدر ايجاز وذاك اطناب ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال الايجاز هو الاداء باقل من المتعارف اطنابا يليق بالمقام من كلام المبسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة اذ لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيته لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويرجع اليه والجواب ان الالفاظ قوالب المعاني والاوساط الذين لا يقدرون في تادية المعاني على اختلاف العبارات

المعاني

التصرف

والتصرف في لطائف الاعتبارات لهم حد من الكلام يجري
بينهم في المحاورات والمعاملات معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء
على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط
الموصوف فانما هو للبلغاء العارفين بمقتضيات الاحوال
بقدر ما يمكن لهم فلا يحيل عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط
والاقرب الى الصواب ان يقال المقبول من طرف التعبير
عن المراد تادية اصله بلفظ مساو له اى الاصل المراد او
بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساوات
ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون ناقصا
وافيا به والاطناب ان يكون زائدا عليه لفائدة واحترز بواف
عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد
وغير واف به كقوله والعيش خير في ظلال النوك اي الحمق
والجهالة ممن عاش كدا اي نكدا ومتعوبا اي الناعم في
ظلال العقل يعني ان اصل المراد ان العيش الناعم في ظلال
النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف

بذلك فيكون مخلا فلا يكون مقبولا واحترز بفائدة عن التطويل
وهو ان يزيد اللفظ على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ
الزائد متعينا نحو قوله وقددت الاديم لراهشيه والفى اي وجد
قولها كذبا ومينا والكذب والمين واحد فقوله قددت اي قطعت
والراهشان العرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه
وفي الفى لجذيمة الابرش وفي قددت وفي قولها للزباء والبيت
في قصة قتل الزباء لجذيمة الابرش وهي معروفة واحترز ايضا
بفائدة عن الحشو وهي زائدة متعينة لا لفائدة المفسد للمعنى
كالندى في قوله ولا فضل فيها اي في الدنيا للشجاعة والندى
وصبر الفتى لولا لقاء شعوب هي علم المنية صرفها للضرورة
وعدم الفضيلة على عدم الموت انما يظهر في الشجاعة والصبر
لتيقن الشجاع بعدم الهلاك وتيقن الصابر بزوال المكروه
بخلاف الباذل ماله اذا تيقن بالخلود وعرف احتياجه الى
المال دائما فان بذله افضل مما اذا تيقن بالموت وتخلف
المال وغاية اعتذاره ما ذكره الامام ابن جني وهو ان في الخلود

وتنقل

وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاما ١٤٠

ليسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يتطاير بتبذل المال كثير
فضل وعن الحشو الغير المفسد للمعنى وكقوله اعلم علم اليوم
والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فلفظ قبله حشو غير
مفسد وهذا بخلاف ما يأتي البصرة تعيني كسمعته باذني وكتبته
بيدي اي في مقام يفتقر الى التاكيد المساوات قدمها لانه الاصل
المقيس عليه نحو ولا يحيق المكر السيء الا باهله وقوله فانك
كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنتأى عنك
واسع اي موضع البعد عنك روسعة شبهه في حال سخطه وهوله
بالليل قيل في الاية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف
جواب الشرط فيكون كل منهما ايجاز الامساواة وفيه نظر
لان اعتبار هذا الحذف رعاية لامر لفظي لا يفتقر اليه تادية اصل
المراد حتى لو صرح به لكان اطنابا بل تطويلا وبالجملة لا نسلم ان
لفظ الاية والبيت ناقص عن اصل المراد والايجاز ضربان
ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حيوة فان

معناه كثير ولفظه يسير وذلك لان معناه ان الانسان اذا
علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا له الى ان لا يقدم على
القتل فارتفع بالقتل الذى هو قصاص كثير من قتل
الناس بعضهم بعض فكان ارتفاع القتل حيوة لهم
ولا حذف فيه اي ليس فيه حذف شيء مما يؤدي به
اصل المراد واعتبار الفعل الذي يتعلق به الظرف رعاية
لامر لفظي حتى لو ذكر كان تطويلا وفضله اى رجحان قوله
ولكم في القصاص حيوة على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى
وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره
اي اللفظ الذي يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اي من
قوله ولكم في القصاص حيوة وما يناظره منه هو قوله في القصاص
حيوة لان قوله لكم زائد على معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف
في القصاص حيوة مع التنوين احد عشر وحروف القتل
انفى للقتل اربعة عشر اعنى الحروف الملفوظة اذ بالعبارة
يتعلق الايجاز لا بالكتابة والنص اي وبالنص على المطلوب

رقم

يعني الحيوة وما يقيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه اي لمنع
القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فحصل
لهم في هذا الجنس من الحكم اعني القصاص حيوة عظيمة او من
النوعية اي لكم في القصاص نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة
للمقتول اي الذي يقصد قتله والقاتل اي الذي يقصد
القتل بالارتداع عن القتل لمكان العلم بالاقتصاص واطراده
اي ويكون قوله ولكم في القصاص حيوة مطردا اذ الاقتصاص
مطلقا سبب للحيوة بخلاف القتل فانه قد يكون انفى
للقتل كالذي على وجه القصاص وقد يكون ادعى له كالقتل
ظلما وخلوه خلوه عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على
تكرار القتل ولا يخفى ان الخالي عن التكرار افضل من المشتمل
عليه وان لم يكن مخلا بالفصاحة واستغنائه عن تقدير
محذوف بخلاف قولهم فان تقديره القتل انفى للقتل
من تركه والمطابقة اي وباشتماله على صنعة المطابقة
وهي الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة كالقصاص والحيوة

والايجاز الحذف عطف على ايجاز القصر والمحذوف اما جزء
جملة عمدة كان او فضلة مضاف بدل من جزء جملة نحو
واسئل القرية اي اهل القرية او موصوف نحو انا ابن جلا
وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني الثنية العقبة وفلان
طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور وقوله جلا جملة وقعت
صفة لمحذوف ابن رجل جلا اي انكشف امره او كشف الامور
وقيل جلا ههنا علم وحذف التنوين باعتبار انه منقول عن الجملة
اعني الفعل مع الضمير لا من الفعل وحده او صفة نحو وكان وراءهم
ملك ياخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحوها كسليمة
او غير معيبة بدليل ما قبله وهو قوله تعالى فاردت ان اعيبها
لدلالته على ان الملك كان لا ياخذ المعيبة او شرط كما مر في
آخر باب الانشاء او جواب شرط وحذفه يكون اما لمجرد الاختصار
نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون فهذا
شرط حذف جوابه اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى
وما تاتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين او

لدلالة

للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف او لتذهب
نفس السامع كل مذهب ممكن مثالهما قوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا
على النار بحذف جواب الشرط للدلالة على انه لا يحيط به الوصف
او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن او غير ذلك المذكور
كالمسند اليه والمسند والمفعول كما مر في الابواب السابقة و
كالمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق
من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل
ما بعده يعني قوله تعالى اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من
بعد وقاتلوا واما جملة عطف على جزء جملة فان قلت ماذا
اراد بالجملة ههنا حيث لم يعد الشرط والجزاء جملة قلت
اراد الكلام المستقل الذي لا يكون جزء من كلام آخر مسبب
عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل فهذا السبب
مذكور حذف مسببه اي فعل ما فعل او سبب لمذكور نحو فقلنا
اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا ان
قدر فضربه بها فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة وهي سبب

لقوله فانفجرت ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت
فيكون المحذوف جزء جملة هو الشرط ومثل هذه الفاء
يسمى به فاء فصيحة قيل على التقدير الاول وقيل على التقدير
الثاني وقيل على التقديرين او غيرهما اي غير السبب
والمسبب نحو فنعم الماهدون على ما مر في بحث الاستيناف
من انه على حذف المبتدا او الخبر على قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدا محذوف واما اكثر عطف على اما جملة اي اكثر من
جملة واحدة نحو انا انبئكم بتاويله فارسلون يوسف اي فارسلوني
الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف
والحذف على وجهين احدهما ان لا يقام شيء مقام المحذوف
بل يكتفى بالقرينة كما مر في الامثلة السابقة المذكورة والثاني
ان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك قوله
فقد كذبت ليس جزاء الشرط لان تكذيب الرسل متقدم
على تكذيبه بل هو سبب لمضمون الجواب المحذوف اقيم
مقامه اي فلا تحزن واصبر ثم الحذف لا بد له من دليل

والدليل

١٤٣

وارد لكثيرة منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف والمقصد الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة والدم فان العقل دل على ان ههنا حذفا اذ الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان والمقصد الاظهر من هذه الاشياء المذكورة في الآية تناولها الشامل للاكل والشرب الا لبيان نحو على تعيين المحذوف وفي قوله منها ان يدل ادنى تسامح وكانه على حذف مضاف ومنها ان يدل العقل عليهما اي على الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك فالعقل يدل على امتناع مجيء الرب تعالى وتقدس ويدل على تعيين المراد ايضا اي امره او عذابه فالامر المعين الذي دل عليه العقل هو احد الامرين لا احدهما على التعيين ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل يدل على ان فيه حذفا اذ لا معنى للوم على ذات الشخص واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله تعالى قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله

تراود فتاها عن نفسه او في شأنه حتى تيمها اي الحب
والمراودة والعادة دلت على الثاني اي مراودته لان
الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره اي الحب
المفرط اياه اي صاحبه فلا يجوز ان يقدر في حبه ولا
في شأنه لكونه لا يلام له فتعين ان يقدر في مراودته نظرا
الى العادة وهاهنا الشروع في الفعل يعني من ادلة تعيين
المحذوف لا من ادلة الحذف لان دليل الحذف
هاهنا هو ان الجار والمجرور لا بد ان يتعلق بشيء والشروع
في الفعل دل على انه ذلك الذي شرع فيه نحو بسم الله فيقدر
ما جعلت التسمية مبدأ له ففي القراءة يقدر باسم الله
اقرأ وعلى هذا القياس ومنها اي من ادلة تعيين المحذوف
الاقتران كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين فان مقارنة هذا
الكلام لاعراس المخاطب بالاعراس وتلبسه به دل على
ذلك اي اعرست والرفاء هو الالتئام والاتفاق والباء للملابسة
والاطناب لما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين

مختلفتين

مختلفتين احدهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من ١٤٤
علم واحد او ليتمكن في النفس فضل تمكن لما جبل الله النفوس
عليه من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع عندها
او لتكمل لذة العلم به اي بالمعنى لما لا يخفى من ان نيل الشيء
بعد الشوق والطلب الذ نحو رب اشرح لي صدري فان
اشرح لي يفيد طلب شرح شيء ماله اي للطالب وصدري
يفيد تفسيره اي تفسير ذلك الشيء ومنه اي من الايضاح
بعد الابهام باب نعم على احد القولين اي قول من يجعل
المخصوص خبر مبتدا محذوف اذ لو اريد الاختصار اي ترك
الاطناب كفى نعم زيد في هذا اشعار بان الاختصار قد يطلق
على ما يشمل المساواة ايضا ووجه حسنه اي حسن باب نعم
سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض
الاعتدال من جهة الاطناب بالايضاح بعد الابهام والايجاز
بحذف المبتدا، وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب
وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان ايهام الجمع بين المتنافيين

من الامور المستغربة التي يستلذ بها النفس وانما قال
ايهام لان حقيقة الجمع بين المتنافيين ان يصدق على
ذات واحد وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في
زمان واحد من جهة واحدة وهو محال ومنه اي من الايضاح
بعد الابهام التوشيع وهو في اللغة لف القطن المندوف
وفي الاصطلاح ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين
ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن ادم ويشب فيه
خصلتان الحرص وطول الامل واما بذكر الخاص بعد العام
عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام والمراد الذكر على
سبيل العطف للتنبيه على فضله اي مزية الخاص حتى كانه
ليس من جنسه اي العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة
التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام
بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء آخر مغاير للعام
لا يشمله العام ولا يعرف حكمه منه نحو حافظوا على الصلوات
والصلوة الوسطى اي الوسطى من الصلوات او الفضلى

من قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة العصر عند الاكثر واما ١٣٢٥

بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا لا تطويلا وتلك النكتة كتاكيد

الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله

كلا ردع عن الانهماك في الدنيا وتنبيه وسوف تعلمون

انذار وتخويف اي سوف تعلمون الخطأ فيما انتم عليه

اذا عاينتم ما قدامكم من هول المحشر وفي تكريره تاكيد للردع

والانذار وفي اتيانه بثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ

من الاول تنزيلا لبعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعمالا

للفظ ثم في مجرد التدرج في درج الارتقاء واما بالايغال من

اوغل في البلاد اذا ابعد فيها واختلف في تفسيره فقيل

هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة

في قولها اي في قول الخنساء في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتاتم

اي تقتدي الهداة به كانه علم اي جبل مرتفع في راسه نار

فقولها كانه علم واف بالمقصود اعني التشبيه بما يهتدي به

الا ان في قولها في راسه نار زيادة مبالغة وتحقيق اي و

كتحقيق التشبيه في قوله كأن عيون الوحش حول خبائنا اي
خيامنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب الجزع بالفتح الخرز اليماني
الذي فيه سواد وبياض شبه عيون الوحش والى بقوله لم يثقب
تحقيقا للتشبيه لانه اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعين قال
الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فاذا
ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعدما
موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا كثرت العيون
عندنا كذا في شرح ديوان امرء القيس فعلى هذا التفسير يختص
الايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد
نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك في غير الشعر بقوله تعالى
قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون
فقوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد
لا محالة الا ان فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في
الرسل واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها
اي معنى الجملة الاولى للتوكيد فهو اعم من الايغال من جهة انه

يكون

يكون في ختم الكلام وغيره واخص منه من جهة ان الايغال قد يكون
بغير الجملة ولغير التاكيد وهو اي التذييل ضربان ضرب لم يخرج
مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله
نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو
ان يراد وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيتعلق بما قبله و
اما على الوجه الآخر وهو ان يراد وهل نعاقب الا الكفور بناء على
المجازاة هي المكافاة ان خيرا فخير وان شرا فشر فمن الضرب
الثاني وضرب اخرج مخرج المثل بان يقصد بالجملة الثانية حكم كلي
منفصل عما قبله جار مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال
نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وهو
ايضا اي التذييل ينقسم قسمة اخرى واتى بلفظ ايضا تنبيها على
ان هذا التقسيم للتذييل مطلقا لا للضرب الثاني منه اما ان يكون
للتاكيد منطوق كهذه الآية فان زهوق الباطل منطوق في قوله
وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم كقوله ولست على لفظ الخطاب
بمستبق اخا لا تلمه حال عن اخا لعمومه لانه نكرة في سياق النفي

عن ضمير المخاطب في بيت على شعث اي تفرق و ذميم خصال
هذا الكلام دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وقد اكده
بقوله اي الرجال المهذب استفهام انكار اي ليس في الرجال
منقح الفعال مرضي الخصال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس
ايضا لان فيه التوقي والاحتراز عن توهم خلاف المقص وهو
ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقص بما يدفعه اي يدفع ايهام خلاف
المقصود وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام وقد يكون
في آخره فالاول كقوله فسقى ديارك غير مفسدها نصب على الحال
من فاعل سقى وهو صوب الربيع اي نزول المطر ووقوعه في
الربيع وديمة تهمي اي تسيل فلما كان المطر قد يؤول الى خراب
الديار وفسادها اتى بقوله غير مفسدها دفعا لذلك والثاني نحو
اذلة على المؤمنين فانه لما كان مما يوهم ان يكون ذلك لضعفهم
دفعه بقوله اعزة على الكافرين تنبيها على ان ذلك تواضع منهم
للمؤمنين ولهذا عدي الذل بعلى لتضمنه معنى العطف ويجوز ان
يقصد بالتعدية بعلى الدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم

على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم واما بالتتميم وهو ان يؤتى
في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة مثل مفعول او حال او نحو ذلك
مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام ومن زعم انه اراد بالفضلة
ما لم يتم اصل المعنى بدونه فقد كذب كلام المصنف في الايضاح وانه لا تخصيص
لذلك بالتتميم لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه
في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه
والاحتياج اليه وان جعل الضمير لله تعالى اي يطعمون على حب الله
فهو لتأدية اصل المراد واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء
الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من
الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام لم يرد بالكلام مجموع المسند اليه
والمسند بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع و
المراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تأكيدا
او بدلا كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما
يشتهون فقوله سبحانه جملة لانه مصدر بتقدير الفعل وقعت
في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله

الثبات والدعاء يعني قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت
سمعي الى ترجمان اي مفسر ومكرر فقوله وبلغتها اعتراض
في اثناء الكلام بقصد الدعاء والواو في مثله يسمى اعتراضية
ليست بعاطفة ولا حالية والتنبيه في قوله واعلم فعلم المرء
ينفعه هذا اعتراض بين اعلم ومفعوله وهو ان سوف ياتي
كل ما قدرا ان هي المخففة من المثقلة وضمير الشان محذوف
يعني ان المقدورات آتية وان وقع فيها تاخير وفي هذا
تسلية وتسهيل للامر فالاعتراض يباين التتميم لانه انما يكون
بفضلة والفضلة لابد لها من اعراب ويباين التكميل لانه انما
يكون لدفع ايهام خلاف المقصود ويباين الايغال لانه لا يكون
الا في آخر الكلام لكنه يشمل بعض الصور التذييل وهو ما يكون
بجملة لا محل لها من الاعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى
لانه كما لم يشترط في التذييل ان يكون بين كلامين لم يشترط
ان لا يكون بين كلامين فتامل حتى يظهر لك فساد ما قيل انه
يباين التذييل بناء على انه لم يشترط فيه ان يكون بين

بين

كلام او كلامين متصلين ومما جاء اي ومن الاعتراض الذي
وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا اي كما ان الواقع
هو بينه اكثر من جملة قوله تعالى فأتوهن من حيث امركم الله
ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين فهذا اعتراض اكثر من
جملة لانه كلام يشتمل على جملتين وقع بين كلامين اولهما
قوله تعالى فأتوهن من حيث امركم الله وثانيهما قوله نساؤكم
حرث لكم والكلامان متصلان معنى فان قوله تعالى نساؤكم
حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث امركم الله وهو مكان
الحرث فان الغرض الاصلي من الاتيان طلب النسل لا
قضاء الشهوة والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا
به والتنفير عما نهوا عنه وقال قوم قد يكون النكتة فيه اي
في الاعتراض غير ما ذكر مما سوى دفع الايهام حتى انه قد يكون
لدفع ايهام خلاف المقصود ثم القائلون بان النكتة فيه قد
يكون لدفع الايهام افترقوا فرقتين جوز بعضهم وقوعه
اي الاعتراض اخر جملة لا تليها جملة متصلة بها وذلك بان

لا يلي الجملة جملة أخرى اصلا فيكون في آخر الكلام او يليها جملة
اخرى غير متصلة بها معنى وهذا الاصطلاح مذكور في مواضع من
الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام او في
آخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا
محل لها من الاعراب لنكتة سواء كان دفع الايهام او غيرها
فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل مطلقا لانه يجب
ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب وان لم يذكره المص
وبعض الصور التكميل وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب
فان التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها والجملة التكميلية
قد تكون ذات اعراب قد لا تكون لكنها يباين التتميم لان
الفضلة لا بد لها من الاعراب وقيل لانه لا يشترط في التتميم ان
يكون جملة كما اشترط في الاعتراض وهو غلط كما يقال ان
الانسان يباين الحيوان لانه لم يشترط في الحيوان النطق
فافهم وبعضهم اي جوز بعض القائلين بان نكتة الاعتراض
قد يكون دفع الايهام كونه اي الاعتراض غير جملة فالاعتراض عند هم

جملة تمم

جملة عنده ان يوتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى
بجملة او غيرها لنكتة فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض
صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء
الكلامين المتصلين واما بغير ذلك عطف على قوله اما بالايضاح
بعد الابهام واما بكذا او كذا كقوله تعالى الذين يحملون العرش
ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر اي
ترك الاطناب فان الاختصار قد يطلق على ما يعم الايجاز
والمساواة كما مر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره احد
لا يجهله من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن
ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان ترغيبا
فيه وكون هذا الاطناب بغير ما ذكره من الوجوه السابقة ظاهر
بالتامل فيها واعلم انه قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب
باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام اخر ~~مساو له~~
مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى فيقال للاكثر حروفا
انه مطنب وللاقل انه موجز كقوله يصد اي يعرض عن الدنيا

اذا عن اي ظهر سوددا اي سيادة تادنو برزت في زي علا
عذارنا بدا الزي الهيئة والعذار البكر والنهود ارتفاع
الثدي وقوله ولست بالضم على انه فعل المتكلم بدليل ما قبله
وهو قوله واني لصبار على ما ينوبني وحسبك ان الله اثنى
على الصبر بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العليا في جانب
الفقر يصفه بالميل الى المعالي يعني ان السيادة مع التعب
احب اليه من الراحة مع الخمول فهذا البيت اطناب بالنسبة
الى المصراع السابق ويقرب منه اي من هذا القبيل قوله تعالى
لا يسال عما يفعل وهم يسالون وقول الحماسي وننكر ان شينا
على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول يصف رياستهم
ونفاذ حكمهم اي نحن نغير ما نريد من غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض
علينا فالاية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب لان
ما في الاية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول فالكلامان
لا يتساويان في اصل المعنى بل كلام الله تعالى سبحانه اجل واعلى
وكيف لا والله اعلم تم الفن الاول بعون الله وتوفيقه وانا

الل

انا اسال في اتمام الفنين الاخيرين هداية طريقه ١٥٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الثاني علم البيان قدمه على البديع للاحتياج اليه في نفس البلاغة وتعلق البديع بالتوابع وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية او اصول وقواعد معلومة يعرف به ايراد المعنى الواحد اي المدلول عليه بكلام يطابق لمقتضى الحال بطرق وتراكيب مختلفة في وضوح الدلالة عليه اي على ذلك المعنى بان يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه وبعضها اوضح والواضح خفي بالنسبة الى الاوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وتقييد الاختلاف بالوضوح ليخرج معرفة ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة واللام في المعنى الواحد للاستغراق العرفي اي كل معنى بدل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وارادته فلو عرف احد ايراد معنى قولنا زيد جواد بطرق مختلفة لم يكن بمجرد ذلك عالما بالبيان ثم لما لم يكن كل دلالة قابلا للوضوح والخفاء اراد ان يشير الى تقسيم الدلالة وتعيين

